جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة فى محافظة الأنبار – العراق(2017م–2019م)

A Proposal Modelfor sustainable Development Strategy in Al Anbar Province-Iraq (2017م-2019م)

إطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد

إعداد الطالب

نزار رافع مهيدي

إشراف الدكتور :

أ.د خالد حسن البيلي

2020م– 1441هـ

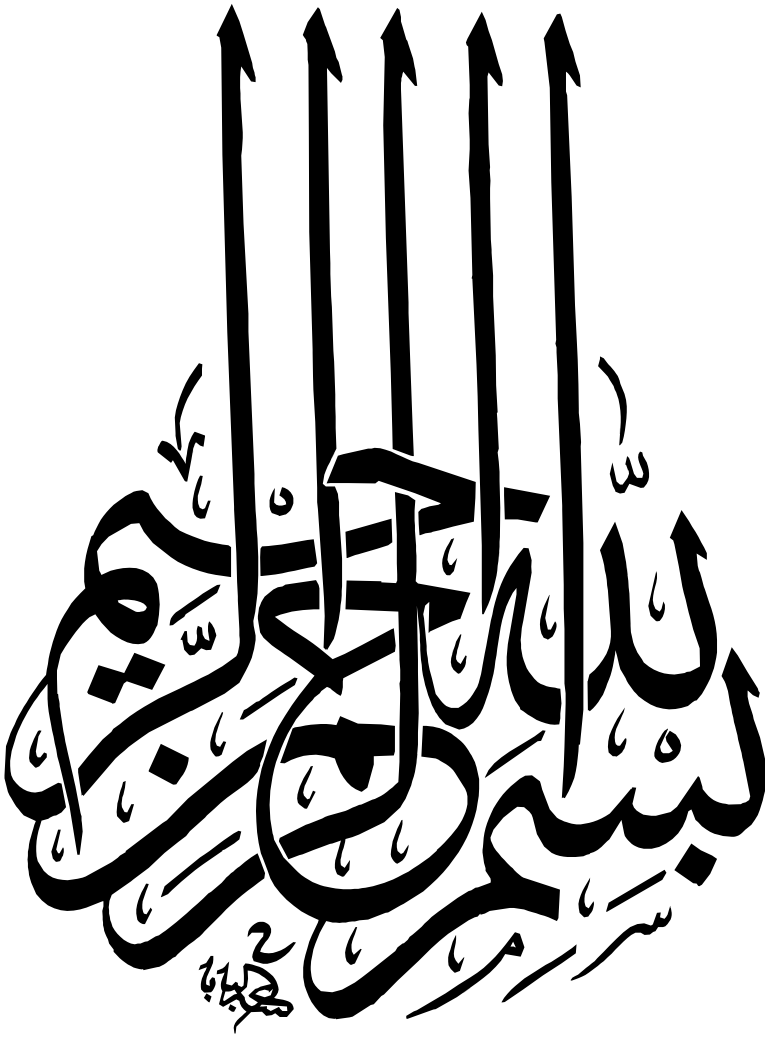
بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـة

قال تعالي :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 30

الإهداء

إلى بركة عمري ... أبي وأمي

إلى زهرة حياتي ... زوجتي

إلي نعمة ربي ... ولدي ريان

إلى من اشد بهم أزري ... إخوتي وأخواتي

أهديكم ثمرة جهدي هذا .

الدارس

الشكروالعرفان

الحمد لله بفضله تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم واصلي واسلم على سيدنامحمد (صلى الله عليه وسلم) واله واصحابه اجمعين.

اتقدم بالشكر الجزيل الى الشعب السوداني الشقيق واتمني لهم التقدم والرقي , كما واشكر جميع الاساتذة فى كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما قدموه لي من مساعدة .

كما واخص بالشكر الجزيل استاذي الفاضل البروفيسور / خالد حسن البيلي المشرف على هذه الدراسة لما ابداه لى من ملاحظات وتوجيهات قيمة .

اتقدم بالشكر والعرفان إلي اساتذتي فى كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة الانبار لما قدموه لي من ارشادات واخص بالذكر منهم د. عبدالرحمن الكبيسي و د. محمد يوسف الفضل و د. بلال الهيتي ود. عمار الهيتي .

كما اتقدم بالشكر لكل زملاء الدراسة واخص منهم د. فائز هليل و د. محمد غركان و د. مؤيد جاسم ود. وسام الشجيري والاستاذ ثامر خليف.

اتقدم بالشكر الي جميع موظفى هئية استثمار الانبار ومديرية تخطيط الأنبار لما قدموه من مساعدة كريمة.

وإلي كل من قدم لي يد العون والمساعدة والنصح والارشاد وكل من ساهم لوصولي لهذه المرحلة .

اقول لكم : شكراً لكم من القلب وحفظكم الله ورعاكم.

الدارس

المستخلص

هدفت الدراسة اقتراح نموذج استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الانبار. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي، واعتمدت على المصادر الثانوية والاولية المتمثلة في الاستبانة والتي تم توزيعها لعينة الدراسة.تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي Spss لتحليل بيانات الدراسة ومن ثم اثبات فرضياتها وكذلك تحليل نموذج سوات (SWOT) على احدى فرضيات الدراسة .تم التوصل الى مجموعة من النتائج اهمها : عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات والإجراءات الروتينية المعقدة أدى إلى عدم تشجيع الاستثمار بالمحافظة سواء كان المستثمريناجانب أم محليين وبالتالي إعاقة التنمية المستدامة في محافظة الأنبار. هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الكوادر المدربه وتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار, خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمهاوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات التي تساعد على عملية التنمية المستدامة في المحافظة، اضافة لوضع خطط ودورات تدريبية للقوى العاملة بالمحافظة لإكسابهم الخبرات والمهارات التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract

The study aimed to propose a strategic model for achieving sustainable development in Al-Anbar Province, Iraq. The study adopted the descriptive analytical, comparative and historical methods, and it was based on secondary and primary of information represented in a questionnaire, which was distributed to the study sample.The Statistical Package for Social Science (SPSS) was used to analyze the study data, and then to verify the study hypotheses. (SWOT) analysis model was implemented on one of the hypotheses. The study concluded several findings, the most important; there was lack of attention to enacting and implementing laws and legislations, and complex routine procedures led to discouraging investment by both local and foreign investors, thus hindering the sustainable development in Al-Anbar Province. Alsowas a statistically significant direct relationship between the trained cadres and achieving the sustainable development in Al-Anbar Province. The study came out with several recommendations, the most important; laws and legislation that helpin sustainable development process in the Province should be enacted and implemented. Training plans and courses should be set for workforce in the Province in order they acquire experience and skills that help in achieving sustainable development .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الإستهلال	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	هـ
6	قائمة المحتويات	و
	الفصل الأول- الاطار العام والدراسات السابقة	
7	المقدمه	1
8	أسئلة الدراسة	2
9	مشكلة الدراسة	2
10	أهمية الدراسة	3-2
11	أهداف الدراسة	3
12	فرضيات الدراسة	3
12	منهجيةالدراسة	4
13	مصادر البيانات والمعلومات	4
14	حدود الدراسة	4
15	هيكل الدراسة	4
16	الدراسات السابقة	15-6
	الفصل الثاني: الاطار النظرى للدراسة	
18	المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية.	16
19	المبحث الثاني: مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة (الأهمية والأهداف).	27
20	المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة.	64

الفصل الثالث: تجارب بعض البلدان عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال استراتيجية قومية شاملة		
22	المبحث الأول:التجربة الصينية	77
23	المبحث الثاني: التجربة الهندية	82
	المبحث الثالث: التجربة الماليزية	88
الفصل الرابع : محافظة الأنبار: الموقع والموارد الطبيعية وأهم المؤشرات الاقتصادية بالعراق		
26	المبحث الأول: **محافظة الأنبار: الموقع والموارد الطبيعية**	104
27	المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية بالعراق	131
الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية		
29	المبحث الأول: منهجية الدراسة	157
30	المبحث الثاني: تحليل البيانات ومناقشة فرضيات الدراسة	164
31	**المبحث الثالث:** نموذج مقترح لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار	187
32	النتائج والتوصيات	192

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
4-1	احطياطات المؤكدة من المعادن في الأنبار	130
4-2	تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	137
4-3	الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2012-2017)م	154
4-4	ميزان المدفوعات العراقي للسنوات2013 -2017 (مليون دولار أمريكي)	156
4-5	الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها	161
4-6	معامل الصدق والثبات الذاتي للاستبانة	166
4-7	ترميز إجابات المبحوثين	167
4-8	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع	169
4-9	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي	170
4-10	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المهنة	171
4-11	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر	171
4-12	التكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول	172
4-13	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتمالية لعبارات المحور الثاني.	176
4-14	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتماليةلعبارات المحور الأول.	180
4-15	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتمالية لعبارات المحور الثاني.	183

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1-4	الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار	128
1-5	أفراد العينة حسب النوع	170
2-5	النسب المئوية والتكرارات للاجابات المحور الأول	174
3-5	النسب المئوية والتكرارات للاجابات المحور الثاني	178
4-5	تحليل سوات لعناصر الفرضية الثالثة	186

1-1-1 المقدمة:

ان الاستراتيجية تشمل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. لذلك يمكن ان نصل الى تعريف عام للاستراتيجية ((هي تسليط الضوء على التحليل الاستراتيجي من زاويتين الاولى خارجية مع السوق (تهديدات وفرص) والداخلية مع الشركة (نقاط ضعف وقوة)) . كذلك يمكن تعريف الاستراتيجية بانها تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة"، أو أنها "الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر الأهداف العامة للدولة"، أو أنها "الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية، بمعنى أن يكون هنالك التزام قادر على تقديم افضل الخدمات من خلال تحفيز البشرية باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد".[1]

وتعرف التنمية المستدامة على((انها ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، وباقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة الى البيئة ، وهي تختلف عن التنمية عن التنمية التقليدية في كونها اكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي)) .[2]

كما يمكن القول بأنه يمكن التوصل إلى بناء استراتيجية معينة مرتبط تماما بالعملية التخطيطية، ومن خلال التعرف على الاستراتيجية والتي تعد نتيجة لعملية التخطيط الاستراتيجي، حيث اصبح مصطلح التخطيط الاستراتيجي شائعاً في الأدبيات الاقتصادية، كما صارت أدواته منهاج عمل عند صياغة الخطط التنموية وتهدف هذه الدراسة لاقتراح نموذج استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الانبار .

---

[1] محمد يوسف محمد الفضل,2019م، عدوى الازمات المالية وقنوات انتقالها الى الاسواق المالية دراسة تحليلية ادول عربية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة من 2004_2019، اطروحة دكتوراه -كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الانبار ,العراق , ص 102.

[2] محمد صالح جسام، 2016 ،اقتصاديات الاستدامة البيئية ومصادر الطاقة)) ، دار النور للنشر ، ص 99.

1-1-2 مشكلة الدراسة:

ادت اعمال العنف المستمرة بمحافظة الانبار خلال الفترة 2003-2019 الى تدمير البنى التحتية، وكذلك لعدم وجود استقرار امني وسياسي ، اضافة لوجود العديد من الوحدات الادارية بالمحافظة وامتدادها وتوزعها على مساحة المحافظة. وقد ساهمت هذه العوامل في عدم وجود خطة عمل واضحة لتنمية القطاعات المختلفة بالمحافظة ، اضافة لقصور وغياب الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بإزالة عقبات التنمية المستدامة وعليه تهدف هذه الدراسة لتحديد المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة ، بالمحافظة وتقديم اقتراح نموذج (خطة استراتيجية) لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الانبار(العراق) .

1-1-3 أسئلة الدراسة:

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الاسئلة التالية:

1- ما هي المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في محافظة الانبار؟

2- هل توفر الموارد البشرية (المدربة) سوف تؤدي لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الانبار؟

3- ما هي الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الانبار؟

1-1-4 اهمية الدراسة :

. الاهمية العلمية : تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها من الدراسات القلائل التي تبحث في مشكلة التنمية المستدامة اذ ان الدراسات السابقة تناولت كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بمناطق مختلفة من العراق ولم تتعرض لكيفية تحقيق المستدامة .

الاهمية العملية : تتمثل في اهمية التنمية المستدامة لسكان الانبار باعتبارهم المستفيد الاول لعملية التنمية لما لها من اهداف تحقق متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية، اذ تعتبر هذه الدراسة بمثابة خارطة طريق للجهات المختصة في الدولة ، اضافة لفائدتها للمتخصصين والباحثين في هذا المجال .

1-1-5 أهداف الدراسة :

يركز البحث على تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعريف بمفاهيم التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي .

2- تحديد أهم المعوقات التي تحد من التنمية المستدامة في محافظة الأنبار.

3- تقديم تصور لاستراتيجيات التنمية المستدامة في محافظة الأنبار بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة .

4-تسليط الضوء على الاداء الاقتصادي واهم المؤشرات الاقتصادية في محافظة الانبار.

1-1-6 **فروض الدراسة:**

1-1-6-1 عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات أدى إلى إعاقة التنمية المستدامة في محافظة الأنبار.

1-1-6-2 هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار.

1-1-6-3 النموذج المقترح لتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة يشمل ثلاث محاور:

-التوزيع العادل في التشغيل وتوزيع الثروات.

-شمولية التنمية لكافة مدن المحافظة .

-توفير عوامل الانتاج والابتكار .

1-1-7 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج تتمثل في الآتي :.

1. المنهج الوصفي التحليلي: لشرح الجوانب النظرية للبحث ونقل صورة واقعية عن موضوع الدراسة ووصف الظاهرة موضع الدراسة.

2. المنهج المقارن للمقارنة مع استراتيجيات اتبعتها بعض الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة .

3. المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- شملت عينة الدراسة بعض العاملين في مجال الاختصاص (مديرية هيئة الاستثمار في الانبار ، مديرية تخطيط الانبار) وكذلك شملت المقابلة بعض الباحثين المختصين في محافظة الانبار واساتذة الجامعات .

1-1-8 مصادر البيانات والمعلومات:

1- مصادر أولية: وتتمثل في معلومات وبيانات الاستبانة والمقابلة .

2- مصادر ثانوية: تتمثل في المراجع، الدوريات، المنشورات الدورية، والدراسات السابقة، والبحوث المكتبية، والأوراق العلمية، وشبكة الانترنت.

1-1-9 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على جمهورية العراق – محافظة الانبار

الحدود الزمانية:2017_2020.

1-1-10 هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة ويحتوي على مبحثين ، حيث يتناول المبحث الاول الاطار العام للدراسة بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة ويشمل على ثلاثة مباحث تناول الاول مفهوم الاستراتيجية وتناول المبحث الثاني مفاهيم النمو، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة. والمبحث الثالث تناول معوقات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تجارب بعض البلدان في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استراتيجية قومية شاملة وشمل على ثلاث مباحث تناول المبحث الاول التجربة الصينية، وتناول المبحث الثاني التجربة الهنديةوتناول المبحث الثالث التجربة الماليزية الفصل الرابع: محافظة الأنبار الموقع والوارد.

الفصل الخامس: منهج واجراءات الدراسة ونموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة في محافظة الأنبار.

اشتمل على ثلاثة مباحث الأول: منهجية الدراسة والثاني: تحليل البيانات ومناقشة فروض الدراسة، أما الثالث: نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة في محافظة الأنبار.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-2-1 دراسة فاضل العبيدي (2010)[1] .

تناولت الدراسة اهمية وضع استراتيجية حكومية لجذب الاستثمارات لدفع عملية التنمية الاقتصادية في العراق عموما وفي محافظة الانبار بشكل خاص، وكذلك ابراز دور الاستثمار والفرص الاستثمارية في المحافظة بالاعتماد على الخطة الحكومية للاستثمار والتي تصدر عن طريق هيئة الاستثمار في الانبار .

تعتمد الدراسة على فرضية ان استثمار الموارد المتاحة من شانه ان يدفع عملية تنمية الاقتصاد بشكل سريع وتقليل الاعتماد على مورد اقتصادي واحد للاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي للبلد بصوره عامة وللمحافظة بصوره خاصة.

وتهدف الدراسة الى تشخيص الواقع الاقتصادي في العراق ومحافظة الانبار وإظهاره وقياس مساهمة الاستثمار المباشر على تغيير واقع الاقتصاد العراقي وبالأخص محافظة الانبار وكذلك دراسة تجارب بعض البلدان في عملية اعتماد الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن اجل اثبات فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها خلصت الدراسة الى اعتماد المنهج التحليلي لبيانات الاقتصاد العراقي مع التركيز على محافظة الانبار واضافة المنهج الاستقرائي، وخلصت الدراسة الى ان جميع عناصر البيئة الاستثمارية مشجعه عدا الجانب الامني لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا يتطلب مزيدا من تضافر الجهود لتحقيق

---

[1] فاضل محمد علي ابراهيم العبيدي (2010)، البيئة والفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي مع اشاره الى محافظة الانبار –رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة الانبار /كلية الادارة والاقتصاد .

الامن ، وايضاً اثبتت الدراسة نجاح تجارب بعض البلدان في تعجيل التنمية بالاعتماد على الاستثمار.

1-2-2 دراسة عمار عبد، (2018)[1]

هدفت هذه الدراسة لتحليل بعض خطوط ومؤشرات الفقر في دول مختارة ، والتركيز على مؤشرات التنمية المستدامة وربط هذه المؤشرات ببعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية خلال مدة الدراسة ، وبيان تأثير تلك السياسات على الفقر في ظل التنمية المستدامة .

واوضحت الدراسة المشكلة المشتركة بين دول الدراسة الا وهي مشكلة الفقر والاستراتيجيات المتبعة في معالجته، ومن جانب ثاني النهوض بمتطلبات التنمية المستدامة في هذه البلدان .

واهم ما توصلت اليه الدراسة اعادة هيكلة ادوات السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة الانفاق العام لدعم الفئات الفقيرة ، وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فضلا عن شبكات الضمان الاجتماعي لتنمية راس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة ، كما اوصت الدراسة بإصلاح الاختلالات بالإدارة العامة للدول المختارة ، ومكافحة الفساد الاداري والمالي واستنزاف الموارد الذي يؤدي بدوره الى ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية ، وتوفير متطلبات التنمية المستديمة.

[1] عمار عبد الهادي شلال عبد ،(2018):دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار .

1-2-3 دراسة ناظم المحمدي وعبدالله المحمدي عام(2013)[1].

ان وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية في العراق لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي تحليلا احصائيا لمؤشرات التنمية المستدامة وهذا ما هدف اليه هذا البحث اذ تم عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2012) للوقوف على مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها وتحديد مستوى التقدم المحرز باتجاه تحقيق مبادئ واهداف التنمية المستدامة .

وافترضت الدراسة إن القدرات والإمكانيات المتوفرة في الاقتصاد العراقي كفيلة بالوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من كل التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في العراق.

وختاماً عرض البحث اهم النتائج التي تم التوصل اليها وطرح عدة توصيات للاستفادة منها عند وضع الخطط والبرامج التي تتعلق بالتخطيط للتنمية المستديمة في العراق .

1-2-4 دراسة قوباد حسيب (2017)[2].

تتلخص هذه الدراسة في ضرورة تحديد المشاكل التي تعاني منها مدينة كركوك كحالة دراسية، وذلك من خلال الاستبانة التي اجريت لعينات متفرقة لأبناء مدينة كركوك وبالأخص الموظفين العاملين في دوائر مختلفة في المدينة ، من اجل محاولة وضع سياسات وأطر عامة لتطوير مدينة كركوك وفق الاطار العام للتخطيط المستدام ، وذلك من خلال خلق التوازن والعدل لاستعمالات الاراضي والمواصلات العامة وتوزيع المباني

---

[1] ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبدالله احمد نصيف المحمدي (2013):تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2012)-بحث منشور –مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، ص1-19.

[2] قوباد صباح حسيب (2017):استراتيجية تطوير مدينة كركوك وفق مبادئ التنمية المستدامة –بحث منشور – مجلة جامعة كركوك العلمية، المجلد (12) ،العدد(3)، ص1-15.

الخدمية وفق الكثافة السكانية للمدينة والتي هي في طور تزايد ونمو سكاني ملحوظ . كما وترمي الدراسة الى ضرورة المحافظة على البيئة والموارد والثروات التي تتميز بها مدينة كركوك، وضرورة الحد من التلوث من خلال تحديد المناطق التي بالإمكان اغنائها بالمساحات الخضراء لتكون بالتالي حزاما اخضرا تحيط بالمدينة لما لها دور مهم في المحافظة على البيئة، ومن خلال المؤشرات التي تم استخلاصها والتي تمثلت كمجموعة من النقاط المتعلقة بأهم المشاكل التي تعاني منها المدينة ومن ثم الخروج بتوصيات ذات نظرة شمولية متناغمة مع سياسات التخطيط المستدام وفي اطار التنمية المستدامة التي تعنى بمختلف مناحي الحياة.

1-2-5 دراسة خولة حمدان (2018)[1].

يستمد البحث اهميته منااهمية المحافظة على قدرة الاجيال الحالية لتلبية متطلبات الاجيال القادمة وذلك عن طريق وضع برنامج ينظم ابعاد التنمية المستدامة ويشمل الرقابة على اجراءات وزارات الدولة للحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية.

لذا يهدف البحث الى وضع برنامج تدقيق يتضمن مجموعة من الاجراءات ومبوبة حسب ابعاد التنمية المستدامة (اقتصادية، بيئية، اجتماعية ومؤسسية) ومؤشراتها، وحسب وزارات الدولة بما يضمن مراقبة السياسات واستراتيجيات الدولة من قبل الجهات المعنية بالرقابة سواء الداخلية او الخارجية لتحقيق حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق الاهداف الانمائية .

[1]خولة حسين حمدان (2018) :برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة-بحث منشور- مجلة جامعة بابل ،للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية ، المجلد(26)،العدد (2)، ص1-18.

1-2-6 دراسة نزار عساف ومهى شهاب (2016)[1].

ان التنمية المستدامة اصبحت اسلوبا من اساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، وقد استحوذت على اهتمام دولي واقليمي كبير، وبذلت بهذا الاتجاه جهوداً حثيثة ومتوالية اسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية فضلا عن الخبراء والعلماء المهتمين بالبيئة والتنمية، ولما كان العراق يعاني من تدهور في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية تضافرت جميعا لتشكل تحديات حقيقية امام التنمية وتلحق اثرا بليغا بالبيئة ولاسيما ما يترتب على الحروب واعمال الارهاب الذي الحق الكثير من التلوث بالتربة والمياه والهواء. فضلا عن ذلك فان ظاهرة التصحر تتسع والغطاء النباتي ينحسر ومناسيب مياه الانهار تتراجع مع تخلف في نظام الصرف الصحي واطلاق كميات كبيرة من مخلفات المصانع الى مجرى الانهار مباشرة، فان التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات ومعوقات كبيرة ومتنوعة تحتاج الى اليات عمل وارادة صادقة لتحقيقها الامر الذي يتطلب اعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تعد على وفق المعايير العلمية الرصينة، وتستند الى المقومات الفعلية المتاحة، والعمل على صيانة وادامة وتحديد البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتماسكه.

1-2-7 دراسة بشرى ياسين والاء الشمرتي (2019)[2].

ان التنمية المستدامة ضرورة واقعية لا بديل لها كمعالج ومرافق للتنمية في مراحلها المختلفة فهي عملية تغيير لمرفق عام او نشاط خدمي يتم التخطيط له لزيادته ورفعه

---

[1] نزار ذياب عساف و مهى خالد شهاب (2016):واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق –بحث منشور- جامعة الفلوجة ،كلية الادارة والاقتصاد ، ص1-20.

[2] بشرى رمضان ياسين و الاء شاكر عمران الشمرتي(2019):مشكلات التنمية المستدامة في اقليم اهوار جنوب العراق وافاقها المستقبلية –بحث منشور- مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية العدد(1) المجلد (44)، ص1-20.

الى مستوى اعلى من اجل خدمة الانسان وتحقيق غاياته ، لذا يهدف هذا البحث الى دراسة مشكلات ومعوقات التنمية المستدامة في اقليم الاهوار جنوب العراق (البصرة – ذي قار– ميسان)، ووضع الحلول ممكنة التحقيق على وفق الامكانات المتاحة في الاقليم ، اذ يؤدي احياء اقليم الاهوار، وتنظيم تدفق المياه فيه ، واستثمار ثرواته الطبيعية والبشرية الى توفير فرص العمل للعديد من العوائل من سكنة الاهوار، وتحقيق الوفورات الاقتصادية للاقتصاد الوطني وللإقليم .

1-2-8 دراسة ماجدة أبو زنط(2005م) [1] .

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على الاسئلة التالية:

- ماذا يقصد بالتنمية المستديمة؟
- لماذا ظهر هذا المفهوم ؟
- ما الفلسفة التنموية الكامنة خلف هذا المفهوم؟
- مامحتوى هذا النوع من التنمية وما المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها؟

تهدف هذه الدراسة الى استعراض مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها، وتحليلها، وتبين الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية هذا المفهوم. وافترضت الدراسة ان التنمية المستديمة هي أطر اخلاقية إنسانية تحكم اسلوب الحياة ، وانالتنمية المستديمة نمط تربوي يسعى الى تغيير المفاهيم التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل.

لتطبيق ذلك، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى.

---

[1] ماجدة ابو زنط (2005): التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى- ورقة بحثية منشورة، جامعة البلقاء - عمان ، 1997، ص22..

توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستديمة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية من تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة ، وتوعية المجتمع بأهمية التنمية المستديمة وانعكاساتها الايجابية.

1-2-9 دراسة ViktoriaAust et al (2019)[1]

تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول الافريقية، خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها، ان الاستثمار الأجنبي له اثر إيجابي على البنية التحتية ، وتوفير المياه النظيفة ، والصرف الصحي ، وكذلك الطاقة المتجددة، هذا من جانب ومن جانب اخر توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يترك اثاراً سلبية على المناخ في بعض البلدان المضيفة، وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال مساعدة متخذي القرار في تطوير خطط الاستثمار لدعم تحقيق تلك الاهداف.

1-2-10 دراسةMasturaHashim(2019)[2]

خلفت الازمة المالية الاسيوية عام 1997 اثاراً وخيمة على اقتصاديات الدول المتضررة، تمثلت بآثار الذعر المالي ورافقه اتخاذ تدابير مختلفة تخفف من تلك الاثار، وهذه التدابير او الإجراءات اخذت شكلين رئيسين الأول قيام بعض الدول بالموافقة على خطة انقاذ صندوق النقد الدولي اعادة الهيكلة، في حين الشكل الثاني تمثل بقيام الدول

[1]ViktoriaAust ,Ana Isabel Morais ,Ines pinto 2019،How does foreign direct investment contribute to sustainable Development Goals? Evidence from African countries) ,Joumal of cleaner production.

[2]MasturaHashim, Azharmohamad(2019), imtiazmohammedsifat، The sustainable development consequences of IMF debt vs. capital control: Comparing progress in GPI and GDP terms for Korea and Malaysia), ELSEVIER 234 725-742.

الأخرى بفرض الرقابة على راس المال، هدفت الدراسة الى قياس تأثير التدبيرين العلاجيين على الناتج المحلي الإجمالي GDP ومؤشر التقدم الحقيقي GPI باعتماد نهج متوافق مع اهداف التنمية المستدامة عن طريق تتبع مسار بلدين متضررين هما (كوريا وماليزيا) باستخدام نموذج ARDL. توصلت الدراسة الى ان الدين الخارجي يؤثر سلبياً بشكل كبير على GDP و GPI بالبلدين كوريا وماليزيا في الوقت نفسه، كما اثبتت الدراسة فشل البلدين كوريا وماليزيا في تسجيل تأثير كبير من خلال السيطرة على راس المال مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة.

1-2-11 دراسة ChristianoNogueira(2019) [1]

هدفت الدراسة الى تقديم تحليل موجز للتنمية المستدامة في سياق القوى الإنتاجية المعاصرة وعلاقات الإنتاج، قدمت الدراسة نقداً منطقياً للاقتصاديات البيئية وكذلك للبيئة الاقتصادية وذلك لوجود تناقضات فيما يتعلق بحدود الطبيعة، ولتأكيد هذا التناقض تم استخدام بيانات مثل فائض الإنتاج الغذائي، واستخدام المواد الكيميائية الزراعية، وزيادة متوسط درجة حرارة الكوكب بسبب انبعاث غازات الدفيئة، وعدم المساواة في توزيع الدخل، بعد ذلك تم إجراء تحليل لهذه البيانات. وخلصت الدراسة الى طرح طريقة جديدة في التفكير من خلال اقتراح علاقات انتاج جديدة تركز على الإنتاج الموجه نحو احتياجات الانسان الأساسية بدلاً من احتياجات السوق.

1-2-12 دراسةAlexandra Polid) (2019) et al) [2]

تهدف الدراسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية عن طريق الحد من الفوارق بين المناطق باستخدام استراتيجيات التخصص الذكي في تنفيذ سياسة تماسك

[1]ChristianoNogueira(2019), Contradictions in the concept of sustainable development: An analysis in social, economic, and political contexts. Article, Environmental Development., frado, 548, p:46-55.

[2]Alexandra polido, sara Moreno Pires (2019),carlos Rodrigues, Filipe Teles .(Sustainable development discourse in Smart Specialization Strategies).2019.ELSEVIER 240,118224.

الاتحاد الأوروبي، اذ يعلن الاتحاد الأوروبي عن وجود توافق بين سياسة التماسك والتخصص الذكي في جدول اعمال الأمم المتحدة عام 2030، وعلى الرغم من ذلك فانه ليس من الواضح ان استراتيجيات دمج التخصص الذكي مع اهداف التنمية المستدامة لذلك هدفت الدراسة الى استكشاف ومناقشة درجة التضمين في خطاب التنمية المستدامة فياستراتيجيات البحث والابتكار للتخصص الذكي، وذلك باستخدام منطقة سنترو البرتغالية باعتبارها دراسة استكشافية، تُظهر النتائج تجسيدًا جيدًا للأهداف الإجمالية لجدول أعمال 2030، ولكن دمجًا أقل في الأهداف، مما يشير إلى أن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى إعادة النظر لزيادة دمج جدول أعمال 2030، علاوة على ذلك تتميز استراتيجية التخصص الذكية في سنترو البرتغالية بمواءمة قوية مع الأهداف المتعلقة بالأهداف الاقتصادية والقضايا البيئية وتجاهل تقريباً للجوانب الاجتماعية، توصلت الدراسة ايضاً الى أن هذه الاستراتيجية يتم تنفيذها بشكل رئيسي من خلال المشروعات الممولة في إطار الركيزة الاقتصادية، كما اثبتت الدراسة بان هناك حاجة إلى تطوير سياسات ابتكار إقليمية نحو التنمية المستدامة من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني، وبشكل عام يمكن أن تكون استراتيجيات التخصص الذكي محركًا فعالًا لمسار تطوير جديد في أوروبا خاصة في المناطق التي تفترض جدول أعمال 2030 كإطار للتغيير الضروري .

1-2-13 دراسة (AnupamaPrashar) (2019)[1]

هدفت الدراسة الى تطوير إطار اداري لتوجيه التصور والتنفيذ والابلاغ عن الطاقة المستدامة للمؤسسات الصناعية، توصلت الدراسة الى تبني منظور عملي لتقييم الاستدامة من خلال تأثير الأنشطة الإدارية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي،

[1]AnupamaPrashar(2019)،Towards sustainable development in industrial small and Medium-sized Enterprises: An energy sustainability approach), .ELSEVIER 240(2019)118224.

ومساهمتها في أدب إدارة الطاقة وفي توسيع نطاق مبادرات تحسين الطاقة لتحقيق فوائد الاستدامة الشاملة.

1-2-14 دراسة (Pingdan Zhang) (2019)[1]

هدفت الدراسة الى اقتراح سياسة مستدامة جديدة في الصين والتي تعزز التقدم المنسق من خلال خمسة محاور وهي التصنيع، المعلوماتية، التحضر، الزراعة، البيئة، أظهرت النتائج أن (الخمسة محاور) شهدت عمليات التحديث "نموًا كبيرًا خلال فترة الدراسة، توصلت الدراسة الى ان المدن ذات المقاييس المكانية والاقتصادية تظهر أنماط منسقة لمستوى التنمية، تبدو المدن الضخمة في مستوى ممتاز من التنمية الشاملة، بينما تظهر المدن المتوسطة والصغيرة توازناً مقبولاً في التنمية المستدامة، لوحظ تأثير إيجابي غير مباشر من المدن الضخمة إلى المدن المجاورة لها.

1-2-15 أوجه الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يكمن في الاتي:

- من خلال سرد الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسات قد تناولت التنمية المستدامة بشكل عام أو معوقات التنمية المستدامة، بينما تناولت الدراسة الحالية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الانبار .
- ايضاً تناولت الدراسات السابقة حالة بعض البلدان العربية وبلدان اجنبية ومحافظات عراقية اخرى بينما اقتصرت هذه الدراسة على محافظة الأنبار.
- أيضا يأتي اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت فترة زمنية مختلفة .

[1]Pingdan Zhang, Haoming Yuan, XinTian(2018) ،Sustainable development in China: Trends, patterns, and determinants of the “Five Modernizations” in Chinese cities. Journal of Cleaner Production.

المبحث الأول

مفهوم الاستراتيجية

2-1-1 تمهيد:

يرجع أصل كلمة الاستراتيجية إلى الكلمة اليونانية ستراتوس أقوس (Stratos – Agos) والتي تعني فن الحرب وإدارة المعارك، حيث كان القادة الموهوبون يمارسونه عن حدس وعبقرية، ثم تطور إلى علم له أسس وقواعد.

ويعرف قاموس Webssتres، وقاموس El–mourid وقاموس Oxford الاستراتيجية على أنها "ذلك الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية مما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة".

ثم انتقل مصطلح الاستراتيجية من المجال العسكري إلى مجال المؤسسات للاستفادة منه، باعتبار التشابه الكبير بين المجالين، المؤسساتي والعسكري، وخاصة بعد انتشار مصطلح الحرب الاقتصادية وظهور المنافسة ليس بين المؤسسات فقط، وإنما بين التجمعات الاقتصادية والأمم.

ولقد عرف مصطلح الاستراتيجية في المؤسسة عدة تعريفات ومعاني منها :

"الاستراتيجية هي تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة الخارجية في ظروف عدم التأكد" ومن هنا يظهر دور المؤسسة في التكيف مع هذه التغيرات، حيث كان يشار للاستراتيجية على أنها "عملية تخصيص الموارد والاستثمارات بين مختلف المنتجات والأسواق ".[1]

([1]) علوان حميد دذان (2002)، فعالية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مكتبة الجامعة، ص12.

وتعرف الاستراتيجية ايضاً بأنها مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانً من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد احداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة.

كذلك هي إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات".

ومما سبق، يمكن استخلاص التعريف التالي للاستراتيجية :

"الاستراتيجية هي مجموع القرارات طويلة المدى التي تحدد المؤسسة من خلالها مهمتها، وكذا نطاق الأزواج (منتجات / أسواق) التي تتعامل فيها ، واستخدامات الموارد المتاحة لها ، والميزات التنافسية التي تتمتع بها ، وأثر التعاضد بين مختلف وظائفها وأنشطتها بما يحقق وحدة المؤسسة الداخلية ويمكنها من تحقيق استجابة قصور لبيئتها الخارجية ، والوصول إلى تحقيق أهدافها وغاياتها بشكل متوازن".[1]

تطور مفهوم الاستراتيجية:

إن كلمة الاستراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية، ونعني في هذا الإطار تكوين التشكيل وتوزيع المواد الحربية معينة، وتحريك الوحدات العسكرية وذلك بمواجهة العدو، فهي بذلك مشتقة من اللفظ الإغريقي "سرانوس أقوس" بمعنى أقود الجيش، وتطور مفهومها ليستعمل في المجالات الأخرى على رأسها "علوم الاقتصاد والتسيير". وقد مرّ تطورها بثلاث مراحل:[2]

2-1-1-1 مرحلة التخطيط طويل المدى:

1955 – 1965:اشتهرت بمدرسة هارفارد الأمريكية التي قدمت تعريفًا إداريًا للاستراتيجية وعلى سبيل المثال، تعريف "ألفريد تشاندل" الذي عرّفها على أنها : تحديد

([1]) علوان حميد، مصدر سابق، ص13.

([2]) مركز الدراسات الاستراتيجية ،التخطيط الاستراتيجي للدول، الاصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص25.

الأهداف والأغراض طويلة الأجل للشركة وإعداد عدد من بدائل الصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ تلك الأهداف.[1]

2-1-1-2 مرحلة التخطيط بالمصفوفات: 1980 – 1965

2-1-1-3 من 1984 إلى يومنا هذا:

وهي المرحلة التي قدم بها المفهوم الحديث للاستراتيجية والذي يؤكد على اقتران الاستراتيجية، بالإضافة إلى التخطيط بالتنظيم في المؤسسات، وأن الاستراتيجيات الناجحة هي التي تبرز من عمق النظام، ففي الممارسات العلمية، الاستراتيجية هي مزيج من الاستراتيجيات المقصودة والغير مقصودة.[2]

ومن خلال ما ذكر نستخلص أن الاستراتيجية هي أسلوب تحرك مرحلي لمواجهة تهديدات أو فرص البيئة، مع أخذ في الحسبان نقاط قوة وضعف التنظيم، قصد تحقيق أهداف وغايات المؤسسة المسطرة مسبقًا.

2-1-2 خصائص الاستراتيجية:

إن الاستراتيجية كغيرها من المفاهيم الاقتصادية تحمل جملة من الخصائص والتي تتجلى فيما يلي: [3]

2-1-3 الاستراتيجية:

هي تحرك مرحلي، ويعني هذا أنه على حسب الظروف والمرحلة التي يمر بها المشروع، يتحدد أسلوب التحرك والعمل. كما نقصد بهذا المرونة في العمل أي على المؤسسة أن تكون استراتيجيتها تتميز بالمرونة حسب التغيرات الحاصلة في المحيط البيئي الذي توجد فيه.

([1]) المصدر السابق، ص26.

([2]) ثروت عاصم (2007)، مباديء وأساسيات التخطيط الاستراتيجي بحوث واوراق عمل الملتقى العربي الأول، التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز، شرم الشيخ ، مصر، ص13.

([3]) عبد مولاه وليد (2012)، سياسات العدالة الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط– الكويت، ص7.

2-1-2-2 الاستراتيجية هي استغلال الفرص وتجنب المخاطر باستعمال نقاط القوة والحد من نقاط الضعف في المؤسسة، ولا بدّ لها من أن تأخذ بعين الاعتبار، القيود الاجتماعية والقانونية.

2-1-2-3 تركز الاستراتيجية على إعادة تخصيص موارد المشروع (كلها أو جزء منها) وذلك لأن إبقاء الموارد على حالها يمكنه فقط من بقاء الشيء على ما هو عليه، ومواجهة التغيرات البيئية، يتطلب التغيير في هيكل الموارد الحالية وطريقة توزيعها على الاستخدامات.[1]

2-1-2-4 أن التحركات الاستراتيجية تتم في الزمن القصير أو الزمن الطويل وقد تتكرر أو لا تتكرر وذلك استنادًا إلى طبيعة الظروف البيئية.

2-1-2-5 تستغل الاستراتيجية المزايا التنافسية التي يتمتع بها المشروع في مواجهة التهديدات أو المشاكل أو في اقتناص الفرصة المتاحة وقد تكون هذه المزايا في نوع معين من الموارد[2].

2-1-3 مستويات الاستراتيجية:

لقد فرق مؤلفو الإدارة الاستراتيجية بين ثلاث مستويات للاستراتيجية وهي:[3]

2-1-3-1 استراتيجية المؤسسة : تنفرد الاستراتيجية العامة للمؤسسة بالإجابة عن السؤال الخاص بتحديد مجموعة أنشطة الأعمال التي تنتمي إليها المؤسسة.

2-1-3-2 استراتيجية وحدات الأعمال: حيث تركز على كيفية المنافسة على صناعة معينة، أو قطاع منتج أو سوق معين.

2-1-3-3 استراتيجية الوظائف : حيث تركز على تنظيم إنتاجية الموارد المتاحة.

([1]) ثروت عاصم، مصدر سابق، ص8.

([2]) احمد فاروق غنيم (2005)، الديموقراطية واقتصاد السوق، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الأولى، واشنطن ، ص21.

([3]) سونيا آرزروني وارتـان (2008)، تحليل و تقييم ستراتيجية التنمية الوطنيــة فـي العــراق للمدة 2005-2007 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، العراق، ص9.

وبالرغم من اختلاف هذه الأنواع من الاستراتيجيات تبعًا لمستويات التنظيم المعدة لها، فيجب أن تنسجم مع بعضها بطريقة متماسكة ومتلائمة لتحقيق نجاح المؤسسة.

2-1-4 صياغة الاستراتيجية:

ونعني بعملية صياغة الاستراتيجية وضع وتحديد غايات المنظمة أو المؤسسة وأهدافها الرئيسية وذلك في ضوء الرؤية المستقبلية الشاملة، ووضوح وتحديد رسالة المؤسسة وتوجيه البحث لتحديد وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤشرة مع تقليل المخاطر، كما تحتوي عملية صياغة الاستراتيجية على تحديد الاستراتيجيات البديلة، ثم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب.

وعلى ذلك نجد أن هذه المرحلة تشمل مجموعة من الأنشطة تتمثل في الاتي:[1]

2-1-4-1 تحديد رسالة المؤسسة.

2-1-4 -2 تحديد الغايات والأهداف طويلة الأجل.

2-1-4 -3 دراسة البيئة الخارجية وتحديد الفرص والمخاطر.

2-1-4 -4 دراسة الإمكانيات الداخلية لتحديد عناصر القوة والضعف.

2-1-4 -5 تحديد البدائل الاستراتيجية.

2-1-4 -6 اختيار الاستراتيجية المناسبة.

2-1-5 استراتيجية التنمية المستدامة:

يعتبر تحديد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اختياراً بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر، فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع (البلدان النامية) فما قد يكون ملائما لدولة ما قد لا يكون كذلك لدولة

([1]) محمد عبد العزيز عجيمة (1982)، صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، ممقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت دار النهضة العربية، ص79.

أخرى وبذلك تحتاج كل دولة إلى سياسات خاصة بها تلائم مميزات ومشاكل واهداف تلك الدولة.[1]

فنجد أن تحديد الاستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، كما يجب أن تتصف الاستراتيجية في أي دولة بانها تبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد القومي ، ثم وضع تصور لما يجب أن تكون علية عملية التنمية المعتمدة في المستقبل وهذا يقتضي بأن تكون شاملة ،كذلك بأن الاستراتيجية التنموية يجب أن تهدف إلى سرعة تغيير المجتمع وذلك لعلاج اوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشت فيه تلك الدول لفترة كبيرة.

فبعض الكتاب الذين ينتمون إلى التطور الجديد للاستراتيجية التنموية يرون بأن التقدم الاقتصادي رغم ضروريته وأهميته في عملية التنمية إلا أنه ليس الجانب الوحيد، لأن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة بل يجب أن تشمل جوانب أخرى بالإضافة إلى الجوانب المادية والمالية في حياة الإنسان. فلذلك تصبح التنمية عملية شاملة متعددة الزوايا وتضمن النهوض بالمجتمع كله لحياة أفضل وأرقى. [2]

تعتمد معظم دول العالم الثالث علي استراتيجية التخطيط وهي تعرف بما يسمى بخطط المراحل، حيث تعد في المرحلة الأولى بعض نماذج النمو التي تحدد مختلف مستويات تطور بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة التمويلية والطاقة والصحة والتعليم وغيرها. كما أن المخططون يضعون معدلات للنمو استنادا على تلك النماذج.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص80.

2سيد نميري (1988م)، محمد كامل ريحان، خالد الحامضي، الدخل إلى علم الاقتصاد، بدون دار نشر،ص336.

3صبحى محمد قنوص (2001م)، ازمة التنمية : دراسة تحليلة للواقع السياسوالاقتصادىوالاجتماعى لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص135.

أما في المرحلة الثانية يتم الانتقال المتميز من العام إلى الخاص، أي توزيع المؤشرات العامة المثبتة على كل قطاع، أما في المرحلة الثالثة يعد المخططون مرة ثانية النماذج العامة.[1]

2-1-6 تنمية الاعتماد علي النفس(الذات):

معني الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية هو التوجه الخارجي للتنمية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي بشركاته المختلقة المتعددة الجنسيات. والتي تخدم مصالح تلك الدول، فقد أدى ذلك إلي بروز الاهتمام بتنمية الذات أي بدوافع صوبت نحو الداخل وذلك لتقليل الإنفاق البذخي في دول العالم الثالث من قبل أثريائهم ووجود الفقر علي نطاق واسع، أدى ذلك للاهتمام بالتنمية كعملية غرضها الجوهري تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، كما أن الإفراط غير المسؤول في استخدام المواد واستنزافها أدى إلي الاهتمام بالتنمية وبروز مفهوم جديد للتنمية هو الاعتماد علي النفس.[2]

ولقد ظهرت العديد من الوثائق في هذا المجال وأهمها وثائق (غالتونغ) فيما يختص بمبدأ الاعتماد علي النفس ومفهومه ويشمل مضمون الاعتماد الرغبة في تحرير من حالة التبعية والخلاص من الخضوع للدول المسيطرة والسعي لتجدد المجتمع والرقي به, ويشمل النقاط الاتية:[3]

2-1-6-1 يفضل الاعتماد على النفس لنتحول الأولويات صوب الانتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الكثيري الحاجة .

2-1-6-2 تحقيق أكبر قدر من التنوع في التنمية .

2-1-6-3 يصبح التوازن البيئي أكثر سهولة في التحقيق .

---

[1] المرجع السابق، ص136.

[2] يوسف سابغ (1992م)، التنميةالعصبية من التنمية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي ، مركز دراسا الوحدة العربية ، ص 145 _ 148.

[3] سعد حسين فتح الله (1999م)، التنمية المستقبلية والمطتلباتوالاستراتيجات والنتائج دراسة مقارنة في اقطار مختلفة_ بيروت لبنانطبعة ثانية، ص37.

2-1-6-4 تتحول العوامل الخارجية الإيجابية للداخل وتحقيق التنمية بالتضامن مع الأخرين الذين هم في وضع مشابه .

2-1-6-5 تتزايد القدرة على مقاومة التلاعب الناجم عن التبعية في مجال التجارة

2-1-6-6 تتحسن القدرة على الدفاع مما يحقق تقارب في مستويات مراكز القوة في النظام العالمي المعاصر.[1]

2-1-7 الاعتماد على الذات ضرورة استراتيجية:

إن التعامل مع النظام العالمي الجديد يقتضي من أي دولة من دول العالم الثالث أن يكون لها لما تقدمة وما تسهم به من سلع وخدمات، في إطار تنافسي تكاد تتلاشى فيه الحواجز ولا يمكن لأي دولة من دول العالم الثالث ان تكون طرفا في النظام العالم الجديد ما لم يكن لديها قاعدة إنتاجية وقاعدة للمعرفة التقنية قادرة في حدها الأدنى على تمكينها من المساهمة والحصول على مردود هذه المساهمة ، وذلك يعني إنها يجب ان تحقق حداً ادنى من التنمية الفعلية التي تتمحور حول عدد من المحاور من ابرزها القاعدة الاقتصادية الإنتاجية القادرة على العطاء الذاتي وهذا لا يأتي إلا من خلال تحقيق التنمية فعلياً في إطارها الشمولي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وهذا يعني إلى حد كبير إن المحاور الأساسية للتنمية الفعلية والتي أخذت في كثير من الأحيان مفهوم التنمية المعتمدة علي الذات والتنمية المستقلة تظل هي الأساس إذا لا جدال في الحد الادنى من التنمية الفعلية يجب ان يتحقق على الأقل. [2]

والتنمية الفعلية تقتضي القاعدة الاقتصادية الإنتاجية والمعطاءة والمشاركة السياسية والاستقرار الاجتماعي المعتمد على تماسك المجتمع وتكافؤ الفرص وسيادة الحوافز الموضوعية وكذلك الكفاءة الإدارية والإبداع والعطاء الثقافي.

---

[1] عبد الله بن علي المرواني (2005م)، التخطيط التنموي- الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الرياض، مركز البحوث، ص32.

[2] اسامة عبد الرحمن (1997م)،ى تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية (22) بيروت، ص 281 _ 284 .

ان مفهوم التنمية المستقلة او التنمية المعتمدة على الذات والذي ينصرف إلى ظاهرة الاستقلال الاقتصادي والسياسي بصفة خاصة لإنشاء التحرر الاقتصادي والسياسي ورفض مفهوم التبعية ، واقع الأمر لا يمكن أن يوجز هذا المفهوم على ظاهرة أنه يعني اكتفاء علي الذات، إذا لابد من التعامل مع الخارج حتى قبل أن يتبلور مفهوم النظام العالمي الجديد فيها في صورته الراهنة.[1]

والتنمية الاقتصادية الفعلية في مسارها الموضوعي تنصب في مفهوم التنمية المستقلة أو المعتمدة علي الذات. ولا يمكن تصور تنمية فعلية لا تتمثل فيها قوة الكيان الذاتي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وإدارياً بما يحقق القوة الذاتية المتواصلة لفهم النمو في هذه المجال وغيرها ، إن التنمية المستقلة أو إمكانية التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منطلق الاعتماد المتبادل وليس التقنية.[2]

وتقضي توافر شروط معينة من أبرزها :

1. التراكم المحلى لراس المال .
2. قدرة التقنية المتطورة .
3. سوق واسعة.[3]

2-1-8 اللامركزية في التنمية:

ان التناسق بين القطاعات على اساس تكاملها عامل هام لتحقيق تنظيم الهيكل الاقتصادي وتدعيمه وتطويره وتنميته. فالقطاعات الاقتصادية المختلفة لها تأثير متبادل على بعضها البعض، فتنميه الزراعة مثلا وتحقيق الانتاج الزراعي من شانه أن يزيد من الموارد الاقتصادية وبالتالي يزيد من الدخل القومي، مما يتيح التكاليف الإنتاجية ومما

---

(1) سعد حسين فتح، مرجع سبق ذكره، ص 54_55.

(2) وحدة التنمية الاقتصادية المحلية (2001م)، "الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي" ، البنك الدولي، واشنطن، ص5.

(3) سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 107 _114 .

يعنيه على توفير مقدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الخارجية والحصول على فرصة اكبر لرفع المستوى المعيشي ، كما أن تحقيق هذه الكفاءة يؤدي لخفض التكاليف الإنتاجية ومما يعينه على توفير مقدرة اكبر على المنافسة في الاسواق الخارجية والحصول على المزيد من العملات الحرة لتحقيق الكثير من السياسات والبرامج الإنمائية.[1]

كذلك فإن التنمية الزراعية مطلوبة أيضا لما تهتم به من تنمية اقتصاد المجتمع في زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات كبيرة لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء والمواد الخام التي تسهم في التصنيع، كما يعتبر القطاع الزراعي عامل هام في تنمية القطاعات الأخرى اضافة الى انه يمثل السوق الطبيعي لامتصاص جانب كبير من السلع التي تنتجها الصناعة، فإذا لم تحقق تنمية الزراعية بما يناسب احتياجات التنمية الصناعية سيؤدي ذلك إلي إعاقة النمو المطلوب للإنتاج الصناعي والحد من إمكانية النمو الاقتصادي في المجتمع،[2] كما أن تنمية الزراعة تتطلب استخدام أساليب التقدم الفني المختلفة وهو يعني الحاجة إلي المزيد من المدخلات الصناعية المتمثلة في الأسمدة والآلات والقوه المحركة التي تدعم تطوير الإنتاجية الزراعية وهو ما يتوقف عليه توفير تنمية الصناعة فالعلاقة متبادلة بين القطاعات المختلفة ومتكاملة وتؤدي إحداهما الى دعم تنمية الجانب الأخر، كما إن تنمية الاقتصاد على المستوى القومي وعلى أساس من المركزية باعتبار أن السلطات المركزية اكثر مقدرة على إدارة النشاط الاقتصادي والتنسيق بين حاجات المجتمع ولكن الاختلاف بين معدلات النمو بين المناطق المختلفة ويستدعي تنمية مختلف المناطق في إطار اللامركزية واستخدام الموارد الإنتاجية

---

[1] محمد عبدالمنعم عتر-(1983م)، تقدم الفن الإنتاجي وتنمية الموارد الطبيعية بمجلة الاقتصاد الاسلامي- المجلد الثاني- 1983، ص478- ص480.

[2] مدحت القريشي (2007م)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ص45.

والكفاءة المتاحة على المستوى المحلى بهدف تحقيق أعلى معدل للتنمية وحتى تتلاشى الفوارق في المستويات بين المناطق المختلفة.[1]

وتلعب الدولة دورا هاما في اقامة الصناعات الأساسية لما تتملكه من الثروات الطبيعية التي يمكنها استغلالها في اقامة هذه الصناعات المغذية للأنشطة الإنتاجية والخدمية وبذلك يمكنها ان تشرف علي سير الانتاج الصناعي وما يرتبط به من انشطة وتكيف هذا الانتاج على هذا النحو الذى يتفق وأولويات المصالح الاقتصادية في التنمية العادلة.[2]

فبالنسبة للتنمية الاقليمية وعدالة توزيع أعباء وجهود ومكاسب التنمية بين افراد المجتمع فأنها تتضح من التزام الدولة نيابة عن المجتمع ومسئولياتها الكاملة عن كل مواطن في الدولة اياً كان مركزة او ديانته او عمله في المجتمع.

فالتنمية الإقليمية لكافة مناطق الأقاليم المختلفة للدولة يمكن من خلاله التغلب علي مشاكل الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق لان التنمية القومية تعمل على تحقيق أهدف قومية تلبي احتياجات المناطق وبذلك تتحقق مشاركة هذه المناطق في تحقيق أهداف التنمية والمجتمع بأسرة وتحقيق الوازن الكافي بعملية التنمية إلي جانب ما تحققه من توازن بين مختلف القطاعات.[3]

---

[1] محمد عبدالمنعم عتر،مرجع سبق ذكره، ص478- ص480.

[2] محمد علي موسى المعموري وآخرون (2005)،" العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية"، مجلة الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص11.

[3] . المرجع السابق، ص 480.

المبحث الثاني

مفاهيم النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية ، التنمية المستدامة.

2-2-1 تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصاداتها درجة عالية من التقدم أو في تلك البلاد التي لا تزال تحت النمو[1]

وعندما نميز مجموعة معينة من الدول عن غيرها من الدول التي تختلف عنها ، فإنه يجب توخي الدقة في المصطلحات التي تتصف عليه بذاتها ، إذ يستخدم مصطلحا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالتبادل للدلالة علي نفس الشيء.[2]

ويحدث الخلط كثيراً بين هذين المفهومين لدرجة جعلت مؤسسة عالمية كالأممالمتحدة تتحدث عن التنمية الاقتصادية وهى في واقع الأمر تعني النمو الاقتصادي. حدث هذا عندما حددت الأمم المتحدة هدف عقد التنمية في الستينات من هذا القرن لتحقيق زيادة في معدل الناتج القومي الإجمالي تقدر بنحو 60% سنوياً، لكل هذا وجب التمييز بين مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. [3]

2-2-2 النمو الاقتصادي :

هنالك العديد من التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم :

إذ يمكن ان يعرف معنى النمو الاقتصادي بأنه مجرد الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو في نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة او يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي عادة في تحليل التقدم الاقتصادي بالبلاد المتقدمة اقتصادياً وذلك نسبة لأن هذه البلاد

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون (1983م)، مقدمة في التنمية والتخخطيط، دار التنمية للطباعة والنشر، بيروت.ص47 .

[2] مالكوم جليز وآخرون (1995م)، تعريب د. طة عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، تقديم د. سلطان محمد - اقتصاديات التنمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، طبعة، ص 31.

[3] . سيد نميري، مرجع سبق ذكره، ص331.

تتميز بهيكل اقتصادي سليم وتنظيم اقتصادي متقدم وأساليب تكنلوجية متطورة مما يجعلها لا تحتاج إلى اكثر من ضمان معدل نمو اقتصادي مناسب ومتوازن يتم عادة بطريقة عفوية تلقائية ولا يحتاج إلى اتخاذ التدابير المعتمدة لإحداثه وإنما فقط للحفاظ عليه.[1]

فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي .[2]

ولفظ نمو يعني إن الزيادة في أي نظام اقتصادي قد يحدث نمو دون إن يحدث تغيير في هيكل أو بنيان هذا الاقتصاد، كما قد يحدث أيضاً نمو مع تغيير هذا البنيان ، فالتنمية هي أحداث هذا النمو المرتبط بهذا التغيير البنياني أو الهيكلي ، ويحقق الاقتصاد تنمية متكاملة إذ اتصف بأنه يربط بين ارتفاع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدامه للمواد القومية والعالمية والمستوى التكنلوجي المتاح.[3]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الازدياد المستمر في نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي، كما يعرف بأنه كعملية تؤمن الزيادة المستمرة في إنتاج الثروات المادية وكميتها بينما يربطه عدد أخر من الاقتصاديين الرأسماليين بمعدلات معينة لنمو الدخل القومي والاجتماعي .[4]

2-2-3 نظريات النمو الاقتصادي:

2-2-3-1 تحليل أدم سميث:

نادى بالحرية الاقتصادية ونادى بمبدأ تخصيص العمل وتقسيمة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج بالتالي يزداد الدخل بزيادة الادخار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة

---

[1] فائز ابراهيم الحبيب (1985م)، التنمية بين النظرية وواقع الدول النامية جامعة الملك سعود ، الرياض، ص115.

[2] مالكوم جليز ، دوايت مايكل روجر ، رونلد، مرجع سبق ذكرة، ص47

[3] حمدية محمد زهران (1970م)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية،القاهرة،ص 130 .

[4] صبحي محمد قنوص (1992م)، أزمة التنمية ، الدار الجماهيرية بنغازي، ص 129.

معدلات تكوين رأس المال في عملية دائرية توسعية، وحديث آدم سميث عن النمو الاقتصادي كعملية تدريجية تلقائية يؤكد على أهمية تجميع رأس المال، و كل هذا أثر على النظريات التي جاءت من بعده.[1]

2-2-3-2 تحليل ريكاردو :

انتقل ريكاردو بالتحليل الاقتصادي من مرحلة التفاؤل إلى مرحلة التشاؤم وفي تحليله يقرر أن قانون الغلة المتناقصة هو الذي يسود باعتبار أن الزراعة هي أهم قطاعات الاقتصاد القومي. [2]

أما بالنسبة لفئة ملاك الأراضي الزراعية فهي تمد المجتمع بالغذاء والطعام ، وفي عملية النمو الاقتصادي وزيادة الأرباح ونمو السكان فإن الضغط على الأراضي الزراعية يزيد استغلال الأراضي الأقل جودة، وينشأ عن هذا ما يسمي بالريع وهو عائد مُلاك الاراضي الزراعية لسريان قانون تناقص الغلة. وذلك بان معدلات الإنتاج تتناقص في الأجل الطويل ولم يعطي التقدم الفني أي اهتمام .[3]

2-2-3-3 تحليل ماركس:

نقوم نظرية ماركس في النمو الاقتصادي على نظرية فائض القيمة فهو يقسم الناتج القومي الإجمالي إلى ثلاثة أقسام وهي رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير، وفائض القيمة وهو الربح. ويعتبر فائض القيمة هو فائض اقتصادي خلفه العمال واستولى علية الرأسماليون إلى رأس مال أخر في شكل وسائل إنتاج وهذا يزيد من الاستغلال.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكرة ،ص55- 60

[2] M- GLLS (ETAL) (1983), ECONOMCS OF DeVeLOPMeNT (NeWYOrT. W.W .NOrtOnm .P.6- 90

[3] صبحي تادرس قريضه محمود يونس (1984م)، مقدمة في الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت، ص 423-425

1 M- GLLS (ETAL), op, P.6- 90

2-2-3-4 تحليل شومبتر

جوهر نظريته أن المنظم الفردي في النظام الرأسمالي كان يقوم برسم خطته الإنتاجية التي تدفعه للتنافس بين منافسيه والسعي للابتكار والتجديد للوصول إلى هدفه الفردي وهو تحقيق أقصى ربح ممكن. فالنمو الاقتصادي في نظره يعتمد على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والعامل الثاني هو الائتمان المصرفي الذي يعطي للمنظم الإمكانيات للابتكار والتجديد. وتمكن المنظم أيضاً من توجيه عوامل الإنتاج للوجهة التي يراها في سبيل تقدم المجتمع.[1]

2-2-3-5 مراحل روستو للنمو الاقتصادي

وتقوم فكرة النمو الاقتصادي عند روستو على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى مرحلة حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي ، يؤكد روستو أن عملية التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدول النامية مسألة ممكنة طالما أنها قد استوعبت العوامل التي تنقلها من مرحلة لأخرى.

وتتلخص هذه النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة ، قال عنها في مقدمة كتابة مراحل النمو الاقتصادي – أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.[2]

وتتلخص هذه المراحل في التالي :

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضج

---

[1] قريضه ، وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 61-64 .

[2] SC hUMeter . J. (1999), Theory of Econ0mc Development. Lema, 223, 1999, p: 75

- مرحلة الاستهلاك الكبير.

وعلية فهنالك ثلاثة أنواع من النمو. [1]

- النموالتلقائي.
- النمو العابر .
- النمو المخطط.

ويقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الذي يتم بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد القومي ولا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل . ويتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية وهو ما حدث في أوربا الغربية من المرونة في الاطار الصناعي التي تحدث فيه، بحيث ينتقل إلى أخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل وأثر الارتباطات الخلفية والأمامية.

أما النمو العابر فيحدث نتيجة لعوامل طارئه الأمر الذي يجعله يتوقف عند زوال تلك العوامل التي تسببت فيه . ويلاحظ بأن هذا النوع من النمو وهو الذى يحدث في كثير من البلاد المختلفة استجابة لبعض الظروف الطارئة كارتفاع أسعار السلع الزراعية التي تصدرها تلك البلاد كما حدث في اسعار القطن خلال الحرب الكورية ، وهذا النوع من النمو يتلاشى عندما تزول هذا العوامل التي احدثته فلا يمكن الاعتماد علية في خلق الاثار الاقتصادية الإيجابية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.[2]

أما النمو الثالث فيتمثل في النمو المخطط والذى يستند على خطة اقتصادية يعتمد في استمرارها على واقعية أهداف تلك الخطة وفعالية تنفيذها ومتابعتها ، ويعتبر النمو

---

[1] سيد نميري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص331- 332

[2]. انطرنيوس كرم (1980م)،اقتصاديات التخلف والتنمية،منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت 1980م، ص 23-26.

المخطط وكذلك النمو التلقائي نمو ذاتي الحركة بينما يكون النمو العابر نمواً تابعاً كما يتحول النمو الذاتي بعد فترة من الزمن إلى نمو مطرد.[1]

كما أن هنالك دراسات ضخمة بعد الحرب العامية الثانية متعمقة في البحث عن النمو الاقتصادي في البلاد المتقدمة اقتصادياً سميت بنظريات أو نماذج النمو وأهمها نموذج هارود– دومر الشهير وتستخدم تلك النظريات المعادلات الرياضية وترتكز على ثلاثة عناصر محددة للنمو اقتصادي هي :[2]

- التكوين الرأسمالي .
- النمو السكاني وقوة العمل.
- التقدم التكنولوجي .

ويفرق الاقتصاديون بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على أساس خصائص ومميزات الاقتصاد محل الدراسة، فمثلا يفرق (هيرشمان) بين الاصطلاحين على أساس نوع الاقتصاد فيما إساس نوع الاقتصاد فيما إذا كان اقتصاد متقدم أو متخلفاً، حيث يستخدم مصطلح النمو في الاقتصاد المتقدم اصطلاح التنمية في الاقتصاد المتخلف.

اقتصاديات النمو عند هيروشمان هي تحليل مراحل التقدم الاصطناعي، بينما اقتصاديات التنمية هي تحليل لمراحل النمو في البلاد المتخلفة.[3]

أما (موريس باي) فإن التفرقة عنده بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تتم بناء على ما إذا هنالك تغير بنياني (هيكلي) في الاقتصاد أم لا ، فاذ أحدث تغير هيكلي أثناء عملية النمو فما يحدث هو تنمية اقتصادية. أما إذا لم يحدث هذا التغيير الهيكلي فما يحدث هو نمو اقتصادي .

---

[1]. صبحي تادوسقريضة ، مرجع سبق ذكره، ص423.

[2]سيد نميري ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص332

[3]انطرنيوس كرم، مرجع سبق ذكره، ص 23-26.

2-2-4 تعريف التنمية الاقتصادية:

اختلاف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية امر طبيعي لأن عملية التنمية معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما أنها تؤدى إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها مع الابتكارات الجديدة في اساليب إنتاج.[1]

كما تقترن بتغير تركيبة السكان، وتعتبر توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار .

فالتنمية الاقتصادية في راي البعض هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم الاقتصادي ، ومعنى التعريف السابق يشترط شرطين أساسين هما: [2]

2-2-4-1 أن يفوق معدل نمو الدخل القومي على معدل النمو السكاني وذلك حتى يتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط وباستمرار .

2-2-4-2 أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عنه وتمثله .

وتعتبر التنمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية أينما كان موقعها الجغرافي عملية مركبة ومتعددة الجوانب، وهي تعني على المستوي الفردي تحسناً في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية والحرية والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية على نطاق المستوى الفردي، فبعض العناصر والمقومات تعتبر من الناحية الواقعية مقولات سلوكية وقيمية يصعب تقييمها حيث تعتمد على العصر الذي يعيش فيه الانسان وعلى تركيبته الاجتماعية ونظامه الاقتصادي والسياسي والظروف المحيطة به سواء كانت جغرافية أو سياسية أو تكنولوجية أو ذاتية، كذلك يرتبط تحقيق أي جانب من جوانب التنمية

---

1. AlbrtoHirshman (1968):the stregy of Econmc zch2 (Growth models and development processesyalo universt y paess (paper found). P. 290

2. mauice Bye(1998) : the Role of caucal n EconomcDevelomc of lltia American. Ch. S .E uis and H.c. wallied), p:196.

بالمجتمع بأكمله على مستوى الدخل الفردي والقومي في إطار الجانبين السياسي والاقتصادي. [1]

ويعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية اكثر شمولاً واتساعنا من مفهوم النمو الاقتصادي ، بل يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي فبالإضافة الى زيادة الناتج القومي الحقيقي فأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن الإجراءات في التغيرات الهيكلية للبيئة الاقتصادية والتغيرات الجذرية في أساليب الإنتاج المستخدمة ، وأيضا في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. [2]

وتعريف التنمية الاقتصادية يشمل اتخاذ إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنياني في الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ولكي يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد [3] يذكر (جاك اوستري) أن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في المذهبين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هنالك مذهب اقتصادي ثالث راجح وهو المذهب الاقتصادي الإسلامي سيسود العالم في المستقبل، لأنه أسلوب كامل للحياة ويحقق كثير من المزايا ويتجنب المساوئ وان المحرك للتنمية الاقتصادية موجود في القران الكريم والحديث الشريف وان الإسلام لا يسمح فقط بالتنمية الاقتصادية بل يحددها بطريقة قوية لارتكازها على مفهومين أصليين هما :[4]

- الاجتهاد وإعادة الفعالية .
- الجهاد الذي يعطي المجتمع الإسلامي ساحة جديدة للمعركة في سبيل التقدم.

---

[1] صبحي تادروسقريضة ، مرجع سبق ذكره، ص 465-468.

[2] صبحي محمد قنوص- مرجع سبق ذكره،ص59.

[3] سيد نميري، وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 333.

[4] Charles Kind Le BCrger and B. Herrlicr (1997), EConomicDeVeloPment p:90

أما المستشرق الفرنسي (رايموند شارل) فيؤكد أن الإسلام يرسم طريقاً متميزاً للتقدم فهو في مجال الانتاج يمجد العمل ويحرم كافة صور الاستغلال ، وفي مجال التوزيع يقرر أن لكل حد الكفاية أولاً كحق الهي مقدس تكفله الدولة لكل فرد بغض النظر عن ديانته وجنسيته، ثم لكل فرد تبعاً لعمله وجهده وأنه في جميع الأحوال لا يسمح بالترف والتبذير ويحرص على تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع .[1]

فالتنمية تلتقي مع الحضارة في انها تتفاعل في التغيير الاجتماعي والاقتصادي من الأسوء الى الأحسن وذلك التغيير مصحوب بمفهوم فكري معين آمن به المجتمع فظهر في سلوك فردي متطور.[2]

فما حدث للاقتصاد الإنجليزي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلي سبيل المثال يختلف اختلافاً جوهرياً عن الذى حدث في ليبيا في العقدين الأخيرين نتيجة لاكتشاف البترول بها ، ففي كلتا الدولتين سجل نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاع كبيراً إلا أن ارتفاع الدخل في ليبيا قد تم نتيجة لقيام الشركات الأجنبية التي يعمل بها الفنيون الاجانب بإنتاج منتج معين يستهلك بصفة أساسية في الولايات المتحدة وأروبا الغربية ، وعلى الرغم من أن الحكومة والشعب في ليبيا قد تزايد دخولهم نتيجة للبترول فإن إسهام الحكومة والشعب في تحقيق ذلك الدخل كان محدوداً. أن تأثير التنمية البترولية يشبه كثيراً كما لو أن دولة غنية أعطت ليبيا منحة كبيرة من المعونة.

إن ما حدث في ليبيا لا يوصف بأنه تنمية اقتصادية بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.[3]

وإن أهم تغييرين اساسيين في الهيكل الاقتصادي هما : ارتفاع إسهام الزراعة ، وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف ، بالإضافة إلى أن الدولة التي تدخل التنمية

---

[1] محمد عبدالله الشيباني (1989م)، التنمية والتغيير الحضاري، عالم الكتب، الرياض، ص15.

[2] مالكرمجيلز ، وآخرون،مرجع سبق ذكرة، ص 31-32.

[3] صبحى تادورسقريضة، وآخرون، مرجع سبق ذكرة،ص468.

الاقتصادية تمر عادة بمراحل تزايد النمو السكاني ثم تناقصه وفي خلال تلك المرحلة يتغير هيكل التركيب العمري كما تتغير أنماط الاستهلاك، حيث لا ينفق الناس كل دخولهم على الضروريات الأساسية بل يتحولون إلى استهلاك السلع المعمرة والخدمات اللازمة للاستمتاع بوقت الفراغ. [1]

فالعنصر الرئيسي الثالث هو ان يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر من الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية ومشاركة الأجانب في ذلك ولكن لا يمكن أن يقوموا بالعملية الكاملة . والإسهام في عملية التنمية يتضمن المشاركة في الاستمتاع بالمنافع التي تحققها التنمية ، بينما النمو ينُعم به الأقلية الصغيرة التي تمتلك الثروة سواء من الأجانب أم المواطنين فلا تعد تنمية. [2]

لقد عرف الإنسان طريقة للثروة والتطور لأنه امتلك القدرة على اختراع الأدوات واستخدمها وكانت صناعة الأدوات في حد ذاتها بمثابة الحافز لتنمية العقلانية اكثر من كونها نضج كامل للعقل. بمعنى أن الإنسان لم يكون أقل أهمية من الناحية التاريخية عن الإنسان المفكر لان الإنتاج بالأدوات حرر الإنسان من الحتمية الطبيعية المطلقة (الفيزيقية) ومن هنا تمكن من فرض ذاته ، فالأدوات التي يستعملها في العمل والأسلوب الذي ينظم به عمله و في واقع الامر مؤشر من مؤشرات النمو والتطور الاجتماعي.[3]

فالمجتمع ينمو من الناحية الاقتصادية كلما زادت قدرته على التضامن وعلى التعامل مع البيئة على مدى إدراكهم لقوانين الطبيعة وعلى مدى وضعهم لهذا الإدراك موضع التطبيق باستعمال أدوات التقنية. كما تعتمد أيضاً على أسلوب تنظيم العمل الإداري والإنتاجي. وإذا ما تفهمنا الأمر من منظور بعيد المدى يمكن القول بأن النمو الاقتصادي كان قد حصل منذ بداية الإنسانية حيث ضاعف الإنسان قدرته بشكل هائل

---

[1] المرجع السابق، ص469- 470.

[2] . C. meir (1974), leading Issues in E co nomic development oxford university press 3d edition, p:55

[3] جاك او ستري (1960م)،الإسلام والتنمية الاقتصادية، ترجمة تبيل الطويل - دار الفكر دمشق، ص .118-102

في الحصول على موارد رزقه من الطبيعة ويمكن فهم عظمة الإنجاز البشري على أفضل وجه إذا ما تأملنا التاريخ المبكر للمجتمع الإنساني ولاحظنا ما يلي:[1]

- التحول من استعمال الأدوات الحجرية إلى استعمال الأدوات المعدنية.
- التحول من مرحلة الصيد وجمع الثمار إلى استئناس الحيوانات وزراعة المحاصيل الزراعية.
- التحول من تنظيم العمل حيث يأخذ صفة الاجتماعية من خلال مشاركة أعداد كبيرة من الناس بعد أن كان نشاطا فرديا.[2]

وفى العصر الحديث نجد أن خبرة العالم الثالث فى قضايا التنمية منذ الخمسينات لم تكن موفقة ، فعلى الرغم من أن الكثير من بلدان العالم الثالث قد تمكنت من تحقيق أهدافها الخاصة بزيادة الدخل القومي الحقيقي ونصيب الفرد منه إلا أن مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان كان متدنياً على ما كان عليه ، مما يدل على ان هنالك خطأ بالنسبة للمفهوم الضيق لعملية التنمية.

فبعض الاقتصاديون ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أساس أنها مفهوم اوسع وأشمل بكثير من مجرد التدابير المتعمدة لأحداث زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد وتغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي وفى تطور أساليب الإنتاج القائمة. ويجب أن ينصب الاهتمام لا على زيادة الإنتاج القومي ولكن للقضاء على الفقر واللامساواه والبطالة.[3]

فالتنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة الأجل،

---

[1] صبحي تادروسقريضة (1980م)، عبد الرحمن يسرى احمد، نعمة الله بخيت ابراهيم، مقدمة في علم الاقتصاد دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 468.

[2] جاك او سترى المرجع السابق، ص .118.

[3] سيد نمير، وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص335.

وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، كما يفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على اساس أنها تعنى اكثر من مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي. فهم يرون أنها لا يجب أن يُشير إلي رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر، أي التنمية هي عملية يزداد بواسطتها متوسط الدخل الحقيقي لا الدخل القومي أي خلال فترة زمنية طويلة.[1]

فالتنمية عملية إبداع حضاري يبدأ من التغيير الذاتي للأفراد لتحقيق غاية بمظهر في صورة منجزات تتمثل في التغيرات البيئية والمادية والجوهرية فهي متغيرات حضارية والتي تغرس القيم والاذواق والاخلاق من منعطفات التاريخ بحيث تتغير معالم الحياة بتحول الإنسان بنفسه في إرادته واتجاهه عندما يدرك معنى جديدا لوجوده في الكون.[2]

ومما سبق تبين أن هنالك فرق بين التنمية والنمو ويشمل ذلك:

- إن نمو الاقتصاد يتضمن تحقيق معدلات مرتفعة فى المتغيرات الكلية، كالدخل القومي، والناتج القومي الحقيقي.

وقد يكون هنالك مظاهر للنمو الاقتصادي كنمو العمالة أو نمو الاستهلاك أو الادخار أو ارتفاع معدل تكوين راس المال.[3]

- تعتبر التنمية الاقتصادية هي الوسيلة المباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وهى ترتبط بسياسات واستراتيجيات تضمن دخول الاقتصاد فى مرحلة لنمو الريع المضطرد وفى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بعد فترة من الزمن يرتبط فيها نمو الدخل بتطور هيكله ، وهى التي تعمل على إزالة ما يعترض النمو الاقتصادي من عقبات.

---

[1] صبحى تادرس قريضة، وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص465-468.

[2] سعد حسين فتح الله (1999م)، التنمية المستغلة والمتطلبات الاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، ص22-35.

[3] فائز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 139-150.

- كما أن التنمية الاقتصادية كسياسة طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي وهى عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]
- ويمكن ان تنقسم هذه التغيرات إلى تغيرات أساسية فى عرض عوامل الإنتاج وتغيرات فى هيكل الطلب على المنتجات، وتشمل التغيرات فى عرض عوامل الإنتاج اكتشاف موارد إضافية جديدة، تراكم راس المال، إدخال طرق جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان بالإضافة إلى تعديلات أخرى مرفقية وتنظيمية.
- أما التغيرات فى هيكل الطلب على المنتجات فهي ترتبط بالتحسينات فى تركيب السكان من حيث الحجم والسن وفى مستوى توزيع الدخل القومي وفى الأذواق.
- ويتضح من ذلك أن الاهتمام بالتنمية لا ينصب فقط على النتيجة النهائية لعملية التنمية وهى زيادة الدخل القومي، بل يتناول التغيرات المفصلة التي تحدد هذه النتيجة النهائية. [2]
- ومن مجمل ما تقدم يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من ذلك الخاص بالنمو فعلى حين يقتصر مفهوم النمو على زيادة الناتج (الدخل القومي) وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها الإنتاجية. فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية ليس فقط فى تنظيمات وتطور الإنتاج وإنما فى هيكل الناتج وفى توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.
- وبذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو أي أنها تشتمل على النمو ثم تلبية الحاجات الأساسية للإنسان وعدد الذين يعيشون فى فقر، وتحسينا مستمرا

---

[1] د. سعد حسين فتح الله، المرجع السابق، ص25 .

[2] كامل البكرى (1986م)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت طبعة، ص65.

فى توزيع الدخل بين فئات ومناطق الدولة الواحدة وهى تنمية شاملة بمعنى النهوض الشامل للمجتمع ككل.[1]

2-2-5 أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة، فالشعوب فى المناطق المختلفة لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية فى ذاتها وإنما تنظر إليه على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وربما يكون من الصعب على المرء تحديد اهداف معينة فى هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف اوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[2]

ويمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلى:

2-2-5-1 زيادةالدخلالقومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من اول أهداف التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة (دول العالم الثالث) بل هي أهم الأهداف على وجه الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذى يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولتحاشي تفاقم المشكلة السكانية بزيادة الدخل القومي.[3]

والدخل القومي الذى نقصده هو الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي، أي ذلك الدخل الذى يتمثل فى السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة.[4]

ان الزيادة فى الدخل القومي الحقيقي فى أي بلد من البلدان إنما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة فى السكان، إذا كانت كبيرة اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة

---

[1] المرجع السابق، ص70.

[2] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

[3] كامل البكري،مرجع سبق ذكره، ص71.

[4] سيد نميرى، وآخرون، ص 337.

أعلى للزيادة فى دخلها القومي الحقيقي، على أن هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما توافرت رؤوس أموال اكبر وكفاءات اكبر امكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة فى الدخل القومي الحقيقي.[1]إن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة ونوعها، تعتبر من اولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها فى الدول المتخلفة اقتصاديا (دول العالم الثالث).

2-2-5-2 رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها فى الدول المتخلفة اقتصادياً.لذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن مالم يرتفع مستوى المعيشة للسكان فى تلك المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.[2]

فالتنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة فى الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلاً، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير فى مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة فى الدخل القومي، فإن هذه الزيادة تجعل من المتعذر تحقيق الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشته. كذلك إذا كان توزيع هذا الدخل غير متوازن فإن ما يحدث فى هذه الحالة هو تحويل معظم الزيادة التي تحققت فى الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الاكبر من السكان على حاله إن لم ينخفض، ومن هذا نجد

---

[1] بول جريجورى، روبرت ستيوارت (1994م)، النظم الاقتصادية المقارنة، مترجم تعريب طه عبدالله منصور، مراجعة نعمت الله بخيت ابراهيم، تقديم سلطان محمد السلطان، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، ص72-74.

[2] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

هدفا كرفع مستوى المعيشة من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها فى كافة البلدان المتخلفة والتي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية.[1]

إن تحقيق هذا الهدف لا يتوقف على الدخل القومي فحسب بل يجب ان ترتبط هذه الزيادة بتغيرات فى هيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي، فيجب العمل على تنظيم الزيادة السكانية والتحكم فى معدلات المواليد إلى المعدل المناسب، وتحقيق توزيع عادل للدخل القومي.

2-2-5-3 تقليل التفاوت فى الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف هدفا اجتماعياً اي ذو ابعاد اجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هنالك فوراق كبيرة فى توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عالي من الدخل القومي. بينما لا تمتلك غالبية افراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.[2]

ولا شك أن مثل هذا التفاوت فى توزيع الدخول والثروات يؤدى إلى اضرار جسيمة فى المجتمع، فعدم الشعور بالعدالة الاجتماعية يخلق التفاوت الطبقي فى المجتمع الذى يؤدى إلى الضياع الاقتصادي، فالأغنياء ينفقون أموالهم فى السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترضنا أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو اننا نرى أن غالبية الدول المتخلفة جهازها

---

[1] كامل البكري، مرجع سبق ذكره ص72-73.

[2] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص52-53.

الإنتاجي يتجه نحو تلبية الاستهلاك المظهري الذى يؤدى إلى عجز فى ميزان المدفوعات.[1]

وعلى هذا يعتبر تقليل التفاوت فى توزيع الثروات والدخول من الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها.

2-2-5-4 تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

تسيطر الزراعة في البلاد المتخلفة على البنيان الاقتصادي وهى من أهم مصادر الدخل القومي فى هذه البلاد فسيطرة القطاع الواحد وهو الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات فى الإنتاج والاسعار.[2]

فإذا جاء المحصول الزراعي وفيرا، وارتفعت أسعاره فى الاسوق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة فى الانتعاش والرواج. أما إذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لنقص فى مياه الري أو لإصابته بآفة من الآفات، أو تدهور أسعاره فى الأسواق العالمية، كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة.[3]

ولتلافي اخطار سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة فلابد وأن تعمل التنمية إلى التقليل من سيطرة هذا القطاع وذلك بإفساح المجال للصناعات المختلفة وذلك للتخفيف من تقلبات النشاط الاقتصادي القومي.

2-2-5-5 بناء الأساس المادي للتقدم:

من تعريف التنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد الزيادة فى الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الكتاب أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر فى التوسع فى بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية فهنالك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة فى الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن ان

---

[1]. بول جريجورى، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

[2]كامل البكري، مرجع سبق ذكره ص74- 73.

[3]المرجع السابق، ص 74

نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد ، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن ببناء الأساس المادي للتقدم متمثلا فى قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي ولا يتأتى هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج.[1]

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجاته.

2-2-5-6 تقدير الناتج القومي الإجمالي:

ينطوي تحليل أنماط التنمية وأهدافها على ربط اتجاهات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مع اتجاهات المكونات المتعددة للناتج القومي الإجمالي. على أن الناتج القومي الإجمالي (G N P) هو عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية التي انتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة (وهى السلع التي تستخدم فى إنتاج سلع أخرى مثل الصلب المستخدم فى صناعة السيارات والقطن الخام المستخدم لصناعة المنسوجات القطنية). ويقاس نصيب قطاع ما أو احد مكونات الناتج القومي الإجمالي مثل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع ، والقيمة المضافة (Value Added) هي قيمة الناتج فى مرحلة معينة من مراحل الإنتاج.[2] ويشتمل الناتج القومي على جميع الأنشطة الاقتصادية للدولة فى صورة إحصاءات موجزة قليلة مع بعضها البعض.

ففي كثير من الدول النامية تقوم تقديرات الناتج القومي الإجمالي على إحصاءات موثوق بها خاصة فى المشروعات التعدينية والصناعات الحديثة مع تقديرات لإنجاز القطاع الريفي. ولحساب الناتج القومي الإجمالي ثم تجميع كافة السلع والخدمات المنتجة بالدولة

---

[1] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53-54.

[2] مالكولمجيلز، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص86-89.

والتي يتم بيعها فى السوق. وتستخدم تكلفة المدخلات من العناصر (العمل، رأس المال، الأرض) المستخدمة لإنتاج السلع نفسها وبذلك تكون الطريقة المستخدمة للتسعير على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.[1]

2-2-5-7 النهوض بالموارد البشرية:

تهدف الاستراتيجية التنموية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التشغيل الكامل للقوة العاملة المتوفرة إلا أن منتوج العمل وتحسين الفعالية الاقتصادية والتحكم فى تكنولوجيا التنظيم ، كلها امور لازمة لتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي المستمر والمنتج للتشغيل[2].

كما أن تحسين المنظومة التربوية بترشيد التسيير والتصرف المحكم والمنظم فى تكاليف المنظومة التربوية من شأنهما أن يؤديا إلى تقليص فى مصاريف التسيير وانخفاض فى تكاليف بناء المرافق المدرسية المختلفة. فالزيادة فى نفقات التربية مع توزيع عادل للاعتمادات على كامل نفقات التربية، مع تحسين نوعية التعليم، هي من أحسن الوسائل لمواجهة الفقر فى إطار استراتيجية تنموية شاملة.[3]

كما يجب وضع سياسة صحية ديناميكية متكاملة لان ذلك يعتبر امرا ضروريا لمواجهة الحاجات الصحية وتغطية الحاجات الصحية للسكان فى الحضر والمناطق الريفية.

ايضا أهمية البحث العلمي والتقني لابد من النهوض بهما لأنهما تمثلان أداة فعالة فى تحول المجتمع، فلابد من إدراج التقنيات العلمية الحديثة فى التنمية. فالتنمية للأنشطة المختلفة الزراعية والصناعية كتلك الأنشطة المنتجة. ولابد أن يكون هنالك تكامل ما بين القطاعات المختلفة لان ذلك يؤدى إلى توسيع الأسواق الداخلية وبالتالي توسيع دائرة الاستثمار مما يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وتقليل الفوارق الاجتماعية بين افراد المجتمع

---

[1] مالكولمجيلز، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص86-89.

[2] عبدالحميد هميمى (1997م)، العدالة الاجتماعية والتنمية فى الاقتصادالإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص182-190.

[3] بول جريجورى، مرجع سبق ذكره، ص72.

الواحد، لأن الاكتفاء الذاتي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.[1] إن التنمية البشرية من العناصر الأساسية والأهداف الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية لما لها من دور هام وملحوظ فى العملية التنموية.

2-2-6 نظريات التنمية الاقتصادية:

شهدت السنوات التي تلت الحروب العالمية الثانية نظريات اقتصادية تبحث في ظروف التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المختلفة واستراتيجية التنمية بها.

ونادت معظمها بضرورة التدخل الحكومي والبحث عن السياسة الاقتصادية المثلى التي تخلق التنمية الاقتصادية.[2]

2-2-6-1 نظريةالدفعةالقويةوالنموالمتوازن:

تنسب نظرية الدفعة القوية (theory of big push) إلى روز نشتين رودان (RosenationRodan) وكان قد كتب عام 1943 عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب اوروبا عندما تنتهى الحرب العالمية الثانية ويشير ان تلك الدول ستواجه بمشكلات الضغط على الزراعة وتفشى البطالة المقنعة بمقدار 25% من جملة العمال الزراعيين وحتى يصل المشروع الصناعي إلى الحجم الأمثل فهذا يتطلب سوقا واسعة. وعلية يجب على تلك الدول التغلب على مشكلة الاسواق بإنشاء الأسواق المشتركة.[3]

ويشير رودان أن على الدول النامية ويقصد دول شرق وجنوب أوروبا في ذلك الوقت أن تختار النموذج الذى تسير عليه . واستعراض رودان النموذج السوفيتي القائم على التنمية الاقتصادية اعتمادا على الموارد الذاتية لشعوب الاتحاد السوفيتي. ورفضه لهذا النموذج لما يلقى من أعباء كبيرة على شعوب تلك المناطق في وقت لا تسمح الظروف

---

[1] مالكولمجيلز، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص71-72.

[3] RosenationRodan (1994), Problem of Industrialization of Eastern and South Europe , p: 19

بتكراره ولا بد لتلك الدول من الاعتماد على التجارة الخارجية والقروض الاجنبية لتوفير قدر اكبر من رؤوس الأموال لتكفي لبرنامج التصنيع المطلوب. ويقرر أن لا بد لتلك الدول من البدء بالصناعات الخفيفة وتبتعد بقدر الإمكان عن الصناعات الثقيلة. والمبدأ الأساسي الذى يؤكده رودان هو ضرورة توافر رؤوس أموال ضخمة محلية او اجنبية والقيام باستثمارها في قاعدة صناعية ومشروعات عامة وإذا أخذنا في الاعتبار أثر مضاعف الاستثمار فإن الزيادة في الدخل ستكون أضعاف الزيادات الأولية في الاستثمارات.[1]

وفى مقال آخر عام 1957م يؤكد رودان نظريته ويرفض النمو البطيء او التدريجي ويدعمها بعاملين وهما عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة وعدم قابلية دوال الطلب للتجزئة ويتمثل عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة ان القرارات مترابطة، فكل مشروع استثماري لا يستطيع وحده خلق الطلب الكافي لمنتجاته بل يجب أن تكون لمشروعات متضامنة .[2]

وكان راخبارنوركس من مؤيدي نظرية الدفعة القوية وبنى على أساسها نظريته في النمو المتوازن (balanced growth) وهى تعتبر امتداد لنظرية الدفعة القوية وفكرة دائرة الفقر الخبيثة وهى تعنى انخفاض الدخل في الدول لمختلفة.

فانخفاض الدخل يعني عدم وجود الفائض للادخار وبذلك لا تتوفر فرص التجميع الرأسمالي، كما تتسبب ندرة رأس المال في انخفاض الإنتاجية وهكذا يكون الفقر سببا في استمرار انخفاض الدخل.

وبناء على دائرة الفقر الخبيثة بيَن نوركس نظريته عن النمو المتوازن ، ويقول أنه يمكن كسر حلقات دائرة الفقر الخبيثة في علاج ضعف الاستثمارات، ويقرر توزيع رؤوس

---

[1] Mary . H. (1957), Rosentation(Notes on the theory of Gig push Center for International Studies M.I.T.March, p:17.

[2] صبحى تادرس قريضة، وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص493-495.

الأموال على مختلف فروع الإنتاج بشكل يحدث التكامل الصناعي المتوازن ، وعند هذا الحد يحدث اتساع لحجم السوق المحلية.[1]

إن أهم ما يوجه من انتقادات لنظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن انها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة قاعدة صناعية كبرى وهي مشكلة بالنسبة للدول النامية في تدبير الموارد اللازمة لرؤوس الأموال الضخمة. كما أنها تتضمن تدخلاً حكوميا جوهرياً ينظم عملية الاستثمارات إلا أن تلك أفكار عامة لا تتعرض لمنهج تفصيلي لكيفية هذا التدخل في أشكال الملكية للمشروعات التي ستقود عملية التنمية.

2-2-6-2 نظرية النمو غير المتوازن:

من أهم الداعين لنظرية النمو غير متوازن الاقتصادي المعاصر هيرشمان (Hirschman) الذى قدم نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابة استراتيجية التنمية الاقتصادية.

ويرى هيرشمان[2] ان التنمية الاقتصادية تبدأ بتنمية بعض الصناعات الرائدة والتي تتطلب كنتيجة للاستثمارات بها إلى استثمارات أخرى تابعة لها من قطاعات أخرى، والنمو غير المتوازن يراه هيرشمان مناسبا للدول المختلفة التي تفتقد القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار بما يوفر لديها من موارد، فالنمو غير المتوازن لبعض قطاعات الاقتصاد يحفز على الاستثمار في قطاعات أخرى وبذلك يعتبر الاستثمار محفوزاً لاستعادة التعاون من جديد.

فالنمو الأمثل للتنمية طبقا لرأى هيرشمان يحدث فى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن وتؤدى بعدها إلى اختلال جديد يحفز الاقتصاد القومي على

---

[1] محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 72-74.

[2]Hicschman, A,(1986), the strategy of economic development yale University Press. P:33.

خطوة أخرى وهذا التتابع الاستثماري يحدث نتيجة لاستفادة الصناعات من الوفورات الخارجية التي تحققها نمو صناعات جديدة فكل تتابع استثماري يخلق وفورات خارجية. وتسمى هذه النظرية ايضا بنظرية الأنشطة القائدة ، وأصحاب هذه النظرية لا يعارضون الكثير من النقاط التي تعتمد عليها نظرية النمو المتوازن ، فهم لا ينكرون اهمية اتساع السوق لنمو الصناعة الجديدة ، ولا ينكرون قيام عدد من الصناعات المتكاملة فى وقت واحد سوف يودى إلى حل مشكلة السوق وتسهيل النمو الصناعي ، ولكنهم يعارضون النتائج التي يخرج بها اصحاب نظرية النمو المتوازن.[1]

2-2-6-3 نظرية النمو المتوازن .

ولشرح النمو غير المتوازن نفترض أن الدولة قررت ان تزيد مثلا من إنتاج سوق المنسوجات القطنية فتتوسع فى بناء مصانع الغزل والنسيج فينشأ اختلال فى سوق آلات الغزل والنسيج حيث يزيد الطلب على العرض فيسارع المستثمرون للتوسع فى صناعة الغزل والنسيج وهذا التوسع يعنى استثمارات جديدة فى المصانع التي تنتج آلات الغزل والنسيج وبالتالي زيادة دخول أفراد جدد مما يؤدى إلى زيادة الطلب على المنسوجات فيحدث اختلال فى صناعة الغزل والنسيج كنتيجة لزيادة الطلب على العرض فيسير الاتجاه إلى طلب المواد الخام بكميات اكبر وهكذا فى سلسلة متتالية تؤدى إلى اختلال وعدم توازن وفى النهاية تحدث التنمية الاقتصادية.[2]

هناك من يعارضون استراتيجية النمو المتوازن ويشككون فى أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى إحداث دفعة قوية تخرج الدول النامية من دائرة التخلف الاقتصادي. فهم يرون ان فكرة توزيع الاستثمار الجديدة على عدد كبير من الصناعات المتكاملة بحيث تنمو كلها فى وقت واحد هي فكرة نظرية، تتناسب وظروف ندرة رأس المال التي

---

[1] صبحى تادرس قريضة، وآخرون،مرجع سبق ذكره- ص495.

[2] سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص22-35.

تعانى منها الدول النامية. فكيف يمكن فى ظل هذه الندرة القيام بعدد من الصناعات فى آن واحد؟ إن اصحاب هذه النظرية يشككون فى ان استراتيجية النمو المتوازن يمكن أن تؤدي إلى إحداث دفعة قوية ترفع مستوى الدخل الحقيقي بدرجة كافية لكسر حلقة التخلف المفرغة التي تعانى منها الدول النامية فان استراتيجية الأنشطة السائدة تعترف بظروف ندرة رأس المال وتحاول علاج مشكلة التنمية عن طريق التركيز على الصناعات التي ترفع علاج مشكلة التنمية عن طريق التركيز على الصناعات التي ترفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بأكبر معدلات ممكنة ، ونرى أن النمو الصناعي التدريجي الذى يأتي من هذا الطريق هو أمثل طريق لإحداث الدفعة القوية التي تكسر دائرة التخلف المفرغة.[1]

ويتضح مما سبق أن نظرية النمو غير المتوازن تقوم على قوى السوق والحافز الفردي مما جعلها غير ملائمة للدولة المتخلفة فجهاز الأثمان لا يعمل بالكفاءة كما يعمل فى اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة الكاملة ولذلك لابد من الاعتماد على حسابات أخرى فهناك عدد من المشروعات الاقتصادية التي لا يمكن الاهتداء بجهاز الأثمان سواء فى إنشائها أو فى مراحل التوسع فيها،[2] إذ ان كثير من انواع الاستثمار اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية لن تكون مربحة من وجهة نظر السوق فإذا كانت كذلك لما قامت بها مشروعات فردية منذ زمن بعيد فبعض أنواع الاستثمار لا ينظر اليها تنتج سلعاً تجد لها سوق رائجة بأسعار تنافسية سوى كانت هذه المنافسة من الداخل أو واردة من الخارج، هذا القول صحيح بالنسبة لأنواع الاستثمار التي تهدف إلى إيجاد وفورات خارجية للصناعة كوسائل المواصلات. ولذلك فإن تدخل الدولة ودفعها لهذه الاستثمارات التي لا تعتبر مربحة من وجهة نظر السوق وجهاز الأثمان الحر، إنما هو

---

[1] صبحى تادرس قريضة، وآخرون،مرجع سبق ذكره- ص 495 .

[2] سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص25.

تدخل لصالح افراد المجتمع[1]. وبالنظر إلى المعالجات طويلة الاجل فمن الضروري عنده قياس الربحية لأي مشروع ألا تقتصر على قياس المعدل النقدي للربح قصير الاجل فهذا شأن المشروع الفردي، اما مصالح المجتمع ككل فهي تتأثر دون شك وبدرجة اكبر بالقوى طويلة الاجل التي يظهرها عملية التصنيع فى حركة تجميعه ترفع بالتدريج من الكفاية الحدية لرؤوس الاموال وتزيد من فرص الاستثمار وتنهض بمستويات المهارة الفنية ومعدلات الاستهلاك والخبرة الفنية وحجم السوق، فكل هذه عوامل لا تتوافر إلا بعد أن يمضى مشروع التصنيع فى طريقه ويقطع شوطا بعيدا، وهي ايضا عوامل لا يمكن لأى مشروع فردي أن يقلل من ربحه فى جو تنافسي .[2]

2-2-7 التنمية المستدامة .

2-2-7-1 مفهوم التنمية المستدامة.

ظل مفهوم التنمية المستدامة غامضاً خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي والتي كانت تحاول ان تجد تعريفاً مقبولاً لهذا المفهوم وكان التساؤل في حينها ان كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة ، وان كان تحقيق تنمية اقتصادية تلبي طموحات الانسان المشروعة بالتقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي دون الاضرار بالبيئة . لكن مع بداية الثمانينيات اخذ مفهوم التنمية المستدامة يطرح كنموذج تنموي بديل، حيث اخذ المفهوم معاني جديدة واخذ يستأثر باهتمام عالمي وفكرة متجددة. ويمكن حصر فكرة التنمية المستدامة والتعرف على مضمونها وجوهرها الاقتصادي من خلال التعاريف التالية:

---

[1] محمود عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره- ص76-77.

[2] د. كامل البكري، مرجع سبق ذكره، ص64.

2-2-7-2-1 تعريف الاستاذ ((نوزاد عبدالرحمن الهيتي))[1]

((التنمية المستدامة هي عملية تراكمية، تتأسس على ما هو قائم، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد، وهي ليست نشاطاً من الانشطة التي يترك امر تحقيقها للمدى الطويل، بل هي كناية عن مجموعة من الاعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ، والانشطة والممارسات التي تهدف الى معالجة دواعي القلق الملحة ، وفي نفس الوقت التطرق الى المسائل الطويلة الاجل)) .

2-2-7-2-2 تعريف البنك الدولي .[2]

((هي تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل او زيادته المستمرة عبر الزمن)).

2-2-7-2-3 تعريف الاستاذ ((ماجد بن عبدالله ال سعود)).[3]

((المقصود بالتنمية المستدامة هو تلك التنمية الملائمة لاحتياجات الواقع ، مع الاخذ في الاعتبار احتياجات الاجيال القادمة، خاصة بما يتعلق بمواضيع تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية ومواكبة التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وهذه الأخيرة التي تعد كنظم مساندة في اتخاذ القرار المتعلق بالتنمية المستدامة)).

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2005م)، مقال بعنوان: التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة ، العدد25، ص12.

[2] ياسمينة زرنوح (2006م)، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة تقييمية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،ص121

[3] ماجد بن عبدالله بن مشاري آل سعود (1427هـ)، مؤتمر تقنية المعلومات والتنمية المستدامة، الرياض ، السعودية .

2-2-7-2-4 تعريف المفكر ((بيار هوي)) jean-Pierre hauet.[1]

((التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الاجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الاجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من اعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من اجل تلبية الحاجات الاساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع ، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ، ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة على تلبية حاجياتها ، كما اكد ذلك تقرير (brandt land) لسنة 1997 ، فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة ، على انها تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الانسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة)).

2-2-7-2-5 تعريف لجنة برونتلاند (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية).[2]

((وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها)).

نستخلص مما سبق ان التنمية المستدامة هي الاليات والعمليات المستخدمة في تحقيق الزيادة بالتراكم الرأسمالي والتطور النوعي للمجتمع وضمان ظروف بيئية نظيفة على ان لا يتأثر نصيب الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية .

2-2-8 –اهميةالتنميةالمستدامةواهدافها.

تتجسد اهمية التنمية المستدامة بالتنظيم والضبط والترشيد للموارد الاقتصادية المتاحة مع ضمان نصيب الاجيال القادمة من هذه الموارد، وتكون اهمية التنمية المستدامة اكثر الحاحاً بعد ازدياد وتنوع حاجات الافراد غير المشبعة لا سيما بعد تفشي ظاهرة الفقر وتنوع أشكاله، والشعور المستمر بالتهديدات التي تطال الامن الغذائي مثل ظاهرة

---

[1] قادري محمد الطاهر (2013م)، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ،2013،ص55

[2] WCED (1987), world commission on environ ment ,our common future , oxford university press.

الجفاف والتصحر والتلوث البيئي وما يرافقه من زيادة حرارة الارض وكذلك التسبب بتكون الامطار الحامضية التي تلحق اضراراً بالغة في المحاصيل الزراعية ومن ثم النقص الحاد في المواد الغذائية التي يعتاش عليها الافراد والمجتمعات المختلفة وخاصة المجتمعات الفقيرة ، كل ذلك تسبب في انتشار ظاهرة اخرى تمثلت بانتشار حالة الجوع وسوء التغذية التي اثرت بشكل مباشر على انخفاض انتاجية العمل وانتشار الامراض المتنوعة بين الافراد للشعوب المختلفة لا سيما الشعوب الفقيرة، هذا بدوره ادى الى اهمال جانب التعليم الذي تسبب في انتشار ظاهرة الجهل والتخلف والتي كانت سبباً مباشراً في انخفاض المستويات الثقافية والمهارية للشعوب الفقيرة، كل ذلك ادى الى غياب المساواة بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية الفقيرة في اخذ فرص التقدم والتطور الحضاري.[1]

كل ذلك ابرز اهمية التنمية المستدامة وتفعيلها في المجتمعات المختلفة والتي تساهم بأبعادها الثلاث في تامين المجتمع وحمايته وهذه الابعاد هي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعلى هذا الاساس يمكن ان نستشف اهمية التنمية المستدامة من خلال تحقيق اهدافها، ويمكن اجمال اهداف التنمية المستدامة بالتالي[2]:

2-2-8 – 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

2-2-8 – 2 القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .

2-2-8 – 3 ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار .

2-2-8 – 4 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتياتمن التعليم والعمل .

---

[1] قادري محمد الطاهر، مصدر سبق ذكره، ،ص57

[2] عمار عبد الهادي شلال عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص46-47

2-2-8 – 5 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع .

2-2-8 – 6 ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة.

2-2-8 – 7 تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع .

2-2-8 – 8 اقامةبنىتحتيةقادرةعلىالصمودوتحفيزالتصنيعالشاملللجميعوتشجيعالابتكار.

2-2-8 – 9 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي مابينها .

2-2-8 – 10 جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنه وقادرة على الصمود ومستدامة .

2-2-8 – 11 ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة .

2-2-8 – 12 اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره .

2-2-8 – 13 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية والنهرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

2-2-8 – 14 حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

2-2-8 – 15 التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على مختلف المستويات .

2-2-8 – 15 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العاملة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

2-2-9-نظريات التنمية المستدامة .

ان هناك اراء مختلفة ظهرت منذ زمن بعيد بخصوص التنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع حيث ابعاد التنمية المستدامة الثلاث (المؤشر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)، وكلاً من العلماء يدافع عن الابعاد او المؤشرات التي تخص مجال اختصاصه، وهنا نستعرض بإيجاز اهم نظريات التنمية المستدامة حسب المؤشرات الثلاث مع التركيز على مؤشرات البعد الاقتصادي:[2]

2-2-9 – 1 نظريات البعد البيئي :

والتي تبحث عن استدامة البيئة ومنع التدهور البيئي مثل الطاقة الشمسية والتقنيات الخالية من الملوثات البيئية ، ويجب تجنب كل نمو على حساب الاضرار بالبيئة ومن بين هذه النظريات :

2-2-9 – 1-2 نظرية GAYA.

جيمس لوفلوك هو مؤسس هذه النظرية والذي يعد الارض جسماً حياً قادر على الاستجابة للتكيف وقد تتجاوز افعال ونشاطات الانسان، وصلب هذه النظرية تدعوا الى ان حماية الطبيعة له اسبقية على الانسان الذي لا يعد الا كونه فرداً منها .

2-2-9 – 1-3 نظرية حقوق الكائنات غير الانسانية Deep Ecology.

تفترض هذه النظرية كسابقتها اولوية الطبيعة على الانسان، وترفض هذه النظرية اي تدخل للإنسان في تسيير الانظمة الطبيعية وايقاف كل هيمنة الانسان واستغلال الطبيعة ويجب التنديد بهذا الاستغلال.[3]

---

[1] علي حاتم القريشي (2017م)،مدخل الاقتصاد البيئي، مطبعة حوض الفرات للنشر ،النجف، العراق، ص204-205

[2] موسشيت دوجلاس (2000م)، مباديء التنمية المستدامة، ترجمة: بهاءشاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص14.

[3] موسشيت دوجلاس، المرجع السابق، ص15.

2-2-9 – 1-4 النظرية المتشائمة .

يعتقد الفلاسفة الذين ينادون بهذه النظرية امثال توماس مالتس ونيكولاس دي كوندورسيه حيث رفضا ومن معهم للتفاؤل حول امكانية العقل البشري قادر على حل مشاكل العقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل.

2-2-9 – 1-5 النظرية المتفائلة .

استندت هذه النظرية ومن جاء بها هو جون ستوارت ميل على مبدأ التنمية المستقبلية وقدرتها على رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية وان ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دوراً كبيراً في استمرار النمو الاقتصادي، غير ان استنفاذ الموارد الطبيعية في الاغراض الصناعية لن يجلب عالماً مثالياً . [1]

2-2-9 – 1-6 نظرية الحركة الامريكية المحافظة .

قاد هذه النظرية الرئيس الامريكي روزفلت ومثلت نجاح الفكر السياسي الايديولوجي خلال الفترة (1890-1920) ، اكدت النظرية بان النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي لا يمكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي.

2-2-9 – 1-7 نظرية النضوج.

المدافع الرئيسي لهذه النظرية أ. هانس وبقيت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية وتنص على ان التقدم الاقتصادي على المدى الطويل لن يكون الا ناراً من القش سريعة الاطفاء وهذا يعني تزايد الاله وتزايد السكان في نفس الوقت، وعندما يصبح اقتصاد ما قادر على تمثيل حصته من الابداع فانه سيصل لا محاله الى حالة النضوج .[2]

---

[1] ربيع محمد عبد العزيز (2015م)، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص54.

[2] علي حاتم القريشي،مرجع سبق ذكره، ص204-205

2-2-9 نظريات البعد الاجتماعي .

حاول علماء الاجتماع دمج العوامل الاجتماعية بالتنمية المستدامة كالنمو الديمغرافي وانهاء الفقر وسياسة تحليل المشاريع وجميع مشاكل المجتمع وتناول بعض العلماء اراءهم على شكل نظريات مهمه للدفاع عن افكارهم ومن هذه النظريات : [1]

2-2-9 – 1-نظرية التنمية الدائرية المتراكمة.

وضع هذه النظرية السويدي جونر ميردال، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة الفوارق الاقليمية بين المركز وهي المناطق الحضرية او المدن والهوامش الذي يعني الارياف .

2-2-9 2 نظرية مراكز النمو لهيرشمان .

وتنص على ان انتقال التأثيرات من المركز الى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما ، وضرورة التدخل الحكومي للحد من الاثار السلبية.

2-2-9 – 3 نظرية الاستقطاب العكسي . [2]

صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون، ويقول ان عملية التنمية الاقليمية في الدول النامية تمر بثلاث مراحل رئيسية:

2-2-9 – 3-1 مرحلة التحضير (الاستقطاب).

2-2-9 – 3-2 مرحلة اللامركزية داخل الاقليم .

2-2-9 – 3-3 مرحلة اللامركزية الاقليمية.

---

[1] ربيع محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] مروان سليم عويد حمد الهيتي (2019م)،بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية المستدامة من وجهة نظر نخب محلية في مدينة الرمادي دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الانبار ، العراق، ص 54.

2-2-9 – 4 نظرية القلب والاطراف .

وضعها فريدمان الذي يرى ان النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من القلب وهو المناطق الحضرية والاطراف والتي تمثل المناطق الهامشية حيث دائماً يتبع الهوامش للمركز .

2-2-9 – 5 نظرية التحيز الحضري .

وضعها ميخائيل لبتون ونظريته حاول تفسير سبب بقاء واستمرار ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية مع عدم اهمال العوامل الاقتصادية، ويرى ان الصراع هناك ليس طبقي وانما صراع بين الريف والمدن.

2-2-9 – 6 نظرية النظام العالمي .

يقول من وضعوا هذه النظرية ان الازدهار النسبي الذي ينعم به القلة يكون على حساب وبؤس الكثرة وهنا يرددون افكار كارل ماركس الذي ادعى تكديس الثروة بين القطبين هو تكديس للشقاء وعذاب الكدح والرق في القطب الثاني.[1]

2-2-10 نظريات البعد الاقتصادي .

2-2-10 -1 نظرية تعديل السوق .

ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية ان كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي . وعلى هذا الاساس عوملت الموارد الطبيعية والنفايات التي كان ينظر اليها على انها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة .[2]

فخلق المنافع عن طريق الانتاج هو عبارة عن تحويل الموارد الطبيعية الى سلع اقتصادية وكذلك فأن الاستهلاك لا يعني استخدام تلك السلع ولكن ايضاً تحويلها الى

---

[1] مروان سليم عويد حمد الهيتي،مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] رعد سامي التميمي (2012م)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون، ص 54.

نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على انها ظاهرة غير نقدية، كانت النتائج اخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي.

لكن مارشال اكد ان هناك عوامل خارجة عن ارادة السوق يمكن ان تؤثر بشكلاً او بأخر على اداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم اسماه الاقتصاد الخارجي. ومنه صار لزاماً اخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وهو ما يتطلب بالتالي تعديل السوق . [1]

2-2-10 -2 نظرية الاستدخاللارتو بيجو ARTEUR PIGOU.

يقترح ارتور بيجو ان خلال العشرين سنه القادمة تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء انتاج واستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية عن طريق تطبيق بعض الادوات الاقتصادية مثل الرسوم والمساعدات ، وتمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها مسؤولون عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة للبيئة اذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة، وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الاشغال لتجميل المحيط والبيئة.

وتمكن النماذج الاقتصادية مثلاً من تحديد المبلغ الامثل للرسوم يدفعها كل شخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو اعادة استعمالها لمكافحة التلوث. [2]

2-2-10 -3 نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز .

ينتقد كواز الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو ويقترح حلاً اقل تشدداً ليترك مجالاً واسعاً لقوانين المنافسة ، وينطلق من معاينة مفادها ان المواد البيئية ليست ملكاً لاحد ، ويقول انه اذا كانت قانين الملكية واضحة ، فان من الفائدة الاقتصادية ارغام الملوثين

---

[1] رعد سامي التميمي، مرجع سبق ذكره ص 55.

[2] خالد مصطفى قاسم (2012م)، إدارة البيئة والتنميةالمستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 23.

وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول الى اتفاق تلقائي حول الحد الاقصى لمستوى التلوث من الطرفين . وان ما يعاب هذه النظرية افراطها في الاعتماد على السوق كأليه لحل المشكلات البيئية الناجمة من عمليات التنمية .

2-2-10 -4 نظرية الموارد الناضبة .

قام الاقتصادي هارود هوتلينغ بنشر دراسته حول اقتصاديات الموارد الناضبة في عام 1931 ، وفي هذه الدراسة قام ببناء نموذج نضري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل. [1]

حيث انه اول من اشار الى خصائص الموارد الناضبة وضرورة اخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب . وتستند نظرية الموارد الناضبة والتي صاغها هوتلينغ الى فرض اساسي وهو ان ملاك الموارد الناضبة وهم يهدفون الى تعظيم الثروة ويحاولون انتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية ، ولتحقيق ذلك لا بد وان تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب وحدة في كل الفترات ، والا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل انتاجهم من فتره الى اخرى . وفي الحالات تتضمن استخدام منتجات غير متجدده ناضبة كالبترول مثلاً يمنع قرار انتاج برميل من البترول اليوم امكانية انتاج اخر في المستقبل .

ويمكن اعتبار فكرة هذه النظرية عن توصيف الموارد الناضبة تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الاجيال القادمة عند القيام بعمليات استغلالها وهذا اساس مفهوم التنمية المستدامة على الشكل الحديث . [2]

---

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] محمد الحسن علي (1998م)، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بخت الرضا، الخرطوم، ص 23.

2-2-10 -5 نظرية القيمة الاقتصادية الكلية .

جرت العادة ان المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الاضرار لاستعمال طرق تقييم مالي للأثار الظاهرة حيث تتم ملاحظة التغييرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها ، مثلاً يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية للأراضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة ، تبدو هذه المقاربة محددة ومختزلة نظراً لطابعها النفعي. [1]

يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي اغلب الاحيان يتم اللجوء الى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع او العكس.

2-2-10 -6 نظرية الاقتصاد الايكولوجي.

من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق يظهر تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل اكثر من اطار نظري، يدعو هذا التيار الى التقارب بين علوم الاحياء والعلوم الاجتماعية ومن ثم يتحول الى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، وحسب هذا التيار لا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد احادياً بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ:[2]

2-2-10 -6-1 ان حدود استيعاب الطبيعة محدودة وعلى النظام الاقتصادي ان يأخذها بالحسبان.

2-2-10 -6-2 يجب التنبؤ لإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والناضبة.

2-2-10 -6-3 جب احترام ظروف اعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

2-2-10 -7 نظرية النمو الداخلي.

---

[1] محمد الحسن علي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

[2] عبد العزيز قاسم مجذوب (2011م)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، ص 44.

في نهاية العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة وتحولت الى ما يسمى نظريات النمو الداخلي حيث اكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنلوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية .

ومن ثم رأت نظرية النمو الداخلي بضرورة ادخال ادوار التطور التكنلوجي بالنمو الاقتصادي ، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية بدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها الى دفع معدلات التطور التكنلوجي . كما تجدر الإشارة الى ان التكنولوجيا سوف لن تتمكن من ازالة الاثار السلبية للتنمية الا اذا وجهت نحو هذا الهدف .[1]

[1] مؤيد حامد عبدالله خيوكه (2011م)،البيئة والاقتصاد والاتفاقيات البيئية، دار الكتاب الجامعي ، العين – الامارات، ص116-118

المبحث الثالث

معوقات التنمية المستدامة

ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة يستدعي الحذر في التنفيذ والصرامة في التطبيق، ويتطلب توفر الجدية وبعد النظر في التفكير لمواجهة الكثير من المعوقات والتحديات التي تقف مانعاً من تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا الاساس فان اتساع رقعة الفقر وتزايد انتشار الامراض الغريبة، وازدياد نسب الامية في صفوف المجتمعات، والتلوث البيئي يرافقه انخفاض المخزون العام من الموارد المختلفة، بالإضافة الى ما يخبئه المستقبل من كوارث طبيعية قد تحدث مثل الزلازل المحتملة والفيضانات المتوقعة، كلها تمثل عراقيل ومعوقات وتحديات تقف عائقاً يمنع تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تفضي في النهاية حرمان المجتمع من الحماية والعيش الكريم وضمان حقوق الاجيال القادمة من نصيبهم في الثروات الطبيعية والموارد المتاحة. ولمواجهة تلك المعوقات والتحديات يجب تفعيل واعتماد مجموعة واسعة من الادوات والاليات من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يأتي سوف نفصل التحديات بأقسامها الثلاث، يليها المعوقات بأقسامها الثلاث ايضاً.

3-3-1 تحديات التنمية المستدامة .

هناك عدة تحديات ينبغي مواجهتها من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومن بين تلك التحديات تأخذ الطابع الاقتصادي، ومنها يأخذ الطابع الاجتماعي، والاخير يأخذ الطابع البيئي، وهنالك ايضا تحديات اخرى، لذلك يمكن ان نحصر اهمها بشكل موجز.[1]

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي (2013م)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص48.

3-3-2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية :

3-3-2-1 انخفاض معدلات النمو .

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من اشهر المؤشرات استخداماً لقياس مستوى التنمية، ويعتبر من المعايير الجيدة للشروف في تقييم الاستدامة، بذلك نرى ان معدلات النمو الحقيقي في هذا المؤشر لكثير من البلدان النامية مازال متواضعاً، بالرغم من تحقيق زيادات متواضعة في هذا المؤشر، وبالتالي ينعكس ذلك على مؤشر ثاني مهم في قياس التنمية والاستدامة وهو متوسط نصيب الفرد الذي يؤشر بشكل واضح معدل النمو الحقيقي في البلدان النامية، وهذا المؤشر يعتمد بالأساس على قيمة الناتج المحلي الاجمالي **GDP**، لذلك هنالك عوامل تؤثر سلبا على اداء مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومن بين تلك العوامل هو زيادة عدد السكان، وهذه ظاهرة ملموسة وواضحة في البلدان النامية وهي تأتي من الجذور الثقافية لتلك الشعوب المبنية اساساً على الموروثات والعادات والتقاليد المتوارثة في زيادة الولادات وتمسك رب الاسرة بزيادة عدد افراد اسرته لاسيما من الذكور لشعوره بالاعتزاز والفخر والقوة، هذا من جانب ومن جانب اخر هو الانفاق للأفراد على الاستهلاك المفرط كنمط من الانماط الخاطئة واهمال جانب الانفاق على الاستثمار ومن ثم غياب الادخارات التي تمول الاستثمارات مما يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. [1]

3-3-2-2 تراجع مؤشر التنمية البشرية.

يستخدم هذا المؤشر في تحديد التنمية، اذ يعتبر من المؤشرات المهمة التي تستخدم للتحقق من مستوى التقدم الذي وصل اليه البلد من خلال ثلاث محاور اساسية للتقدم وهي كالتالي[2]:

---

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] قادري محمد الطاهر،مصدر سبق ذكره، .ص 228

3-3-2-2-1 الصحة ومدى العمر .

عندما يزداد الانفاق على القطاع الصحي يطول معدل العمر وتقل نسبة الوفيات، فالبلد الذي يزيد فيه معدل العمر التي قد تصل مستوى الثمانينيات والتسعينات كمعدل لحياة الفرد دل ذلك على اهتمام البلد بالواقع الصحي للشعب، من خلال توفير اللقاحات والادوية والعلاجات للأمراض المزمنة وكذلك توفير المستلزمات الطبية اللازمة للمساعدة في التشخيص والعلاج للأمراض، والاهم من ذلك كله توفير الموارد الطبية المدربة من اطباء ومعينين وممرضين مدربين وذوي مهارة واختصاص للتعامل مع الحالات الحرجة والمستعصية.

كل ذلك يترك اثار ايجابية على التنمية من خلال ارتفاع انتاجية الفرد ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس ايجابيا على متوسط دخل الفرد ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي الذي يقودنا الى حالة الانتعاش والرواج. [1]

3-3-2-2-2 التعليم و محو الامية للكبار

كلما زاد التعليم والعلم بين شرائح المجتمع سوف يزداد الوعي والحرص والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وزيادة الايدي العاملة الماهرة والمدربة جيداً التي تزيد من الكفاءة في التخصص الامثل للموارد والانتاج، ومن ثم ينعكس التعليم على محافظة المجتمع على النظام العام والتمسك به وبالقانون مما يزيد من الالتزام الاخلاقي في الوفاء بالعقود والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية

3-3-2-2-3 امكانية توفير مستوى معاشي مقبول

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال متوسط دخل الفرد بمعنى حصة الفرد من الدخل القومي الذي ينعكس ايجابيا في حالة ارتفاعه على القدرة الشرائية للمواطن ، فكلما كانت

---

[1] عبد الخالق عبد الله (1998م)، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، دراسة بعنوان التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، بيروت، ص227.

القدرة الشرائية قوية كلما استطاع الفرد من توفير مستوى معاشي مقبول له ولأسرته ، ولهذا انعكاسات ايجابية على ارتفاع انتاجيته وارتفاع كفاءته في العمل. [1]

3-3-3 ارتفاع معدلات البطالة.

تتميز اقتصادات الدول النامية بتباطؤ النمو الاقتصادي مما يؤدي الى تراجع معدلات التشغيل والذي انعكس سلباً بارتفاع معدلات البطالة في تلك الدول ، وعلى هذا الاساس فان اقتصادات الدول النامية تشترك بسمات عديدة من بينها تباطؤ النمو الذي افضى الى انتشار ظاهرة البطالة ، لذلك استوعب القطاع الزراعي الايدي العاملة التي لا تجد فرص عمل حقيقية في القطاعات الاخرى ، لتصبح هذه الظاهرة سمة تشترك فيها الكثير من البلدان النامية وهي تشغيل ايدي عاملة كثيفة في القطاع الزراعي من ايجاد قوت اليوم والعيش بمستوى الكفاف.[2]

وتأسيساً على ما تم ذكره فان معدل نمو فرص التشغيل في تلك البلدان لا تواكب معدل نمو عرض العمل، اي ان فرص التشغيل اقل من عرض العمل ادى ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة، يرافق ذلك انخفاض انتاجية العمل للفرد مع انخفاض الاجور الحقيقية، كل ذلك اثر سلباً على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية مما ادى الى زيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة معدل البطالة يشكل مستمر يزيد من خطورة هذه الظاهرة في المستقبل خاصة بين فئات الشباب المتعلمين والراغبين في العمل لكن لم يجدوا فرصة حقيقية للعمل، كل ذلك يزيد المشكلة تعقيداً ويترك اثاراً اجتماعية واقتصادية وسلوكية سلبية تلقى بضلالها على المجتمع في ارتفاع نسب الجريمة والطلاق والعنف الاسري. [3]

---

[1] عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص228.

[2] تقرير التنمية البشرية للعام (2003م)، اهداف التنمية للالفية ،(تعاهد بين الامم لانهاء الفاقة البشرية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص 297 .

[3] تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ،مصدر سبق ذكره، ص 297 .

3-3-4 تراجع النظام الايكولوجي للمياه العذبة .

تعتبر المياه من اهم النظم الايكولوجية، لأنها السبب الرئيس لبقاء الكائنات الحية على قيد الحياة، كما انها تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على صحة الانسان وانتاج الاغذية فضلا عن مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية، ويمكن استغلال المياه المتاحة استغلالاً امثل من خلال الابتكارات العلمية والتكنلوجية للإنسان، مع الاشارة الى ان التكنلوجيا لا تستطيع تغيير التجدد الطبيعي للمياه في منظومة الجريان، لذلك تشكل المياه العذبة 3% من مجموع مياه الكرة الارضية، فضلا عن المياه العذبة المحتجزة في الانهار الجليدية والجبال الجليدية والتي تشكل نسبة 70% لذلك هي غير متوافرة للاستخدام البشري . [1]

ان حاجة الفرد الاساسية للاستخدامات المنزلية، متمثلة بالشرب، والطبخ، وخدمات صحية، واستحمام قد حددها الخبراء عند حدود 50 لتراً للفرد الواحد في اليوم، وعلى هذا الاساس نستطيع ان نحدد ظاهرتين رئيسيتين تحدد متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، الظاهرة الاولى معدل النمو السكاني، والظاهرة الثانية هي ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن اعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

اذ كلما ارتفع معدل نمو السكان ازدادت استخدامات المياه ناهيك عن الهدر في الاستخدام وكذلك في حالة الطبقات الغنية تزداد استخداماتهم للمياه العذبة مما يشكل شح وندرة نسبية في المياه العذبة.[2]

كما ان استخدام المياه العذبة استخداما عادلا ومستداما وحماية هذه الموارد يعدان تحديا مهما يواجه البلدان النامية من اجل اقامة مجتمعات اكثر امنا وسلاماً وعدلاً ورخاء .

---

[1] مصطفى عزت طوقان (2000م)، التطوير، التعليم والمجتمع في الدول العربية، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ص51.

[2] كمال زريق (2005م)، مقال بعنوان (التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية) مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثه، العدد 25 ، نوفمبر، ص12.

3-3-5 تدني مؤشر الاستدامة البيئية .

ان الاستدامة البيئية تعني المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير، يعمل هذا المؤشر على قياس النظم البيئية في حالتها الطبيعية فضلا عن النظم البيئية التي تتم ادارتها بالفعل، كما يقيس الضغوط التي تتعرض لها تلك النظم بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية، وزيادة التلوث، كما يقيس ايضا الاثار والتفاعلات البيئية التي تحدث ويراقب مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الاجهاد البيئي ومساهمة البلد في جهود التنسيق العالمي لمواجهة المشاكل البيئية المتزايدة .

3-3-6 التحديات التقانيه .[1]

أ-تدني مؤشرات البحث والتطوير.

يعد البحث العلمي والتكنلوجيا الحديثة من العناصر المهمة التي تساهم بشكل فاعل في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لما للمعارف العلمية والتكنلوجية من اثر في تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة وتقليل نسبة الفقر في البلدان النامية.

تشير الوقائع الى ان البلدان النامية لم تأخذ بالأنظمة العلمية والتكنلوجية بجدية ولم توفر لها اسباب البقاء والتطور، وتخلت عن الالتزام بالبحث العلمي والتطوير التكنلوجي ولم تؤكد، على اهمية بناء القدرات العلمية والتقنية . ويشهد واقع العلم والتكنلوجيا في البلدان النامية بتراجع عدد من المؤشرات في العالم ، ومن بين تلك المؤشرات ، الانفاق على البحث العلمي ، وعدد براءات الاختراع ، وحقوق التصنيع.[2]

ومما لاشك فيه فان البلدان النامية لتتمكن من تنفيذ استراتيجية زيادة حجم الانفاق على البحث العلمي بشكل تدريجي ، وذلك بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وضعف القطاع الخاص في كثير من اقتصادات الدول النامية ، والتوجه نحو شراء

---

[1] المصدر السابق، .ص13.

[2] كمال زريق، مصدر سبق ذكره،ص15.

واستيراد المعرفة والتكنلوجيا من الخارج خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى لذلك فان هناك مجموعة من العوامل ادت الى تراجع انشطة البحث العلمي في البلدان النامية ، من بين تلك العوامل غياب استراتيجية واضحة للبحث والتطوير ، بالإضافة الى تردي مستوى التعليم الذي يعتمد على التلقي والحفظ ، وعدم اعتماد حرية التفكير، وانتشار الامية ، بالإضافة الى ضعف مستوى البرامج المعدة للدراسات العليا، كل ذلك ادى الى كبح جهود البحث العلمي والتطوير لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

3-3-6-1 التبعية التقانيه .

ان اقامة المشاريع الصناعية او الزراعية تعتمد بالأساس على اسلوب اختيار التكنلوجيا الملائمة، هنالك مشاريع كثيفة رأس المال وهنالك ايضا مشاريع كثيفة اليد العاملة، فالأولى تعتمد على التكنلوجيا والمكننة وتستغني عن اليد العاملة بمعنى تستخدم عدد قليل من العمال على ان يكونوا ذوي خبرة عالية، وهذا يتسبب في زيادة معدلات البطالة، اما الثانية فأنها تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة من خلال استيعاب اليد العاملة في تلك المشاريع .

وعلى هذا الاساس فان اسلوب اختيار التكنلوجيا الملائمة يعد احدى المسائل المهمة في التنمية، لان قوة العمل فائضة بالأساس ومع ذلك تستخدم تقنيات مكثفة لراس المال دون حساب للتكلفة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي .

ففي العقود الماضية لاسيما في عقد الستينيات والسبعينيات كان الاختيار يميل الى التقنيات التي تعظم الانتاج لذلك كانت كثيفة راس المال من اجل تحقيق معدلات نمو اعلى ومتسارعة، كذلك كان للشركات متعددة الجنسيات دور في تكريس اساليب تكنلوجية كثيفة راس المال من خلال تنويعها للمنتجات من اجل زيادة مبيعاتها .[(2)]

---

[1]حسين عمر ،(2009م)،(الاقتصاد والعولمة)، دار الكتب الحديث، القاهرة، ص 67.

[2]حسين عمر (2009م)، الاقتصاد والعولمة، دار الكتب الحديث، القاهرة، ص 67.

لذلك كان من المهم البحث عن التقنيات المناسبة من اجل تجنب عدم القدرة على استيعاب البطالة وتقليل معدلات الفقر من خلال الاختيار الملائم للتقنيات التي تعتمد حجم معين من العمل وفي نفس الوقت نمط معين من الانتاج .

وعلى هذا الاساس فان مسالة اختيار التقانة التي فرضتها التبعية ، تعد من المشاكل المعقدة واهمها من اجل تحقيق التنمية المستدامة وهي في الوقت نفسة تمثل تحديا واضحاً يواجه الحكومات في البلدان النامية .

3-3-6-2 تحديات الفعالية الحكومية والحكم الصالح .

ان الكيفية التي يتم بها تدخل الدولة والى اي حد ، هو المهم في تنشيط ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وعلى هذا الاساس فان هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الحكومات من اجل الوصول الى الحكم الصالح الذي يقودنا الى تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم تحقيق الاهداف المتعلقة بها ، ومن بين تلك التحديات مايلي: [1]

3-3-6-2-1 الاستثمارفيراسالمالاجتماعيوالمؤسساتي .

3-3-6-2-2 اعادة تحديد وتأكيد دور الدولة .

3-3-6-2-3 ضمان تسيير القطاع الحكومي بجودة اعلى وكفاءة اكبر .

3-3-6-2-4 تحسين نوعية الخدمات العامة .

3-3-6-2-5 تحديد اطار الحكم الاقتصادي الصالح ، وتكييفه مع المجتمع كركيزة للتنمية الاقتصادية في المديين المتوسط والطويل ، بقصد تحقيق الاستدامة .

---

[1] المصدر السابق،، ص 67.

3-3-7 معوقات التنمية المستدامة .

ان المعوقات التي تؤدي دوراً بارزاً في اعاقة التنمية المستدامة ومن ثم تمنع تحقيق الاهداف المرجو الوصول اليها في البلدان النامية يمكن اجمالها وهي في التالي:[1]

- اثار العولمة التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة .
- عائق المديونية وتبعاتها التي تقف عائقاً امام تحقيق التنمية المستدامة.
- غياب الامن وعدم الاستقرار.
- مشكلة الفقر وزيادة الامية والبطالة وتراكم الديون .
- ازدياد معدلات نمو السكان بشكل مستمر، وكذلك زيادة الهجرة من الارياف الى المدن.
- زيادة الضغوط على الانظمة الايكولوجية وعلى الخدمات الحضرية .
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل واضح للعيان .
- كثير من البلدان النامية تقع على خط الزلازل ممايعرضها الى اخطار تكون عواقبها وخيمة مثل اخطار الفيضانات بالإضافة الى اخطار الزلازل .
- تصاعد واستمرار ظاهرة الجفاف والتصحر التي تصيب كثير من البلدان النامية.
- ندرة الموارد المائية وتلوثها والتي ادت الى ندرة الاراضي الصالحة للزراعة.
- اثار النظام التجاري الجديد والتكتلات الاقتصادية .

تمثل هذه العوائق معضلة كبيرة تواجه تحقيق التنمية المستدامة اذا ما تم استمرارها وعدم مواجهتها والقضاء عليها او التخفيف من اثارها ، لذلك سنشرح في الفقرة التالية عائق رئيس باعتباره يمثل المحور الجوهري في تفريغ العوائق الاخرى وهو مركز تلك العوائق:

---

[1] محمد توهيل عبد اسعيد (2002م)، هذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والاثار ، مكتبة الفلاح ، ط1، الكويت، ص326.

3-3-8 اثار العولمة .[1]

تمثل الاثار التي تخلفها العولمة من اهم العوائق والمشاكل التي تواجه تنفيذ التنمية المستدامة باعتبار ان اثارها تلقي بظلالها بشكل مباشر او غير مباشر على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية يتم ذلك من خلال استخدام العولمة للأدوات التالية :

3-3-8-1 تعميم النظام الرأسمالي .[2]

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي المتمثل بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990 تغلبت الرأسمالية على الشيوعية وتفردت في قيادة العالم نحو نظام رأسمالي عُممت مبادئه على المجتمعات الاخرى في العالم ، واصبحت مفاهيم النظام الرأسمالي هي القيم الرائجة في العالم تحت قيادة امريكا وتفرضها قسرا عن طريق المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى راس تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومن بين مفاهيم الرأسمالية الانفتاح الاقتصادي، وقيم السوق، والتجارة الحرة، وحرية انتقال رؤوس الاموال والسلع، والمعلومات، واليات العرض والطلب ، وتقنيات الانتاج والاشخاص .

3-3-8-2 سياسة القطبية الواحدة .

بعد خلو الساحة الدولية امام امريكا اصبحت منفردة في قيادة العالم خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي وذراعه حلف وارسو، اذ اصبحت امريكا اقوى دولة عظمى في التأريخ تتمتع بإمكانيات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية لم ينافسها احد من الدول في هذا المجال مما جعلها متفردة على باقي الدول في كل المجالات الاقتصادية، والعسكرية،

---

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] محمد توهيل عبد اسعيد، مرجع سبق ذكره، ص326.

والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وهي تملي ارادتها السياسية والاقتصادية على الدول الاخرى باستخدام قوتها الناعمة تارةً وقوتها الخشنة تارةً اخرى . [1]

3-3-8-3 ثورة التقنيات والمعلومات .

ان التطورات المثيرة في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، التي اتاحت للأفراد والمجتمعات والدول الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل عن طريق الكابلات الضوئية، والفاكسات، ومحطات الاذاعة، والقنوات التلفزيونية الارضية والفضائية، التي تبث برامجها عبر الاف الأقمار الصناعية، فضلا عن اجهزة الكومبيوتر، والبريد الالكتروني، وشبكة المعلومات الدولية، التي تربط العالم بتكاليف اقل، بوضوح اكثر وعلى مدار الساعة، كل ذلك ادى الى تحول تكنلوجيا المعلومات الى اهم مصدر من مصادر الثروة، وقوه من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالمنا اليوم. [2]

هذه الادوات الثلاث التي استخدمتها العولمة افضت الى النتائج التالية والتي كان لها الدور الكبير في اعاقة التنمية المستدامة وهي:

3-3-8-3 -1 فرض السياسة الغربية حتى وان استلزم الامر استخدام القوة العسكرية كما حدث مع العراق .

3-3-8-3-2 اضعاف فاعلية المنظمات السياسية الاقليمية والدولية مثل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية

3-3-8-3-3 اضعاف سلطة الدولة الوطنية ، بإثارة النزاعات الطائفية والفتن كما حدث في العراق

3-3-8-3-4 برامج صندوق النقد والبنك الدوليين التي تفرضها على الدول الفقيرة مقابل القروض التي تمنحها والتي تهدف إلى:

---

[1] عصام نور (2005م)، العولمة واثارها في المجتمع الاسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، ص100

[2] ابراهيم مشروب (1997م)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص5.

– انهاء دور القطاع العام وابعاد الدولة عن ادارة الاقتصاد الوطني.

– عولمة الوحدات الاقتصادية والحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزيا من الخارج.

– ادارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيدا عن متطلب التنمية الوطنية .

– اغواء الدول المتواضعة علميا وتقنيا واقتصاديا، بمشاركة الدول المتقدمة صناعيا في مشاريع عابرة للقارات، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج.

– السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، كشراء المواد الاولية الخام من الدول النامية باقل الاسعار، واعادة تصنيعها ثم بيعها لها بأعلى الاسعار.

– تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس داخل الدولة ، وعلى الصعيد الدولي تركيزها في دول قليلة .

– سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي .

– تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الشعوب والدول .

– نمو مستمر لمعدلات البطالة يرافقها انخفاض الاجور للعاملين وما يترتب عليه من تقليص لقدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين . [1]

– فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على البلدان النامية، بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية، وابقائها سوقاً استهلاكياً للمنتجات الغربية .[2]

– عملية الاغراق التي تتم عن طريق طرح سلع مستوردة في الاسواق بأسعار اقل عن مثيلاتها في السوق المحلي .

---

[1] عصام نور (2005م)، العولمة واثارها في المجتمع الاسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، ص101

[2] محمد توهيل عبد اسعيد ، مصدر سابق ،ص89

– شيوع الثقافة الاستهلاكية، بسبب تمجيد العولمة لثقافة الاستهلاك، واستخدامها للعولمة كأداة لأطلاق شهوة الاستهلاك التي تركت اثاراً سلبية على التقاليد والاعراف السائدة في العالم .

– ان المجتمعات العاجزة عن انتاج غذائها او توفيره من خلال عوائد صادراتها ، تكون عبء على الاقتصاد العالمي ، وهذا الوضع يعرقل نموها عند الاحتكام الى قانون البقاء للأصلح .[1]

وتأسيساً على ما تم ذكره يتضح بشكل لا يقبل الشك ان العولمة تعد اكبر العوائق التي تعيق كل المحاولات الجادة والرامية الى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية .

[1]محمد يوسف محمد الفضل ،(2010م)، تحليل لآثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين على اقتصادات دول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، العراق ص 93-99.

الفصل الثالث

تجارب بعض البلدان عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال استراتيجية قومية شاملة

المبحث الأول: التجربة الصينية

3-4 التجربة الصينية

تعد جمهورية الصين الشعبية أكبر دول آسيا مساحة، حيث تشغل20 %من مساحة القارة ب 678.572.9كم2، وتحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا من حيث المساحة، ولها حدود مع 14دولة، لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث عدد الدول المحاذية لها، كذلك تعتبر الصين أكثر دول العالم سكانا حيث قدر تعداد سكان الصين بحوالي 1.4مليار نسمة، كانت الصين حتى منتصف القرن العشرين دولة ضعيفة تعاني من تفشي الفقر والجهل، حيث بلغت نسبة الأمية عام 1949م حوالي 80% من السكان، ولكنها في خلال ربع قرن انتقلت لتصبح قوة عظمى تنافس الدول الكبرى على سيادة العالم، وهذا في حقيقة الأمر ما يجعل التجربة الصينية التي خاضتها في مجال التنمية المستدامة جديرة بالدراسة واستخلاص العبر منها .[1]

لقد شهدت الصين منذ تولي " دينجشياوبينج " عام 1979 نمواً سريعاً ساهم في إخراج الصين من بوتقة التخلف والفساد إلى مرحلة التقدم والتطور والازدهار لتصبح منافسا قويا للدول الكبرى، لقد بدأت الصين في تلك الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديا، وكانت بدايات ذلك التغيير بانعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1978م, والذي تم فيه الاتفاق على القيام بمجموعة من الإصلاحات والتي من أهمها:

---

[1]عبد القادر دندان (2008م)، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، ص56.

- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية ، بحيث يأتي القطاع الزراعي أولا يليه الصناعي
- فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية والدولية.

كما قدم دينج خلال مؤتمر الحزب الحاكم في 1982م، رؤيته أو فكرته عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، حيث أكد على ضرورة التحول نحو "اشتراكية السوق " بمعنى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج ذات ملكية عامة، تعمل من أجل الربح في إطار اقتصاد السوق وتستخدم الأرباح في تحديد أجور العاملين، وكمصدر تمويل عام، ترافق ذلك مع إعلان الزعيم الصيني "دنج شياو بنج" أن التقدم الاقتصادي أهم من الايدولوجيا، وقد حدد "دنج شياونيج" ثلاث نقاط أساسية تحرص عليها الصين وهي: [1]

- دعم العمل من أجل حكومة نظيفة وأمينة.
- بذل الجهود لتضييق الفجوة في التنمية الاقتصادية بين شرق وغرب الصين (التوازن الجغرافي) .
- ملاحظة الضغوط المتزايدة للتضخم المحتمل.

ومن أجل تحقيق تلك الإصلاحات اتبعت الصين الإستراتيجية الآتية:

---

[1] عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص57.

– بدأ الإصلاح أولا في الريف وتعميم مسؤولية الانتفاع من الأراضي على العائلات الفلاحة، وألغت الحكومة نظام توحيد الشراء وتحديد الحصص وألغت كثراً من السياسات الحكومية المقيدة لعمل الفلاحين، وأنشأت الحكومة المؤسسات الريفية ، الأمر الذي أثار حماس الفلاحين في الإنتاج إلى حد كبير.

– انتقل نظام إصلاح النظام الاقتصادي في عام 1984م من الريف إلى المدن.

– جلب التكنولوجيا ذات الطابع الإنتاجي حيث وضعت خطة خمس عشرية للتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا في مطلع 1986م.

– أعلنت الحكومة في عام 1992م عن نهاية برنامج التقشف و أبدت اهتمامها بالإنفاق في مجال الاستثمار وجهود الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الخارجي.

– بعد جهود استمرت خمسة عشر عاما لتعجيل وتفعيل سرعة نموها الاقتصادي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أعلنت الصين في نوفمبر عام 2002م، عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا يدل على التميز في المنهج الصيني في التنمية وبالتغيير التدريجي المتوازن. [1]

3-4-1 الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الصين من أجل إنجاح التنمية المستدامة

- أرسلت أعداد من الطلاب لدراسة أحدث الأساليب والبرامج التكنولوجية في أفضل الجامعات العالمية.
- أجرت الصين الإصلاحات الاقتصادية بشكل منتظم وتدريجي على عكس كثير من دول شرق أوروبا مثل روسيا وبولندا التي تحركت فجأة نحو اقتصاد السوق الحر.
- تشجيع تعمير المناطق الداخلية والغربية لتخفيف الضغط السكاني على المناطق الشرقية.

---

[1] المرجع السابق، ص 58.

- سنت بكين قوانين ساعدت على جذب الاستثمارات بشكل اكبر من الدول المنافسة
- استثمرت في التعليم والصحة ودعمت البحث العلمي.
- اتبعت سياسة تحديد النسل للحد من النمو السكاني.
- سمحت بظهور صور أخرى للملكية إلى جانب الملكية العامة والملكية التعاونية، حيث عملت على توازن محسوب في الهيكل الاقتصادي على النحو الآتي: -
  - الملكية العامة 30% .
  - الملكية الجماعية 40% .
  - المشروعات الاستثمارية والخاصة 30 %.
- اتبعت الصين سياسة خصخصة الشركات في نهاية التسعينيات وقد لعبت تلك الشركات دورا هاما في نمو المناطق القروية وتراجع الفقر.
- طبقت نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات
- الانفتاح والسماح بتدفق المعلومات والتنقل داخل وخارج الصين والاتصال بالغرب.
- الإصلاح الجذري للشركات والمصانع المملوكة للدولة من خلال تحديث معدات الإنتاج وأسلوب وقواعد العمل والإدارة، والاستغناء عن المشروعات غير القادرة على الصمود.
- إقامة أسواق المال والتكنولوجيا والمعلومات على أسس حديثة، مع إعداد غطاء تشريعي واضح. [1]

لقد اعتمدت الصين في تقدمها وتطورها على التكنولوجيا القائمة على الأسس العلمية كأهم عنصر لعملية التنمية، حيث اتجهت الصين نحو جلب التكنولوجيا ذات الطابع الإنتاجي، على كس ما ذهبت إليه أغلب الدول النامية التي اندفعت وراء منجزات التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي، حيث قامت الصين بإرسال أعداد من الطالب

[1] المرجع السابق، ص60.

لدراسة أحدث الأساليب والبرامج التكنولوجية، وانطلقت التكنولوجيا في مختلف قطاعات الدولة خاصة الصناعية منها.

لقد استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفا جيدا والذي يبلغ 1.4مليار نسمة وفق خطط ذكية، وتؤكد الإحصاءات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من دوامة الفقر والتخلف واستطاعت توفير الغذاء لسكانها بل أصبحت من كبار المصدرين للقمح والأرز في العالم، وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155 دولارا للفرد عام 1978 إلى نحو 6400 دولارا عام 2015. [1]

[1] تجارب بعض الدول الناجحة في مجال التنمية المستدامة (2018م)، إدارة البحوث والدراسات – قسم الدراسات الاستراتيجية، رئاسة مجلس الوزراء المركز الوطني لدعم القرار، ليبيا، العدد (14)، ص 6.

المبحث الثاني

التجربة الهندية

تقع الهند في جنوب آسيا، وتعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية، والتي تبلغ حوالي 000,287,3كم²، كما تعد الثانية من حيث عدد السكان، حيث بلغ تعداد سكانها حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2017م، 1.339مليار نسمة، وهي تعتبر بلد التعددية العرقية والدينية واللغوية على مستوى العالم، حيث يتوزع سكانها في انتماءاتهم العرقية بين الآريين واليونانيين والمغول والشعوب المنحدرة من وسط آسيا، بالإضافة إلى من يعودون بأصولهم إلى العرب والترك والأفغان وغيرهم.

كانت حكومة "جواهر لال نهرو" أول حكومة بعد استقلال الهند عن بريطانيا في العام 1947م، والتي أخذت بالنهج الاشتراكي في عملية التخطيط وإدارة الدولة للقطاعات الاقتصادية العامة مع اهتمام بسيط بالقطاع الخاص، وسعت إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية للمنتج الوطني. لم يكن القطاع الاقتصادي في هذه الفترة مصمما على أساس التصدير للأسواق الخارجية، بل كان يركز على السوق الداخلية والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات، وهذه الفترة امتدت من 1947م إلى 1991م، ولقد فشلت الدولة في تلك الفترة من تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ومع تولي "ناراسيما راو " الحكم في عام (1991 م إلى 1996م)، بدأ المسار التنموي للهند حيث تبنت الحكومة أفكار ورؤية وزير المالية "مانهومان سينغ"، والذي أصبح رئيس للوزراء عام (2004 م إلى 2014م) والتي تعتمد رؤيته على الاقتصاد المتحرر والانفتاح نحو العالم والاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فسينغ

كان سببا في تحرير الاقتصاد الهندي والتحول إلى الاقتصاد الحر بشكل متدرج، وأبقت الحكومات المتعاقبة على سياسة "سينغ" الاقتصادية وعملت على تطويرها[1].

3-4 -3 ومن أجل تحقيق التنمية المنشودة اتبعت الهند الإستراتيجية الآتية:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الهندي.
- تحرير الاقتصاد الهندي والتحول إلى الاقتصاد الحر بشكل متدرج .
- الاستثمار في مجال البحث العلمي .
- تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- سياسة الإحلال محل الواردات من خلال التركيز على المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة .
- استغلال ميزة توفر العامل البشري، في تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، عبر تصنيع سلع وخدمات بأسعار رخيصة الثمن وبجودة عالية، الأمر الذي من شأنه جذب الشركات العالمية إلى الهند للاستثمار فيها وتصدير السلع للخارج.
- فتح المجال للمستثمرين في قطاعات صناعة الطيران والنفط التي كانت مملوكة للدولة.

3-4 -4 الخطوات العملية التي قامت بها الهند في سبيل تحقيق خطط التنمية المستدامة:[2]

- اهتمت الهند بالبحث العلمي حتى تم إنشاء مجلس أعلي للعلم والتكنولوجيا، ويعكس الترتيب العالمي لمراكز الأبحاث مستوى التطور العلمي بالهند، حيث يشير التقرير السنوي لإحصاء مراكز التفكير الذي تقوم به جامعة بنسيلفانيا الأمريكية، عام 2010،

---

[1] كاشف جمال، الهند في مسار التنمية المستدامة العالمية، صحيفة الكترونية تصدر عن المجلس الدولي للغة العربية .. Https://tinyurl.com/ycvqc3e9

[2] مناف قومان (2017)، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع اكبر اقتصاد في العالم، "نون بوست" .Https://tinyurl.com/ya89kx4x

أن الهند احتلت الترتيب الرابع على المستوى الدولي بـ261 مركزا بعد كل من بريطانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

– شجعت الحكومة على استصلاح الأراضي الزراعية والتطور الزراعي الذي ساهم بشكل كبير في نهضة الاقتصاد الهندي، إذ تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونا احتياطيا من الحبوب وصل عام 1995م إلى 30 مليون طن، كما زادت مساحة الأراضي المزروعة من 7.118 مليون هكتار عام 1951م إلى 2.142 مليون عام1990، وزاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من 8.50 مليون طن عام 1951 إلى 179.1 مليونا عام 1994.

3. تمكن القطاع الصناعي بفضل الحماية الكبيرة التي قامت به الحكومة الهندية في إطار سياسة الإحلال محل الواردات من تحقيق طفرات إنتاجية كبيرة.

– توظيف الأموال في مشاريع بالبنية التحتية والمرافق لتعزيز النشاطات الاقتصادية.

– اجتذاب استثمارات ضخمة في قطاعات الإلكترونيات والطاقة الشمسية والصناعة العسكرية والسكك الحديدية والسيارات .

– خفض معدل الضريبة على الشركات وتسهيل متطلبات الترخيص.

– دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة المتوسطة (حيث تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا تزيد تكلفتها الاستثمارية عن 65 ألف دولار، والمشروعات المتوسطة لا تتعدي 750 ألف دولار)، ويتمثل الدعم الحكومي لتلك المشروعات في الآتي: [1]

– توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات بأسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الإنتاج . الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة حيث أصدرت قوانين توصي

[1] كاشف جمال، مصدر سبق ذكره.

بتخصيص 80 سلعه لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط، إضافة إلى السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة بشرط تصدير 50 %من ذلك الإنتاج بهدف تدعيم الصادرات.

– توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الأسواق واحتياجاتها، إضافة إلى تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد علي تجمع المشروعات الصغيرة والربط بينها وإنتاج منتجات مكملة للمشروعات الكبيرة ومغذية لها، إضافة إلى المساعدة في عمليات التسويق الملائملإنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– تدعيم البنية الأساسية لتلك المشروعات مع توجيه التدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الإداري والفني.

– العمل على إنشاء وتعديل القوانين بما يتوافق مع احتياجات تلك المشروعات.

– إنشاء جهاز(إدارة الصناعات الصغيرة والريفية) الذي يعمل على تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي، والعمل على التصدي لكل التحديات والمعوقات لتلك المشروعات.

– توجيه الدعم المادي لها حيث أنشأت الهند صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة برأس مال قدره (50مليون دولا)

– إقامة نظام للإعفاء الضريبي الخاص بالمشروعات الصغيرة الذي يعتمد على أن تقل نسبة الإعفاء الضريبي بشكل تدريجي مع الزيادة في رأس مال المشروع .

– توجيه العديد من الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى في مناطق ريفية بهدف توزيع عمليات التنمية علي مختلف الأقاليم الجغرافية وتدعيم التنمية الاقتصادية بتلك

المناطق .إقامة شبكات الطرق والمياه والكهرباء وغيرها بهدف المساعدة على تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية والمجمعات الإنتاجية.

– إقامة اتفاق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الشركات الحكومية يهدف إلى إشراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج 30%من المعدات الهندسية الثقيلة و45% من المعدات الهندسية المتوسطة و 25%من وسائل النقل و40%من المنتجات الاستهلاكية. ومن الجدير بالذكر أن نجاح التجربة الهندية يعزى بالدرجة الأولى إلى توافر عدة عوامل ومقومات أساسية منها على سبيل المثال: [1]

4-3 -5 توافر الهياكل التنظيمية للصناعات الصغيرة في الهند والتي تتمثل في:

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة.
- الهيئة القومية للصناعات الصغيرة .
- معهد تدريب خبراء التنمية الصناعية.
- البرامج والمساعدات في مجال التمويل:

4-3 -6 تضم هذه البرامج عدداً من المزايا منها:

- توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة عن طريق عدة جهات مثل البنوك التجارية وبنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والإقليمية .
- إتباع نظام لضامن القروض التي تقدم للصناعات الصغيرة عن طريق وضع احتياطي وتقديم منح تمويلية للصناعات الصغيرة بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيري ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية، وتقديم مساعدات متنوعة لمدن خادمة للصناعات الصغيرة بالبنك المركزي بالهند وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة .

---

[1] مناف قومان، مصدر سبق ذكره.ص

- وضعت الحكومة نظاما للإعفاءات الضريبية يعتمد على العالقة العكسية، ويسعى هذا النظام إلى تشجيع النمط الصناعي القائم على الصناعات الصغيرة بهدف توفير فرص عمل لتقليل نسبة البطالة.

3-4 -7 برنامج التعاقد الفرعي:

تعد الهند من اكبر الدول المتعاملة في نظام التعاقد الفرعي الذي يتم بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ويأخذ احد الشكلين : الأول يتم التعاقد فيه بين الصناعات الصغيرة والكبيرة داخل الدولة، والثاني يتم بين الصناعات بالداخل والصناعات الكبيرة بالخارج، ويهدف التعاقد إلى حصول الصناعات الكبيرة على الأجزاء والمكونات المختلفة لها بتكاليف إنتاجية منخفضة . [1]

3-4 -8 البرامج والمساعدات في مجال التسويق:

تقوم الحكومة الهندية على تقديم المساعدات المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية على الوجه التالي:

1. الشراء بأسعار أعلى من الصناعات الصغيرة بدلاً من الشراء من الصناعات الكبيرة وذلك في حالة تساوى منتجات كل منها في بعض العوامل كالجودة .
2. إقامة مكاتب لتنمية الصادرات تقوم بتحديد الطلبات الخارجية حتى يكون المنظمون على علم بها .
3. تنمية وزيادة الصادرات والواردات بإلقراض الصناعات التي تقوم على التصدير، كذلك التوسع في إصدار موافقة استيراد المواد الخام التي تدخل في إنتاج الصادرات وتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للصناعات التصديرية وتقديم مساعدات نقدية لدعمأنواع معينة من الصادرات. [2]

---

[1] مناف قومان، المصدر السابق.

[2] مناف قومان، مصدر سبق ذكره.ص 83

المبحث الثالث

التجربة الماليزية

تقع ماليزيا في منطقة جنوب شرق آسيا، وتنقسم إلى قسمين أو جزئين أحدهما شرقي والآخر غربي: الجزء الأول هو شبه جزيرة ماليزيا التي تقع جنوب تايلاند وشمال سنغافورة وشرق جزيرة سومطرة الإندونيسية، والجزء الثاني هو ماليزيا الشرقية التي تقع في جزيرة بورنيو؛ وتشترك فيها ماليزيا حدوديا مع إندونيسيا وبروناي، تبلغ مساحتها الكلية حوالي329.847 كلم2 ، بينما بلغ تعداد السكان حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2014م، 29,901,997 مليون نسمة، وكان التوزيع العرقي على النحو الآتي : 50 %مالويون، 23%صينيون، 8.11%سكان أصليون، 7.6%هنود، فضلا عن عرقيات أخرى، كما تتميز بتنوع الديانات ومن أهمها: 3.61% مسلمون، 20% بوذيون، 10%مسيحيون، 3.6% هندوس إضافة إلى أديان أخرى، أما أهم الموارد والمنتجات فهي: النفط والغاز الطبيعي المسال، القصدير، زيت النخيل، الكاكاو، المطاط الطبيعي، التبغ، الخشب، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.، والصناعات التحويلية التجربة الماليزية في التنمية المستدامة تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العام الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا. [1]

[1]تجارب بعض الدول الناجحة في مجال التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص 6.

تشكل ماليزيا اليوم أكثر الدول الآسيوية تقدماً بالنظر إلى ما تم انجازه على المدى الطويل وذلك عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية لإرساء منظومة متكاملة تنموياً تشمل عدة جوانب منها:[1]

3-4 -9-1 البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

بدأت تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا منذ الاستقلال في عام 1958. تميل ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلا من الاعتماد على القطاع الخاص، الذي كان سائدا خلال الاستعمار البريطاني في ماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءا من اتجاه التصدير، بدلا من استيراد والذهاب إلى الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة وكانت الخطوات الأولى للنجاح؛ حيث أدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة وشركات النفط الماليزية لها دور حيوي في هذه المرحلة حيث شكلت ما يمكن أن يسمى الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الإنجليز أو الصينية وجعلتهم ماليزية الملكية في إطار تحرير الاقتصاد الماليزي للرقابة الأجنبية ونجحت في هذه الخطوة حيث كانت هذه الشركات قادرة على القيام بهذه المهمة حتى نهاية السبعينات.[2]

لقد بدأ المسار التنموي الماليزي في السبعينيات متأثرا باقتصاديات النمور الأسيوية المتقدمة آنذاك منها جمهورية كوريا، وكوريا الجنوبية، جمهورية الصين، تايوان، هونغ كونج وأخيرا جمهورية سنغافورة بعد أن كانت تعتمد وبشكل كبير على التعدين والزراعة وأخذت بالتحول تدريجيا نحو جعل اختصاصها اقتصادا مصنعا بالدرجة الأولى، وقد كانت التجربة اليابانية في كل هذا الملهم الرئيسي في العمليات التصنيعية على حد قول

---

[1]() خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 04/03ديسمبر 2012، ص276،

[2]() تسري داتوء، الاقتصاد الماليزي: التحديات والمكانة المتوقعة 2020، على الموقع الالكتروني: www.arabdmalaysia.com

رئيس وزرائها مهاتير محمد" الاتجاه شرقا"، ولم تكتفي ماليزيا فيها بالصناعات الخفيفة والمتوسطة بل طورت قدراتها لتصبح بعد سنوات قليلة من دفع عجلتها التنموية أولى النمور الآسيوية في مجال الصناعات الثقيلة. [1]

وبالتالي فماليزيا استطاعت أن تحقق أشواطا كبيرة في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وفي مدة زمنية قياسية وهي التي تعتمد على المنتجات الزراعية والثروات الباطنية كالقصدير، زيت النخيل، المطاط والأخشاب، وأصبح بعدها قطاع الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسيين في البلاد وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عالي حيث بلغ مثلا سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي ليبلغ بعد ست سنوات أي سنة 2011، حوالي 9656 دولار أمريكي. " وحاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي. " upper middle income country

وعليه فإن المرتبة التي بلغتها ماليزيا لم تأتي من عدم بل كانت نتيجة التنويع الاقتصادي المستمر والذي تكلل في السنوات الأخيرة بالصناعات الالكترونية وتصديرها حيث أصبحت تشكل واحدة من الدول العشرين الأولى في مجال التجارة الدولية، وهذا الانفتاح الاقتصادي خولها لبلوغ مراتب متقدمة لاسيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم[2].

([1])حسين العلمي (2013/2012)، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 95.

([2]) حسين العلمي، المصدر السابق، ص 95.

وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر والقضاء على الصلة بين العرق والوضع الاقتصادي، حيث عملت على تحسين الاوضاع المعيشية لطبقة الملايو والتي تدهورت في ظل الاستعمار مقارنة مع الطبقة الصينية في ماليزيا، وبذلك أنهت المراحل الأولى من تجربة التنمية الماليزية في الاقتصاد.[1]

3-4 -9-2 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

إن الاهتمام الكبير الذي حضي به البعد الاقتصادي في التنمية لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر، فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله ، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لاسيما التعليم والصحة والإسكان وهو ما سيتم التطرق إليه على التوالي:

- **التخفيضمننسبالفقر** :لقد شهدت مرحلة السبعينيات في ماليزيا أسوء المراحل من حيث ارتفاع نسب الفقر حيث شكل نسبة 52.4% في بداية السبعينيات، وبفضل السياسات التنموية الخماسية التي تم انتهاجها من قبل السلطات الماليزية والتي شهدت استمرارية وعطاء أكثر مع مرور السنوات، حتى بلغت نسبة الفقر سنة 2000 إلى حوالي 5.5% وهو ما يشكل تناقضا بحوالي 3 أضعاف عما كان عليه في السبعينيات، غير ان هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينيات فقط بل استمرت إلى غاية يومنا هذا، والهدف من ورائها القضاء إطلاقا على ظاهرة الفقر في ماليزيا، وهذه العملية سارت بالتوازي بين

[1] د.م، ماليزيا الطريق قدما – تطلعات 2020 الجزء الثاني-، على الموقع الالكتروني: www.startimes.com

المدن الحضارية والأرياف، وهدفت إلى تحقيق مكسبين رئيسيين هما: تخفيض نسبة الفقر من جهة وإعادة هيكلة المجتمع من جهة أخرى، هذا بالنظر إلى أن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي هو يؤثر مباشرة في هيكلة المجتمع، حيث أن "النمو الاقتصادي بالضرورة يقود إلى المساواة في الدخل" ، وهو ما سمح لماليزيا بتجاوز اختلافاتها العرقية والقضاء على الفوارق الاجتماعية بالنظر إلى اتساع رقعة التعددية العرقية في الدولة والتي لولا انتهاجها لسياسات القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية لكانت معول هدم ولصارت ماليزيا كغيرها من الدول التي تشهد هذا النوع من الصراعات دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحضاريا.

4-3 -9-3 **وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النقاط التالية:** [1]

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.
- إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي.
- تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها.
- سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض.

---

(1) سارة بوسعيود (2013م)، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص.224

- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها[1]

3-4 -9-4 التقليص من نسبة البطالة :لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة انجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3% خلال القرن الواحد والعشرين، متخطية بذلك بقية الدول الإسلامية والعربية خصوصا والتي دأبت للقضاء على هذه الظاهرة في نفس الفترة التي خطت فيها ماليزيا سياسات القضاء على البطالة. ويصف الخبير التنموي الدكتور عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التجربة الماليزية في محاربة البطالة بالتجربة الرائدة، مشيرا إلى أنها نجحت إلى أن وصلت إلى حد الحاجة إلى العمالة، وأرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمالة، ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة. [2]

والتجربة الماليزية في هذا المجال هي بالفعل فريدة من نوعها حيث تقوم بتوفير دورات تدريبية للمتبطلين من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات هي تقوم بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء المتبطلين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بمناصب العمل فسيصبحون مضطرين لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات هو يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على هؤلاء المتبطلين، وهو يعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط

([1]) سارة بوسعيود، مصدر سبق ذكره، ص225

([2]) المصدر السابق، ص. 226.

بل هي تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف، وهي تدعم بشكل كبير فئة الملايو وهم السكان الأصليين بالنظر إلى الحرمان الذي عاشه هؤلاء في مقابل استحواذ الغالبية الصينية على كل مصادر الإنتاج في مرحلة ما من بداية النهضة الاقتصادية الماليزية.[1]

ثم إن الرؤية الماليزية 2020كانت دافعا كبيرا نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير مناصب الشغل، والتي فاضت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج. وهو ما جعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، حيث أعلن نائب الوزير السابق للموارد البشرية الماليزية عبد الرحمان بكر، أن ماليزيا سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن ال20 دولة الأقل بطالة في العالم.

3-4 -9-4-1 الرعاية الصحية:

إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة أو غيرها هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناءا على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، حيث تتمتع المستشفيات الماليزية بجودة عالية في تقديم الخدمات واستطاعت الحصول على شهادة الايزو 9002، وهو ما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، والحكومة الماليزية تتكفل بتغطية نفقات نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم

(1) سارة بوسعيود، مصدر سبق ذكره، ص 226.

ومدى شرعيتها، حيث نجد مثلا سنة 2009 أن الدولة خصصت ما يقارب 4.8% من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية[1] .

3-4 -9-4-2 الاهتمام بقطاع التعليم :لقد بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها من الاحتلال البريطاني، إذ بدأت بوضع سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية، ثم إن تحول ماليزيا نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان جل تركيزها على الاقتصاد الزراعي كان دافعا لها نحو تبني مناهج علمية جديدة تواكب توجهات وطموحات الدولة، وقد شملت رؤية 2020 هذه الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا ببلوغ سنة 2020 دولة متقدمة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها الخطة الخماسية من 1966- 1970، والخطة الخماسية الثانية من 1971-1975، حيث ركزت من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى. [2]

وتتدرج معظم السياسات المنتهجة بهذا الشأن في الآتي: [3]

- التزامالحكومةبمجانيةالتعليمالأساسيلإتاحةالفرصةللجميعمنأجلالتعلم.
- الاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي النسوي.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.
- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال).
- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.
- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي.

([1]) امحند برقوق، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية، على الموقع: www.ahewar.org

([2]) سارة بوسعيود، مصدر سبق ذكره، ص 232

([3])علي أحمد درج (2015م)، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، 2015، ص 1373، 1374

- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية

وعليه يمكن القول أن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعا خلاقا هدفه الأول والأخير هو النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتدعيمها، واستكمال مخططها الاستراتيجي عام 2020، وبالتالي فهي من خلال اهتمامها بالتعليم فهي تهتم بأنسنة الإنسان وتوسعة مداركه العلمية والحياتية في إطار النهوض بالرأسمال الفكري، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا. [1]

3-4 -9-5 البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

تسعى السياسة القومية الماليزية إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الجيدة عبر تحسين نوعية المعيشة للسكان وضمان احترام المعايير البيئية في هذا الشأن، حيث تسعى ماليزيا إلى خلق مجموعة من السبل لضمان العيش الكريم نذكر منها:

- خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، وبالتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات.
- ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي[2].

3-4 -9-6 الاستثمار في الرأسمال الفكري وانعكاساته على التنمية المستدامة

3-4 -9-6-1 فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل، وبذلك لابد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد وأن توجيه الاهتمام

([1]) وداد غزلاني حنان حكار(2017م)، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتفوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديموقراطي العربي، ص12.

([2]) حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها يخلق سياقا تنمويا متكاملا ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقرا هم أول المستفيدين من ذلك، ولاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].

3-4 -9-6-2 الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار

تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، وذلك على اعتبار أن التقنية نمطيا تقود إلى النمو وتحتاج إلى وفرة الرأسمال البشري، ومعظم الأدبيات الإدارية تحاول الربط بين الجانبين كون هناك اتجاهين بارزين الأول تعويضي ويرى أن التقانة أو التقنية تعوض الرأسمال البشري، في حين الاتجاه الثاني هو تكاملي يرى أن تقدم التقانة يغير الطلب النسبي على المهارات ومحولا إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمال الأكثر مهارة وتعليما، ومن ثمة زيادة الاستثمار في الرأسمال الفكري. [2]

وماليزيا هي من بين الدول التي سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل، وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما

([1])عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها، على الموقع الالكتروني:
http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/pdf

([2]) وداد غزلاني حنان حكار، مصدر سبق ذكره، ص12.

تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة[1]

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية، وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمدرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي هام للدولة[2].

3-4 -10 الرؤية التنموية الماليزية 1990-2020 واستدامة التنمية

3-4 -10-1 لمحة عن الرؤية التنموية

تشكل هذه الرؤية واحدة من أكبر الخطط الاستراتيجية التي سارت وفقها عجلة التنمية، وهي كما تعرف بالماليزية wawasan2020 خطة تهدف إلى وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة مع بلوغ سنة 2020، أي من 1990 إلى غاية 2020، وهي كذلك خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة[3] وتضمن استدامة التنمية على الأقل لمدة ثلاثين سنة، وقد تزامنت هذه الرؤية

([1]) خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 04/03ديسمبر 2012، ص.ص276، 277.

([2])عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص15.

([3])زياد صالح عبد الحبيب، ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني:
www.ziadahmad.com

مع الدعوة إلى العمل على إنجاح مشروع الملتيميديا super corridor multimedia ، والذي يسعى إلى تحويل مدينة (سايبرجايا cyberjaya الصناعية إلى بؤرة تكنولوجية تتجمع حولها شركات العالم العملاقة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجية العالية (MIGHT) ، التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية (MBC)والمجلس القومي للبحث والتطوير[1].

3-4 -10-2 أهداف الرؤية والمكانة الاقتصادية المتوقعة :سطرت هذه الرؤيا العديد من الأهداف وسنحاول إلقاء الضوء على أهمها:

- أولى الأهداف المتوقعة هو أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تضع خطة إستراتيجية تشمل ثلاثين عاما، وهو ما يحقق التنمية المستدامة في جميع القطاعات على مدار هذه السنوات وما بعدها.
- الهدف الاستراتيجي الآخر هو دعم الوحدة الوطنية والتغلب على العوائق التي تحول دون القضاء على الانقسام العرقي.
- دعم القدرة التنافسية الماليزية في مقابل الدول المتقدمة.
- التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية والاستثمار في القدرات والإمكانيات المتاحة.
- الاهتمام البالغ بحماية البيئة لاسيما خلال العصر الحالي مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل.
- كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات.
- السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادرا على دعم نفسه ذاتيا على المدى طويل الأجل[2].

([1]) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،بيروت ، ص،91.

([2]) تسري داتوء، الاقتصاد الماليزي: التحديات والمكانة المتوقعة 2020، على الموقع الالكتروني: www.arabdmalaysia.com

3-4 -10-3 الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي

تعد مسألة التعليم والمعرفة أكثر المحاور التي ركزت عليها الرؤية المستقبلية وأوفرها حظا من خلال الموارد المرصودة لتحقيقها، حيث قامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وانشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية(حيث نجد مثلا الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها Micro-Processors في ماليزيا)، إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في المجال العلمي هو بدوره كان يسعى إلى تحقيق عدة أهداف، وهي الأهداف التي تم تحقيق أغلبيتها مع حلول سنة 2016 ، وتتضمن ما يلي:

- تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية regional information hub، ومن ثم العالمية لإنتاج المعرفة وإنتاج ثروة متمحوره حول الإنسان وهادفة لترقية التفاعلات الاقتصادية الداخلية بشكل ينتج معها حركيات تنويع إنتاجي خادم للأهداف الكلية لمنظور 2020.
- تطوير إستراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حاليا، حيث يشكل التراث والهوية الإسلامية السمة البارزة مع بلوغ ماليزيا أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية.
- بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي وما بعد حداثي.
- إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة لطلاب العلم من كل الدول[1].

([1])امحند برقوق، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية، على الموقع: www.ahewar.org

3-4 -11 التحديات التي واجهت التنمية المستدامة في ماليزيا:

واجهت التنمية المستدامة في ماليزيا العديد من الصعوبات والعقبات والتحديات المختلفة التي تم التغلب عليها وبداية أقوى من أي وقت مضى. هذا جعل من حقا تستحق الانضمام (الآسيان) وأصبحت واحدة من أهم اللاعبين الاقتصاديين في جنوب شرق آسيا، وهذه العقبات مثل:[1]

- الاضطراباتالعرقيةالدمويةالتيشهدتهاماليزيافيعام 1960،وفيمواجهةتحقيقالتوازنبينالطبقاتالاجتماعيةجلبالاستعمار الصينيون والهنود للسيطرة على المطاط والمناجم والقصدير والشركات، ومعظمها في الفترة الاستعمارية ينتمي إلى الصينيين والهنود الطبقتان اللتان وضعهما الاستعمار لمحاولة تفكيك النسيج الاجتماعي الماليزي حتى يتمكن من السيطرة على الاقتصاد وتشديد قبضته الاستعمارية، وتمت مواجهة ذلك عن طريق العمل على رفع مستوى الطبقة الملايو وإعطائها الامتيازات والمقومات الضرورة لوضع حد للسيطرة الصينية والهندية على الاقتصاد، وشكلت الشركات الملايو المعروفة باسم الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الصينيين أو الهنود في ماليزيا وتحرير الاقتصاد الماليزي من سيطرة الأقليات الصينية أو الهندية.[2]
- تم عزل طريقة الملايو من قبل الاستعمار في المناطق الريفية، وبالتالي لم يكن لديه موعد كاف من الاتحاد والاستعمار ووقف النهب من ثروة بلدهم، وفي مواجهة تحسين حياتهم وتوفير تعليم جيد لهم.
- أدى الاستعمار إلى خفض مستوى التعليم حيث كان التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي فقط؛ تمت مواجهة ذلك عن طريق اعطاء التعليم حصة الأسد من التنمية الشاملة.

---

[1]()علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، 2015، ص. 1374

[2]() زياد صالح عبد الحبيب، ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني: www.ziadahmad.com

- في نهاية الاستعمار البريطانيل ماليزيا، كان للصينيين حوالي ثلث ثروة البلادو الجزء الأكبر من الاقتصاد في أيديهم. وكان للهنود أيضا جزء كبير من الاقتصاد، تمت مواجهة ذلك عن طريق توفير فرص متساوية لتحسين الاوضاع الاقتصادية للوصول إلى معرفة حقهم وتحسين حياتهم .
- اضطرت ماليزيا إلى توظيف العمال الأجانب، وخاصة في صناعة الإلكترونيات والصناعات الثقيلة، وقامت بتدريب العمالة المحلية لتكون أكثر تأهيلا لمثل هذه الاعمال.
- انتشار الفقر وتمت مواجهة ذلك عن طريق إنشاء بنوك إسلامية ورفع مستوى الحياة بالإضافة إلى توفير التسهيلات للمشاريع المحلية.
- عدم التوازن في الطبقات الاجتماعية، تمت مواجهة ذلك بالعمل على توفير وتحقيق المساواة والعدالة في المعاملة لجميع الطبقات.
- الفساد، تمت مواجهة ذلك عن طريق وضع قوانين صارمة للقضاء على هذا السلوك السيئ وإنشاء العديد من المنظمات لمكافحة انتشار الفساد.
- أزمة الديون الخارجية ، تم مواجهة ذلك عن طريق قيام الحكومة الماليزية في عام 1999 إعلان أنها أكملت سداد جميع الديون المستحقة ل .(صندوق النقد الدولي)، ولكن في هذه المرحلة كانت التجربة الماليزية مختلفة لأن ماليزيا لم تتبع الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي .[1]

[1]()علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد3،المجلد63، ص. 1374

3-4 -12 السياسات المستخدمة:

وكان من عوامل نجاح السياسات التنموية في ماليزيا قدرتها على القضاء على مشكلة البطالة، وذلك باتباعها العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الماليزي ومنها:[1]

- السياسات الاجتماعية وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث لا تخفى علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة؛ فتقارير البنك الدولي تؤكد أن مشكلة الفقر ليستً دائما مشكلة بطالة، فقد يكون العاملً فقيرا إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تقدم هذه النجاحات لولا وضع أسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلتي البطالة والفقر معا ومنها:[2]

- برنامج التنمية للأسر الأشدً فقرا.
- برنامج أمانة اختيار ماليزيا.

3-4 -12-1 تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات

- لسياسات التمويلية: فكانت على الشكل الآتي :
- منح الإعانات المالية للأفراد والاسر .

---

[1]() ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص34.

[2]()علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، ص 49.

– تقديم قروض بلا فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.
تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.[1]

– السياسات الخدمية

– السياسات الاقتصادية:

اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

– اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمئة.

([1]) خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص278.

المبحث الأول

محافظة الأنبار: الموقع والموارد الطبيعية

نبذة تعريفية عن محافظة الأنبار

تشير بعض المصادر إلى أن تسمية المحافظة جاءت إحياءً لذكرى مدينة الأنبار الواقعة على مسافة (15) كم شمال غرب مدينة الفلوجة التي اتخذها الخليفة العباسي أبو العباس السفاح عام (134هـ) عاصمة ثانية في الدولة العباسية، إذ أقام فيها أبو جعفر المنصور إلى أن تم بناء مدينة بغداد عام (145هـ) وتُعد الأنبار طريقًا بريًّا يربط نهر الفرات والبحر المتوسط بالخليج العربي لذلك فإن الجيوش الداخلة والخارجة من العراق تمر بهذه المنطقة، وقد تعرضت لعدد من الهجرات القادمة من الجزيرة العربية واستقر بعض المهاجرين فيها وشيّدوا بعض القصور والمعابد، وهي إحدى المناطق المشهورة بإنتاج القير وصناعة السفن في العراق القديم وبعض منها مازالت تحتفظ بأسمائها القديمة مثل مدينة هيت.

1-4 -الموقع الجغرافي:

تقع محافظة الأنبار في الجزء الأوسط الغربي من العراق مابين دائرة عرض (32- 30- 3510) شمالًا وخطي طول (3849- 4410) شرقًا وقد أثر هذا الموقع الجغرافي في المحافظة والذي هو عبارة عن هضبة داخلية بعيدة عن التأثيرات البحرية، فضلاً عن موقعها ضمن العروض الصحراوية مما أكسب مناخها صفة الجفاف وبالتالي أثّر ذلك وبشكل كبير على حركة المستقرات البشرية عامة وعلى الاستقرار الريفي في المحافظة لاسيما من حيث الأنماط والتوزيع الجغرافي لهذه المستقرات، ويُحد محافظة الأنبار من الشمال نينوى وجزء من محافظة صلاح الدين، ومن الجنوب

المملكة العربية السعودية، ومن الشرق جزء من محافظة صلاح الدين ومحافظة بغداد وجزء من محافظة بابل ومحافظة كربلاء ومحافظة النجف.(1)

أما من الغرب فتحدها الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية، وترتبط محافظة الأنبار من خلال طريق المرور السريع بكل من سوريا والأردن من الغرب ومن الشرق بالمحافظات الوسطى والجنوبية، ويخترق المحافظة نهر الفرات عبر الحدود العراقية السورية من الغرب إلى الشرق وبطول (500)كم وبذلك تمتلك محافظة الأنبار موقعًا جغرافيًا مميزًا، وتُعد محافظة الأنبار بوّابة العراق الغربية إذ ترتبط مع الأردن بحدود طولها (178) كم تقع جميعها في محافظة الأنبار، وترتبط مع سوريا بحدود طولها (286) كم، علمًا بأن طول الحدود العراقية السورية (600) كم، وكذلك ترتبط بحدود مع السعودية بطول (215) كم، علمًا بأن طول الحدود العراقية السعودية يبلغ (812)كم، وبذلك فإن محافظة الأنبار لها مانسبته (19.6)% من طول الحدود الدولية مع العراق والبالغة (3462)كم، وتُعد محافظة الأنبار المحافظة الأولى من ناحية أطول حدود مع الدول المجاورة وأن هذه الميزة تُعطي المحافظة أهمية إذ تؤهل مدنها الحدودية لتكون مناطق حرة تستوعب العديد من الاستثمارات في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وساعد موقعها الحدودي على إنشاء المجمعات الحدودية البالغة عددها (4) أربع مجمعات للمنافذ الحدودية من مجموع (9) مجمعات للمنافذ الحدودية البرية للعراق، وبذلك لها مانسبته (44%) من مجموع المنافذ الحدودية في العراق، وتقع ثلاث من المجمعات ضمن قضاء الرطبة ومجمع واحد تابع لقضاء القائم كالتالي:-

---

[1]() وزارة التخطيط، مديرية تخطيط الأنبار، الإحصائية السنوية لعام 2019م، ص1.

- مجمعطربيلالحدودي (القادسيةسابقًا) يقعمقرهذاالمجمعفيمدينةطريبيلمهمتهتنظيموتسيير الأمور الجمركية للبضائع والمسافرين من وإلى الأردن، تم افتتاحه عام 1988م بعد أن تم افتتاح خط المرور السريع عام 1986م.(1)
- مجمعالوليد الحدودي (التنف) يقع في مدينة التنف بمحاذاة الحدود العراقية السورية، مهمته تنظيم الأمور الجمركية للبضائع والمسافرين بين العراق وسوريا تأخر افتتاحه لغاية عام 1997م بسبب الخلافات السياسية بين الحكومتين العراقية والسورية آنذاك ثم استمر في العمل وتطور الآن بشكل كبير.
- مجمع القائم الحدودي يقع في الجزء الغربي من مدينة القائم على الحدود العراقية السورية، تم افتتاحه عام 1997م.
- مجمعاجديدة عرعر الحدودي، يقع هذا المجمع في اجديدة عرعر التابعة لقضاء الرطبة ويتولى مهمة تنظيم وتسيير الحجاج إلى الديار المقدّسة إلى السعودية خلال موسم الحج والعمرة، تم افتتاحه عام 2000م وتطور في السنوات اللاحقة نظراً لأهميته ولحاجة كلا البلدين إليه.(2)

4-1-2 -الجيولوجيا التركيبية لمحافظة الأنبار:

يقع العراق بين الجزء العربي للصفيحة العربية- النوبية من جهة والجيوسنكلاين الألبي من جهة أخرى، حيث تُقسم الصفيحة العربية إلى جزئين رئيسيين هما الدرع العربيArabian shelf والرصيف العربيArabian shield والذي يضم معظم الأراضي العراقية قسم Buday عام 1987م والرصيف العربي إلى جزئين هما: الرصيف المستقر Stable shelf والرصيف الغير مستقرUn stable shelf تقع معظم أراضي محافظة الأنبار ضمن الرصيف المستقر والذي يُعد وحدة تركيبية مستقرة

---

[1] () المرجع السابق، ص2.
[2] () المرجع السابق، ص2.

لم تتأثر بالحركة الألبية خلال العصر المتوسطMesozoic والعصر الثلاثيTertiary. من الخصائص المميزة للرصيف المستقر هو أن الحركة الألبية لم تؤدي إلى تكوين طيات، بل إلى تكوين إزاحات عمودية وبعض الإزاحات الأفقية في صخور القاعدة، والتي أدت بدورها إلى تكوين تموجات لطبقات الغطاء وتكوين أحواض المنخسفات Grabens ومرتفعات سرجية Horsts باتجاهات مختلفة عبر العصور الجيولوجية، تتميز أراضي محافظة الأنبار بأن صخور القاعدة فيها تكون ذات أعماق ضحلة تتراوح بين (5–9) كم وتكون صخور ماقبل العصر الكامبري وصخور حقب الحياة القديمة سميكة في الأجزاء الغربية من المحافظة ويقل سمكها شرقًا، في حين تتميز صخور حق الحياة المتوسطة بوجود فترات عدم ترسيب ملحوظة في بداية العصر الترياسي حوالي (245 مليون سنة) والجوراسي الأعلى حوالي (150 مليون سنة) صعودًا إلى العصر الطباشيري الأسفل حيث يكون الترسيب في بينات ضحلة يزداد عمق السحنات فيها باتجاه الشرق.(1)

يقسم الرصيف المستقر إلى نطاقين رئيسيين هما:–

- نطاق الرطبة– الجزيرة والذي يمثل الأجزاء الغربية من الرصيف المستقر.
- نطاق السلمان والذي يمثل الأجزاء الشرقية ويفصل بينهما فالق أبوجبر الذي يُطلق عليه أيضًاSinjar– sharaf Divide باتجاه تقريبي شمال– جنوب.

4–1 –3 نطاق الرطبة الجزيرة Rutba– Jezira zone

ويُمثّل الجزء الغربي والأكثر استقرارًا للرصيف، وتكون صخور القاعدة فيه أكثر استقرارًا خلال الحقب المتوسط والثلاثي، ولكنها تكون أكثر حركة خلال العصر ماقبل الكامبري وحقب الحياة القديمة، يتراوح عمق صخور القاعدة في هذا النطاق بين (7–9)

---

[1]() المرجع السابق، ص4.

كم ويصل في الأجزاء الغربية إلى (6) كم وسمك ترسبات الحقب المتوسط والثلاثي قليل لايزيد عن (2) كم ويقل في بعض المناطق إلى عدّة مئات من الأمتار ، حيث نلاحظ بأن ترسبات العصر الترياسي الأسفل والمتوسط والطباشيري الأسفل على الأغلب تكون مفقودة، أدت الحركات التكتونية في الطباشيري الأعلى إلى تكوين هضاب Embay ments مع زيادة واضحة في سمك ترسبات الطباشيري الأعلى والعصر الثلاثي، يتميز النمط التركيبي لهذا النطاق بوجود ارتفاعات ومنخفضات اقليمية سببها الحركات الأرضية التي حصلت خلال حقب الحياة المتوسطة والحقب الثلاثي، تكون هذه الارتفاعات عبارة عن سروج بشكل طيّات محدبة تظهر في الأجزاء الشرقية من النطاق، في حين تكون المنخسفات على شكل طيّات مقعرة تظهر في الجزء الشمالي الشرقي للنطاق.(1)

4-1 -4 نطاق الرطبة الثانوي Rutba sub zone

يتميّز بوجود مايُسمّى بنهوض الرطبة الضخم والذي نشأ نتيجة الحركات الأرضية التي حصلت في حقب الحياة المتوسطة والحقب الثلاثي، يزيد طول هذا النهوض على (100) كم والذي يتميّز بتراكيب واضحة من الطيات والفوالق، غمر هذا النهوض ببحار ضحلة خلال العصور الجيولوجية المختلفة ولكنّه مع ذلك كان جزءًا من خط الساحل، تقع قمة النهوض في منخفض الكعرة والذي تظهر فيه ترسبات حقب الحياة القديمة كأقدم ترسبات ظاهرة على السطح في المنطقة يكون محور النهوض باتجاه شمال- جنوب، وميل الطبقات مختلفة في جميع الاتجاهات وأقصى ميل لهذه الطبقات يكون باتجاه الشمال الشرقي بسبب وجود الفوالق التي تحدد منخفض عنه

---

[1]() المرجع السابق، ص6.

Anah Graben، وبالإضافة إلى نهوض الرطبة يوجد تركيبين آخرين في المنطقة وهما:

- منخفضالمعاتبة:
- منخفضعنه،الذييقععندالحدودالفاصلةبينمنطاقيالرطبةوالجزيرةالثانويين.

يبدو هذا المنخفض على السطح بأنّه عبارة عن منخسف Graben ضيق فقط ولكن من خلال تحليل الجغرافيا القديمة فهو يبدو كمنخفض قديم تطور في بداية العصر الجوراسي حوالي (قبل 196 مليون سنة) وتطور من جديد خلال العصر الطباشيري الأعلى حوالي (100 مليون سنة) على امتداد فالق عنه- الفتحة- قلعة دزة- تحدد الحافات الجنوبية والشمالية لهذا المنخفض بواسطة فوالق متوازية أو مائلة الاتجاه وهي التي سببت الاختلاف الكبير في العمق بين منطقتي الكعرة وعنه، وهناك تراكيب من الرتبة الثانية والتي هي عبارة عن منخسفات وسروج والتي تظهر على شكل طيّات محدبة ومقعّرة صغيرة، ومن أبرز هذه التراكيب:

- طيّةالكعرةالمحدبةباتجاهغرب- شرقوالتيتمتدعلىطول (130) كموتقعقمةنهوضالرطبةضمنها.
- طيّةالمناجيالمحدبة.
- طيّةحورانالمحدبةوالتيتمتدلمسافة (300) كموتتألفمنعددمنالطيّاتالمحدبةوالمتوازيةلذلكيُطلقعليهاطيّةحورانالمحدبةالمركبة، والتي تمتد من الأراضي السعودية إلى محطة ضخ (HI) وتستمر إلى منطقة حديثة على امتداد وادي حوران وباتجاه تقريبي شرق شمال- غرب جنوب غرب، ثم ينحرف حول الرطبة باتجاه جنوب غرب.(1)

---

[1]() المرجع السابق، ص7.

- طيّةالولجالمقعرة.
- طيّةالعامجالمحدبة.
- نطاقالفوالقالممتدةباتجاهشمال غرب– جنوب شرق ويقع بين حافة الكعرة ومنطقة المحبور.
- هناكطيةمحدبةتبدأمنمنطقةكيلو 160علىامتدادطريقالرمادي– الرطبةثمتتجهإلىالجنوبالشرقيوتعبروادياالغدفثمتتجهجنوبًاإلىواديالأبيض.

التضاريس وطبوغرافية الأرض:

تعتبر محافظة الأنبار من حيث التضاريس جزء من هضبة العرب ويكون سطحها بصورة عامة متموّجًا، حيث أن طبيعة سطح الأرض تتباين من الشرق إلى الغرب من حيث درجة الانحدار ونوع التربة ومن حيث أشكالها التضاريسية المختلفة، نهر الفرات يخترق المحافظة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي وتكثر فيه الانحناءاتوالالتواءات عند دخوله سهل العراق في منطقة هيت، ولقد لعب هذا دورًا بارزاً في تحديد نمط الحياة وتوزيع المناطق، إذ حدد التوزيع الجغرافي للمساحات الزراعية والاستقرار وعلى الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني، إن الامتداد الكبير لنهر الفرات عبر المحافظة والبالغ (500) كم قد وفر شريطًا ساحليًا زراعياً يُعد من أخصب الأراضي الزراعية المتميزة للتربة الخصبة الصالحة للزراعة وعلى طول ضفتي النهر في هذه المحافظة، إلا أن عمق هذا الشريط الزراعي يتباين حسب المنطقة والسهل الرسوبي المنحدر مع هذا النهر والذي تكون بمرور الزمن عبر موجات الفيضانات السنوية المستمرة سابقًا قبل تدخل السلطات التركية في حجب مستوى المياه المتدفقة إلى النهر بعد أن أقامت (21) سدًّا على أرضها وقللت من حصّة العراق المائية فأثّرت على منسوب المياه وكمية التدفق المائي وبالتالي على الواقع المائي والزراعي في العراق

عمومًا والمحافظة خصوصاً، وعند التدقيق في الخريطة التضاريسية لمحافظة الأنبار يتبين أن سطح الأرض وطبيعة التربة والتكوين الطوبوغرافي يتكون من المناطق التالية:- (1)

- منطقةالجزيرة.
- منطقةالحماد.
- منطقةالحجارة.
- منطقةالوديانالعليا.
- منطقة الوديان السفلى.
- منطقةسهولالفرات.

ولأهمية هذه المناطق وتكويناتها في تشكيل طوبوغرافية محافظة الأنبار والتعرف على طبيعتها وتأثيرها وماتضمنه من موارد ومعادن لابد من التطرق بشيء من التفصيل عن هذه المناطق.(2)

1-4 -1-4 منطقة الجزيرة:

تقع منطقة الجزيرة في القسم الشمالي لمحافظة الأنبار وتمتد إلى الشمال الشرقي من نهر الفرات وتشبه في طبيعتها الهضبة الغربية وتعد القسم الواطئ منها وتصريفها يختلف عن تصريف بقية الهضبة، وأن سطح منطقة الجزيرة بصورة عامة مقفر متموج قليلًا (يرتفع في الشمال حوالي 200م فوق مستوى سطح البحر) وصخورها أحدث من صخور الهضبة الواقعة في المنطقة الغربية وتنحدر أرض منطقة الجزيرة ثلاث انحدارات، انحدار عام من الشمال نحو الجنوب، وانحدار من الشرق نحو وادي الثرثار في الغرب، وانحدار ثالث من الحدود السورية- العراقية من الغرب نحو وادي الثرثار في

---

[1]() المرجع السابق، ص8.

[2]() المرجع السابق، ص8.

الشرق، وعمومًا فإن أرض الجزيرة الواقعة ضمن حدود محافظة الأنبار لاتشجع على ممارسة الأنشطة الزراعية بسبب قلة المياه وملوحة التربة وهي تعتمد على كمية الأمطار الساقطة التي تكون قليلة نسبيًا.

1-4 -4-2 منطقة الحماد.

تكون منطقة الحماد الجزء الغربي من الهضبة الغربية حتى تنتهي بالحدود السورية- الأردنية- السعودية وهي عبارة عن سهل منبسط ينحدر نحو الشمال والشمال الشرقي فيندرج بالارتفاع باتجاه الجنوب الغربي حتى يصل إلى أقصى ارتفاع له من جبل عنزه حوالي (940 م) والذي يُعد خط تقسيم لمياه معظم وديان منطقة الهضبة الكبيرة وبعد وادي ولج الذي ينحدر نحو الشمال الشرقي المصرف الرئيسي لمياه السهول الجارية في هذه المنطقة، من أهم المظاهر الجيمورفولوجية التي تتميز بها هذه المنطقة هي كثرة المنخفضات، والصفة العامة لسطح منطقة الحماد كونه أجرد تتغطى منه مساحات واسعة بالحصى وتظهر في مناطق أخرى الصخور المبعثرة وكتل من الجلاميد، وقلة وجود التربة في هذه المنطقة جعلها بعيدة عن الاستيطان الريفي وبالتالي الإمكانيات الزراعية فيها تكاد تكون معدومة.(1)

1-4 -4-3 منطقة الحجارة:

تنحصر هذه المنطقة بين منطقتي الوديان العليا والوديان السفلى من الشمال ويحدها شرقًا خط الكنتور (300)م ومن الجنوب الغربي الحدود العراقية- السعودية وهي تتجه في امتدادها نحو الجنوب الشرقي وقد سُميت بهذا الاسم نظراً لكثرة الأحجار والرمال والكلس وتظهر في معظم أقسام الهضبة الصحراوية، وكما يظهر على طول هذه المنطقة العديد من المنخفضات والتي تتسع مساحتها عادة كلما تقدمنا من الشمال

[1]() المرجع السابق، ص11.

إلى الجنوب، ونظراً لكثرة الأحجار واختلاف انتشارها بين منطقة إلى أخرى وقلة وجود التربة في بعض المناطق واعتمادها على مياه الآبار الآلية فإن إمكانيات النشاط الزراعي فيها أصبحت متوفرة والتي تتمثل في زراعة الواحات الصحراوية فضلًا عن نمو النباتات الطبيعية خلال موسم الأمطار لاسيما بطون الأودية التي تخترقها في بعض المنخفضات والتي تتصرف إليها مياه السهول من الأمطار التي تقع على هذه المنطقة.

4-1 -4-4 منطقة الوديان العليا:

تقع هذه المنطقة إلى الغرب من محطة (Tt) وتنحصر بين منطقة الحماد في الغرب والحجارة في الشرق، والأراضي السورية في الشمال، والأراضي السعودية في الجنوب، تغطي سطحها تكوينات جيولوجية تعود إلى عصر الميوسين الأسفل والأيوسين، وسُميت بالوديان لاحتوائها على شبكة كبيرة ومعقدة من الوديان، إذ ينتشر عدد كبير من هذه الوديان في الجنوب الغربي وبضمنها وامتداد لها في أراضي المملكة العربية السعودية وتتجه نحو الشمال الشرقي، واتجاه هذه المنطقة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي له دليل على الانحدار العام للسطح فيها، تضم هذه المنطقة العديد من المنخفضات التي من أهمها وأوسعها منخفض الكعرة وتمتاز هذه المنطقة بوجود المياه الجوفية والآبار القريبة من السطح والتي تتجمع في بطون الوديان وتكون أقرب إلى سطح الأرض منها إلى سطح الهضبة، وقد تكون لوديان هذه المنطقة أهمية كبيرة في الزراعة لاسيما في موسم سقوط الأمطار التي تتجمع في بطون هذه الأودية واقتراب المياه الجوفية فيها من قيعانها وهذا مايدل على وجود إمكانية الاستثمار الزراعي فيها اعتماداً على مياه الآبار المحفورة فيها وكذلك يمكن الاستفادة من المشروع الإروائي للهضبة الغربية.(1)

---

[1]() المرجع السابق، ص12.

1-4 -4-5 منطقة الوديان السفلى:

تتكون منطقة الوديان السفلى من شريط ضيق مستطيل الشكل يمتد من الحدود السورية شمالًا ويمتد جنوبًا محاذيًا لوادي نهر الفرات حتى ينتهي عند منطقة الدبدبة، أما الحدود الغربية لهذا النطاق فهي غير واضحة المعالم بالنسبة لمنطقة الحجارة التي يمكن أن يفصلها عن منطقة خط الكنتور (300م) وقد تندمج أحيانًا منطقتا الوديان العليا والسفلى في منطقة واحدة ضمن حدود المحافظة على أساس أنهما يشكلان مظهرين متمايزين عن بعضهما، وفي هذه المنطقة تظهر أنظمة معقدة من الوديان الضحلة التي تنصرف مياهها نحو نهر الفرات عبر منخفض الرزازة ومنخفض الحبانية كوادي القدف ووادي حوران ووادي المحمدي، توجد في هذه المنطقة مجموعة من المنخفضات الصغيرة التي تُدعى محلياً باسم الفيضات والتي تنتشر في جوف الصحراء وتستقبل مياه الأودية في موسم سقوط الأمطار والتي من أمثلتها فيضة الهبارية، وتستغل أحيانًا بزراعة المحاصيل الشتوية إذ أن المنخفضات الضحلة ذات التربة الطينية والتي تتجمع مياه الأمطار في بطونها وبعد سقوطها تعد مكانًا مفضلًا للزراعة، لذا تتوفر في هذه المناطق إمكانية الاستثمار الزراعي والتي تعتمد تلك المنطقة البعيدة عن وادي نهر الفرات على مياه الأمطار وهي بالأساس صالحة للإنتاج الزراعي.(1)

1-4 -4-6 منطقة سهول الفرات:

تؤلف هذه المنطقة جزءًا صغيراً من السهل الرسوبي والذي يتكون من الترسبات المتجمعة بفضل فيضان نهر الفرات بالدرجة الأولى، وتمتد هذه السهول على جانبي نهر الفرات بصورة محاذية له منذ دخوله حتى ينتهي عند اجتياز نهر الفرات الحدود الإدارية للمحافظة، وتُعد هذه السهول بالأساس العمود الفقري للإنتاج الزراعي في

---

[1]() المرجع السابق، ص13.

محافظة الأنبار، كذلك تعد منطقة سهول الفرات من أهم أقسام المحافظة من حيث توفر الإمكانات الطبيعية والبشرية لغرض الإنتاج الزراعي ويمكن تقسيم سهول الفرات في محافظة الأنبار إلى نوعين هما: السهل الرسوبي، والسهل الفيضي.

1-4 -4-6-1 المناخ المحلي للمحافظة:

يسود مناخ العراق بشكل عام ومناخ محافظة الأنبار بشكل خاص الظاهرة القارية حيث كبر المدى اليومي والسنوي وطول الفصل الحار وقصر الفصل البارد واعتدال المناخ لعدّة أسابيع خلال الفصلين القصيرين المتمثلين بالربيع والخريف كما يتميز المناخ بقلة الأمطار والرطوبة النسبية الأمر الذي جعل من غير الممكن الاعتماد على الزراعة الديمية في المحافظة، ولغرض الوقوف على الأحوال المناخية لابد أن نتناول عناصرها ومدى إمكانية هذه العناصر في توفير فرص قيام زراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية تلائم تلك العناصر المناخية.(1)

1-4 -7 درجات الحرارة:

تقع محافظة الأنبار من حيث درجات الحرارة بين خطي درجات الحرارة المتساوية (28) و(12) درجة مئوية خلال فصل الشتاء، ويتبين من تحليل معدلات درجات الحرارة الشهرية والسنوية بأن شهري تموز وآب هما أكثر شهور السنة حرارة إذ تتراوح معدلات درجات الحرارة فيهما (23.7) و(33) درجة مئوية في محطة حديثة، و(30.4) و (30.2) درجة مئوية في محطة الرطبة، وتنخفض معدلات درجة الحرارة في محطة الرطبة التي تقع إلى الغرب عن محطة حديثة شرقًا عن نهر الفرات نظرًا لارتفاعها عن مستوى سطح البحر (63.8) متر.(2)

---

[1]() المرجع السابق، ص14.

[2]() المرجع السابق، ص14.

4-1 -8 الرياح:

تمتاز محافظة الأنبار بوجود فصلين متميزين هما الشتاء والصيف، لذا فإن اتجاه وسرعة الرياح تختلفان من مكان لآخر، ويتضح بأن الرياح الشمالية الغربية هي السائدة من خلال معدل تكرارها سنويًا في محطتي حديثة والرطبة مقارنة بالاتجاهات الأخرى حسب ماسجل في تلك المحطتين ضمن المحافظة، ولكن ذلك لايقتصر على معدل تكرار تلك الرياح بقدر مالسرعة هذه الرياح من تأثير على النمو الخضري للنباتات، كما أن لهذه الرياح سرعة متباينة وتتباين سرعتها من شهر لآخر حيث أن أقصى سرعة للرياح تبلغ خلال فصل الصيف مع بعض التباين في المعدل بين محطات المحافظة، ونستنتج من ذلك أن شدّة عصف الرياح لها تأثير على المحاصيل الزراعية خصوصًا وأن سطح المحافظة هو أرض منبسطة خالية التضاريس، ولذلك يظهر أثرها واضحًا من خلال سقوط الأوراق وتكسر الأغصان كما يؤدي إلى سقوط الأزهار والثمار، ولايقتصر أثر سرعة الرياح على تلك الأمور بل يتعداها إلى تعرية التربة ونقل ذراتها المعول عليها في الإنتاج الزراعي نتيجة لضغط الرياح على سطح التربة الزراعية لهذا يضعف انتاجها الزراعي بانخفاض سمك الطبقة السطحية وهذا مايظهر في منطقة الهضبة الغربية، وبالتالي يؤدي إلى قيام العواصف الرملية والترابية التي تغطي الأوراق والثمار فتحول دون القيام بعملية التركيب الضوئي وتكثر هذه العواصف في الصيف نتيجة شدّة الرياح وجفاف الأراضي.(1)

---

[1]() المرجع السابق، ص14.

4-1 -9 الأمطار:

تُعد الأمطار عاملًا مهمًا في تحديد الإنتاج الزراعي في كثير من البلدان فعلى مقدار تساقطها يتوقف الإنتاج الزراعي وتصبح ذات أهمية كبرى في المناطق الجافة التي تعتمد الزراعة الديمية.

*إن أمطار العراق بصورة عامة تسقط خلال النصف البارد من السنة فهي تخضع لنظام أمطار إقليم البحر المتوسط وتشمل فصلي الخريف والشتاء والربيع وتنقطع في فصل الصيف وهذا يعني أن مدة سقوطها تكون بين شهري تشرين الأول ومايس ومما يلاحظ على تلك الأمطار عدم انتظام سقوطها خلال الموسم الواحد، وتتفاوت كمياتها من سنة إلى أخرى فضلًا عن تذبذبها بين سنة وأخرى وهذا ينعكس على الزراعة الديمية.

*محافظة الأنبار تتبع هذا النظام في سقوط الأمطار ولكنها تتميز بانخفاض كمياتها إلى درجة كبيرة، ويُلاحظ على نمط توزيعها العام في العراق حيث تكثر في الشمال وتقل كلما تقدمنا جنوبًا.

*نلاحظ أن معدلات المطر الشهرية متباينة بين محطة وأخرى وأنها تسقط في الخريف والشتاء والربيع ومع ذلك فإن المحافظة فقيرة في كمية الأمطار الساقطة عليها لأنها تقع بين خطي المطر المتساويين (50-150) ملم.(1)

*فضلًا عن قلتها وتباينها من الشمال إلى الجنوب في المحافظة فإنّها تتميز بعدم انتظام تساقطها خلال زخات قوية وخلال مدة قصيرة، فقد يسقط خلال ساعات أكثر من المجموع السنوي لمدة من الزمن.

---

[1]() المرجع السابق، ص18

*ونتيجة لهذه الأحوال المطيرة فإن الأمطار هنا لايمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد عليها بالزراعة فهي لاتشكل إمكانية لقيام الانتاج الزراعي لكن تساقطها على العموم يؤدي إلى نمو بعض محاصيل العلف البرية وخاصة في منطقة الهضبة التي تساعد الرعاة على تغذية مواشيهم خلال مدة الربيع القصيرة، كما تساعد على تغذية المياه الجوفية.

4-1 -10 مصادر المياه:

تلعب الموارد المائية بمختلف أشكالها دورًا مهماً في شؤون الحياة العامة وقيام الزراعة وعلى وجه التحديد خصوصًا في المناخات الجافة، وكمية المورد المائي التي تتناسب طرديًا مع مقدار استغلال الأرض إذا توفرت الإمكانات الزراعية الأخرى من مناخ وتربة، إن محافظة الأنبار مثل أي مساحة من القطر يحدد انتاجها الزراعي الموارد المائية، وأن الانتاج الزراعي فيها يتركز بشكل كثيف على جانبي نهر الفرات الذي يُعد المصدر المعوّل عليه في إرواء الأراضي الزراعية، وتتمثل الموارد المائية في المحافظة في الآتي:-(1)

- الأمطار السنوية.
- المياه السطحية الجارية.
- المياه الجوفية.

4-1 -10-1 الأمطار:

لايشكل هذا الجزء عنصرًا مهماً في الانتاج الزراعي لقلة كميته وتذبذبها وعدم استغلالها.

---

[1]() المرجع االسابق، ص20.

4-1 -10-2 المياه السطحية:

وهي من أهم موارد المحافظة المائية والتي لا يمكن مقارنتها بأي شكل من الأشكال بالموارد المائية الأخرى مثل المياه الجوفية ومياه الأمطار ويتمثل هذا المورد بمياه نهر الفرات والوديان التي تقترب منه فهو المعول عليه في قيام الزراعة الكثيفة والواسعة، يدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند مدينة القادم على الحدود السورية العراقية عند ارتفاع (160)م فوق مستوى سطح البحر بمسار متعرج ويستمر شرقًا حتى مدينة عُنه وببعدها يأخذ اتجاهًا جنوبياً شرقيًا، ومن خلال اختراق نهر الفرات حافة الهضبة الغربية بين القائم وهيت، ويتميّز وادي النهر في هذه المنطقة بكونه أقل من مستوى الأراضي المجاورة له، وتكون حافات الهضبة واضحة ومرتفعة وقد تقترب من بعضها فتكون صالحة لإنشاء مشاريع الري عندها بعد ربطها بسدود، وفي ضمن هذا الجزء يتقاطع النهر مع صخور قوية غطتها الرواسب الغرينية والرملية وكذلك يتقاطع مع تجمعات حصوية بارزة وسط مجراه تظهر حينما تنخفض مناسيب النهر، ومن الملاحظ على نهر الفرات عند دخوله الأراضي العراقية وحتى بداية السهل الرسوبي الذي يكون في منطقة تل أسود جنوب هيت (60كم) يتميز بالجريان السريع مركزًا جهده في تعميق واديه، بينما تقل سرعته بعد اجتيازه مدينة الرمادي عند دخوله السهل الرسوبي يصبح النهرمثقلاً بالرواسب فيقوم النهر بالترسيب بدلاً من التعميق، ويستمر نهر الفرات بانحداره صوب الجنوب الشرقي حتى يترك حدود المحافظة الإدارية إلى محافظة بابل.(1)

---

[1]() المرجع السابق، ص20.

4-1 -10-3 المياه الجوفية:

تلعب المياه الجوفية على اختلاف أنواعها دوراً بارزًا في حياة الناس في المناطق الصحراوية، فهي المعول عليها في جميع الأعمال وتزداد الحاجة إليها عندما تكون الأمطار قليلة أو انعدام وجود المجاري السطحية الدائميه، عرف العراقيون المياه الجوفية واستفادوا منها منذ القدم فعمدوا إلى استخراجها والاستفادة منها في استعمالاتهم المختلفة التي من بينها شربه والاستخدامات المنزلية الأخرى ولعل آبار السيدة زبيدة التي حُفرت على طريق الحج التي كانت تسلكها القوافل خلال منطقة الهضبة تُعد من أقدم الآبار التي لاتزال صالحة إلى الآن، وأن المصدر الرئيسي للمياه الجوفية في المنطقة الصحراوية هي كمية الأمطار الساقطة بالرغم من قلتها، حيث تتجمع في المنخفضات والأودية والفيضات وتظهر المياه الجوفية إما على شكل عيون وينابيع، أو على شكل آبار والتي تحفر باليد أو بواسطة استخدام الآلات الميكانيكية حيث قامت الحكومة العراقية بحفر العديد من الآبار في منطقة الهضبة الغربية، وتتفاوت هذه الآبار الآلية من حيث معدل انتاجيتها من المياه بين (893 لتر/دقيقة) في منطقة الحماد، ومعدل (1,8- 228 لتر/دقيقة) في منطقة الوديان السفلى التي تُعد من أكثر مناطق الهضبة الغربية في محافظة الأنبار غزارة بالمياه الجوفية، فضلاً عن تلك الآبار يوجد هناك خط من الينابيع والعيون غرب نهر الفرات يمتد من ناحية كبيسةمروراً بالرحالية التي هي داخل حدود المحافظة الإدارية حتى منطقة عين حمود غرب أور، ومياه هذه العيون أغلبها غير صالحة للشرب ولا للزراعة، أما فيما يخص الآبار الإرتوازية فهي توجد بالمناطق التي تمتد على طول امتداد الطريق المؤدي إلى قضاء الرطبة والمناطق المحيطة بناحية المخيب وفي منطقة طريبيل، فضلًا عن المنطقة الممتدة غرب قناة الثرثار- دجلة وقد استخدمت مياه هذه الآبار للشرب وري الأراضي الصالحة للزراعة

التي تم التعاقد عليها بموجب قانون رقم (35) لسنة 1983م في المنطقة الآنفة الذكر(1) ويمكن أن نستنتج من كل ماسبق ذكره بأن المياه الجوفية هي المصدر المعول عليه في الهضبة الغربية ومنطقة الجزيرة فضلًا عن الاستفادة من المشروع الإروائي الجديد للهضبة الغربية والذي يمتد من قضاء القائم ومرورًا بعكاشات حتى الرطبة بواسطة الأنابيب، الأمر الذي يتطلب استغلال هذه المياه بشكل عقلاني ومدروس والمحافظة عليه لغرض استغلاله في الزراعة في ضمن المناطق المجاورة لها أسوة بما تم تحقيقه من نجاح في منطقة الواحات الصحراوية.

4-1 -11 مساحة محافظة الأنبار ووحداتها الإدارية:

تعد محافظة الأنبار من أكبر محافظات العراق من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها (138288) كم2 وتحتل بذلك مانسبته (31.9%) من مساحة العراق البالغة (434128) كم2 ويحتل قضاء الرطبة المرتبة الأولى من حيث المساحة إذ بلغت مساحته (93445) كم2 أي مانسبته (67.6)% من مجموع مساحة محافظة الأنبار، ثم يأتي قضاء القائم بالمرتبة الثانية من حيث المساحة إذ بلغت مساحته (8825) كم2 أي مانسبته (6.4)% من مجموع مساحة المحافظة، أما قضاء الرمادي يأتي بالمرتبة الثالثة من حيث المساحة فقد بلغت مساحته (8543) كم2 أي مانسبته (6.2)% من مجموع مساحة المحافظة، ثم يأتي بعده قضاء هيت بالمرتبة الرابعة من حيث المساحة فقد بلغت مساحته (8353) كم2 أي مانسبته (6)% من مجموع مساحة المحافظة، ثم يأتي بعده قضاء راوه بالمرتبة الخامسة من حيث المساحة فقد بلغت مساحته (5676) كم2 أي مانسبته (4.1)% من مساحة المحافظة، أما قضاء عُنه فإنّه يأتي بالمرتبة السادسة من حيث المساحة فقد بلغت مساحته (5597) كم2 أي مانسبته (4)% من

---

[1]() المرجع السابق، ص21.

مساحة المحافظة، ثم قضاء الفلوجة في المرتبة السابعة فقد بلغت مساحته (4205) كم2 أي مانسبته (3)% من مساحة المحافظة، في حين أقل مساحة كانت لقضاء حديثة إذ بلغت مساحة هذا القضاء والذي يأتي بالمرتبة الثامنة والأخيرة في المحافظة (3644)% كم2 أي مانسبته (2.6)% من مجموع مساحة المحافظة.(1)

4-1 -12 التقسيم الإداري لمحافظة الأنبار:

تضم محافظة الأنبار ثمانية أقضية، تقسم الأقضية إلى نواحي لتكون ما مجموعه أربعة عشر ناحية، ومن المحتمل أنه سيتم استحداث أقضية ونواحي جديدة للتوسع الكبير الحاصل فيها وربما تشهد السنوات القريبة القادمة هذا التوسع وسنحاول أن نعطي فكرة موجزة عن كل قضاء من أقضية محافظة الأنبار والنواحي المرتبطة بها.

4-1 -12-1 قضاء الرمادي

يعد قضاء الرمادي المركز الإداري لمحافظة الأنبار، ويبعد عن العاصمة بغداد بحوالي (110) كم غربًا وتتركز في هذا القضاء أغلب الأنشطة التجارية والزراعية والسياحية والصناعية وبمختلف أشكالها وأنواعها، ويقدر عدد سكان القضاء (529656) نسمة عام 2012م ويرتبط بقضاء الرمادي بناحيتين، هما ناحية الحبانية والتي تقع بمسافة (20) كم إلى مركز قضاء الرمادي وناحية الوفاء.

4-1 -12-2 قضاء الفلوجة

يقع قضاء الفلوجة شرق الرمادي وعلى بعد (50) كم وتقع مدينة الفلوجة بالقرب من طريق المرور السريع مما جعلها مركزًا تجارياً فضلًا عن كونها مدينة صناعية تتوفر فيها الأيدي العاملة الماهرة، وتظل مدينة الفلوجة على نهر الفرات مما أهلها أن تكون منطقة زراعية لاسيما في النواحي التابعة لها، وكذلك المدينة السياحية الواقعة على بحيرة

---

[1]() المرجع السابق، ص22.

الحبانية الرائعة والمميزة في مناخها وقربها من المدينة والعاصمة وتتمتع بقدرات واسعة وواعدة للتطور في تقديم الخدمات السياحية المتميزة وفي كل المجالات، يقدر عدد سكان قضاء الفلوجة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2012م (567691) نسمة ويضم قضاء الفلوجة ثلاث نواحي هي (العامرية، الكرمة، الصقلاوية).(1)

4-1 -12-3 قضاء هيت

تقع مدينة هيت غرب الرمادي وعلى مسافة (60) كم وهي مدينة ذات عمق تاريخي وتراثي، وتقع على ضفتي نهر الفرات مما جعل أراضيها تتميز بالتربة الخصبة وتشتهر هيت بوجود مادة القير الذي تستخرج منه مادة الأسفلت والكبريت وكذلك تتميز بوجود عدد من العيون المالية والموارد المعدنية الصالحة للعلاجات الطبية والشفائية، وفيها أيضًا معمل أسمنت كبيسة ضمن ناحية كبيسة وكذلك تضم ناحية البغدادي وناحية الفرات بقدر عدد سكان قضاء هيت (153716) نسمة عام 2012م.

4-1 -12-4 قضاء حديثة

يقع قضاء حديثة على بعد (160) كم غربي مركز قضاء الرمادي على امتداد نهر الفرات وتمتاز بوجود سد حديثة الذي يوفر مخزون مائي كبير يستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية ولسد حاجة الأراضي الزراعية من المياه وتوفير الثروة السمكية مما يؤهلها أن تكون موقعًا سياحياً مهمًا، ويضم قضاء حديثة ناحيتين هما ناحية برواناة، وناحية الحقلانية، يُقدر عدد سكانها بحدود (94254) نسمة عام 2012م.

4-1 -12-5 قضاء عنه

---

[1]() المرجع السابق، ص26.

يقع قضاء عنه غرب مدينة الرمادي على ببعد (200) كم على جنوب نهر الفرات وتمتاز مدينة عنه بكونها من المناطق الزراعية والسياحية، وهي من المدن التاريخية، ويقدر عدد سكانها بمايقارب (28251) نسمة عام 2012م.(1)

4-1 -12-6 قضاء راوه

يقع هذا القضاء على بعد نحو (220) كم إلى الغرب من مركز قضاء الرمادي وهي منطقة زراعية فضلًا عن مناظرها الخلّابة وتتوفر فيها مقالع عديدة للمعادن، ويقدر عدد سكانها بحدود (21334) نسمة عام 2012م.

4-1 -12-7 قضاء القائم

يبعد قضاء القائم حوالي (300) كم غربي مركز قضاء الرمادي، وتقع ضمن المنطقة الحدودية مع سوريا فضلًا عن كونها مركزًا صناعيًا لوجود معمل الفوسفات ومعمل أسمنت القائم مع وجود حقل عكاز الغازي ضمن الحدود الإدارية لهذا القضاء، وتوجد في هذا القضاء مقالع الخامات لمعادن مختلفة، وترتبط بقضاء القائم ناحيتين هما العبيدي، والعبور، فضلًا عن مركز قضاء القائم، ويقدر عدد سكان هذا القضاء مايقارب (161812) نسمة عام 2012م.

4-1 -12-8 قضاء الرطبة

تبعد مدينة الرطبة بحدود (300) كم غربي مركز قضاء الرمادي وتقع ضمن المنطقة الصحراوية وتبعد (150) كم عن كل من الحدود الأردنية والسورية ويمر بها الخط الدولي الرابط بين العراق وكل من سوريا والأردن، وتمتاز بموقع تجاري مهم فضلًا عن توفر عدد كبير من الخامات المعدنية المختلفة في المنطقة الواقعة ضمن رقعتها الإدارية، وترتبط بقضاء الرطبة فضلًا عن مركز القضاء ناحيتين: هما ناحية الوليد،

---

[1]() المرجع السابق، ص27

وناحية النخيب، يقدر عدد سكان قضاء الرطبة بمايقارب (42109) نسمة عام 2012م.(1)

المبحث الثاني

[1]() المرجع السابق، ص28.

أهم المؤشرات الاقتصادية بالعراق

أولاً: التضخم

غالباً ما يعرف التضخم بأنه ارتفاع معدل الاسعار، اي انخفاض قيمة الوحدة النقدية أو هو الارتفاع المستمر في الاسعار. قد اشار الكثيرين إلى ان (التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا تؤدي فيه أية زيادة اضافية في مجموع الطلب الى زيادة اضافية في

المبحث الثاني

3-1 أهم المؤشرات الاقتصادية بالعراق

3-1-1 التضخم

4-2موارد المحافظة الطبيعية :

4-2-1 الزراعة

تتميز الأنبار، التي تقع في غرب العراق، بمناخها شبه الصحراوي وقلة سقوط الأمطار فيها والتباين الكبير بين حرارتي الليل والنهار وانخفاض الرطوبة. ومن أهم المحاصيل الزراعية فيها القمح والبطاطا الربيعية والخريفية والحنطة والشعير والذرة الصفراء ومجموعة من الخضراوات. والأبصال والأعلاف. فيها عدد كبير من البساتين وتحوي 2.5 مليون شجرة نخيل. تعتمد الزراعة فيها على الإرواء السيحي أو على الآبار والعيون والأمطار.(1)

4-2-2 الموارد المعدنية:

تضم الأنبار نحو 53 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية العديدة كالذهب والفوسفات والحديد واليورانيوم والكبريت والفضة. في الثمانينات تم اكتشاف احتياطي ضخم من النفط الخام والغاز في حقل عكاش في الصحراء الغربية جنوب مدينة القائم، وفي عام 2001م اكتشفت منطقة نفطية جديدة في صحراء الأنبار وكانت الحكومة قد

[1]()http://www.livefxfeed.com/anbar/ar/?page_id=1585

وضعت خططا لحفر آبار استكشافية فيها لكن غزو العراق حال دون ذلك. ويتوقع خبراء النفط إمكانية وجود ما قد يصل إلى 300 مليار برميل من النفط الخام في صحراء الأنبار.

جدول رقم (4-1)

المعدن	احتياطات المعادن في محافظة الانبار
الفوسفات	10مليار طن
حجر الكلس	مليون طن997
الكاؤولين	مليون طن80
الدولومايت	330 مليون طن
رمال الزجاج	86 مليون طن
الحصى والرمل	232 مليون م3
القار	1750ألف م3
الحديد الرسوبي	5.84 مليون طن
الجبس	33 مليون طن

المصدر: http://www.livefxfeed.com/anbar/ar/?page_id=1585

4-2-3 الخطط المستقبلية والمشاريع الاستثمارية :

تهدف هيئة استثمار الانبار لتهيئة المناخ الملائم لإنجاح عملية الاستثمار وتنظيمها وفق قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006), مدعومة من الادارتين التشريعية والتنفيذية في المحافظة. وضمن هذا السياق قامت الهيئة بتنفيذ مشروع اعداد خارطة استثمارية متكاملة لمحافظة الأنبار.

مدة المشروع سنة واحدة ويشمل دراسة الفرص الاستثمارية الواعدة والمعلنة حاليا مع تقديم قائمة بالمشاريع المقترحة التي تكون جاذبة للمستثمرين.

يهدف مشروع اعداد الخارطة الاستثمارية إلى التالي:

التحقق من صحة جميع الدراسات والأفكار القائمة لإقامة المشاريع والتأكد فيما إذا كانت هذه المشاريع لاتزال تمثل فرص حقيقية أم لا.

اقتراح افكار المشاريع على اساس المشاورات مع القطاع العام والقطاع الخاص والجمعيات وهيئة استثمار الأنبار.

اعداد الدراسات الخاصة بمشاريع الخارطة الاستثمارية .

اعداد المواد التسويقية للدراسات مثل المطويات وكتيب يحتوي على ملخص لجميع الدراسات (دليل المستثمر) ويتم تزويد الهيئة بنسخة لطبعها من قبل الهيئة .

تحديث الخارطة الاستثمارية على الموقع الإلكتروني ومن خلاله تفتح ملفات خاصة بالمشاريع الاستثمارية وكل ما يحتاجه المستثمر للفرص الواعدة .

تنزيل احداثيات المواقع الاستثمارية على برنامج ((1). (Google Earth

4-2-4 معوقات التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار:

4-2-5 المعوقات الزراعية:

يعتبر نهر الفرات المصدر الرئيسي للري في محافظة الأنبار حيث تبلغ مساحة حوض نهر الفرات حوالي 378 الف كم2 تشكل نسبة 47% من هذه المساحة في العراق. وقد انخفضت الموارد المائية لنهر الفرات في السنوات الأخيرة بسبب مليء خزانات السدود في تركيا حيث ترتب هبوط تصريف النهر إلى 9 مليار م3 في السنة بعد ان كان تصريفه الذي يصل إلى العراق بحدود 14 مليار م(2) .3

---

[1]()http://www.livefxfeed.com/anbar/ar/?page_id=1585

[2]() حسين عبد الستار سلمان، تقرير عن السياسة المائية في العراق، وزارة الري، 1999.

اما بخصوص مياه الأمطار فان الاستفادة منها محدودة حيث أن كمية مياه الأمطار تتناقص كلما اتجهنا من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. حيث تقع محافظة الأنبار ضمن الأراضي غير مضمونة الأمطار (اقل من 350 ملم بالسنة)، لذلك فإن الجزء الأكبر من هذه المنطقة يقع تحت ظروف انتاجية غير ملائمة وخاضع لى التقلبات المتذبذبة لكميات الأمطار الساقطة سنوياً. اما المياه الجوفية فتمثل مصدرا مضافا لسد الاحتياجات المائية وخاصة في الأراضي الصحراوية وهي تشكل البديل الرئيسي للمياه السطحية. اذن فاستغلال المياه الجوفية ما زال محدودا حيث يقدر الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية بنحو 2.3 مليار م3 في منطقة الصحراء الغربية.(1)

4-2-6 معوقات الاستثمار:

تفتقر محافظة الأنبار إلى بنى تحتية فالبني التحتية بالمحافظة تكاد تكون شبه معدومة أو أنها مهترئة "وخصوصا ما يتعلق بالمواصلات والكهرباء وما يتعلق بالخدمات الأساسية، المتعلقة بالمواطن الفرد أو بأي مشروع زراعي أو صناعي كبير" فسنوات الحرب والحصار الطويلة أنهكت العراق وبنيته التحتية، إن لم تكن قد دمرته، وذلك لأن الملف الأمني يستحوذ على جزء كبير من ميزانية الحكومة المركزية والمحافظات، والذي لا يسمح لحكومة المحافظة ببناء بنية تحتية تؤهلها للانتقال إلى مشاريع استراتيجية سواء كانت صناعية أو زراعية أو أي مشاريع أخرى. ورغم هذه الظروف، تسعى حكومة المحافظة بجذب المستثمرين الأجانب والعراقيين، في أن يحصلوا على فرص استثمارية في مختلف المجالات، لا سيما أن هناك مجالات وقطاعات كثيرة للاستثمار في المحافظة، متمثلة في قطاع السكن والزراعة والسياحة أيضا، خاصة بعد التخطيط لبناء مطار دولي في المحافظة والذي يعد بدوره جاذباً للاستثمار بالمحافظة خصوصا أن موقع المحافظة يسمح بإنشاء منطقة حرة مشتركة بين الأنبار وسوريا والأردن والسعودية مع

---

[1]() وزارة الزراعة، دراسة عن الاستثمار الزراعي في اعالي الفرات والصحراء الغربية، دراسة غير منشورة، 1997م.

العلم بأن هناك تعاون في المجال النفطي بين الأنبار وسوريا وتوجد لجنة للطاقة تشترك فيها سوريا والعراق وتركيا وإيران.(1)

ان تردي الأوضاع الأمنية في الأنبار، يثير التساؤل عن مدى واقعية وإمكانية تنفيذ الخطط والأفكار وترجمتها على أرض الواقع في ظل الوضع الراهن في العراق والمنطقة عامة. وفي سبيل تشجيع المستثمرين للقدوم والاستثمار في الأنبار، تعهدت حكومة المحافظة بأن تعمل على توفير الأمن والاستقرار والحماية للمستثمرين وأن يصبح الوضع أفضل خلال فترة قريبة تأسياً بتجربة إقليم كردستان الذي بات يعتبر ملاذا آمنا للاستثمارات الأجنبية، بعد ان واجهت سلطات الإقليم ولسنوات مشاكل كثيرة لحين ما تم إقناع المستثمر الأجنبي وحتى الوطني في بغداد لكي ينتقل بأمواله إلى إقليم كردستان.. ففي التسعينات والسنوات الأولى بعد سقوط نظام صدام عام 2003) لم تكن هناك أي شركة أجنبية في الإقليم، وبدأت الاستثمارات بالتدفق بعد عام 2005.(2)

إلى جانب الأمن وغياب المناخ الاستثماري، يعتبر الفساد المستشري في المحافظة، كما في باقي أنحاء البلاد، معوقا أساسيا لقدوم الشركات والاستثمارات وخاصة الأجنبية منها. وتشكل مكافحة الفساد تحديا كبيرا للحكومة المركزية في المحافظة، والتي تسعى جاهدة لتحسين صورتها لتشجيع المستثمرين وإقناعهم بالمشاركة والاستثمار في المشاريع وخاصة الضخمة منها.

---

[1]()عارف جابو، الأنبار حوافز ومشاريع ضخمة. https://p.dw.com/p/1AUEN

[2]()عارف جابو، مصدر سابق.

شكل(1/4): يوضح الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار

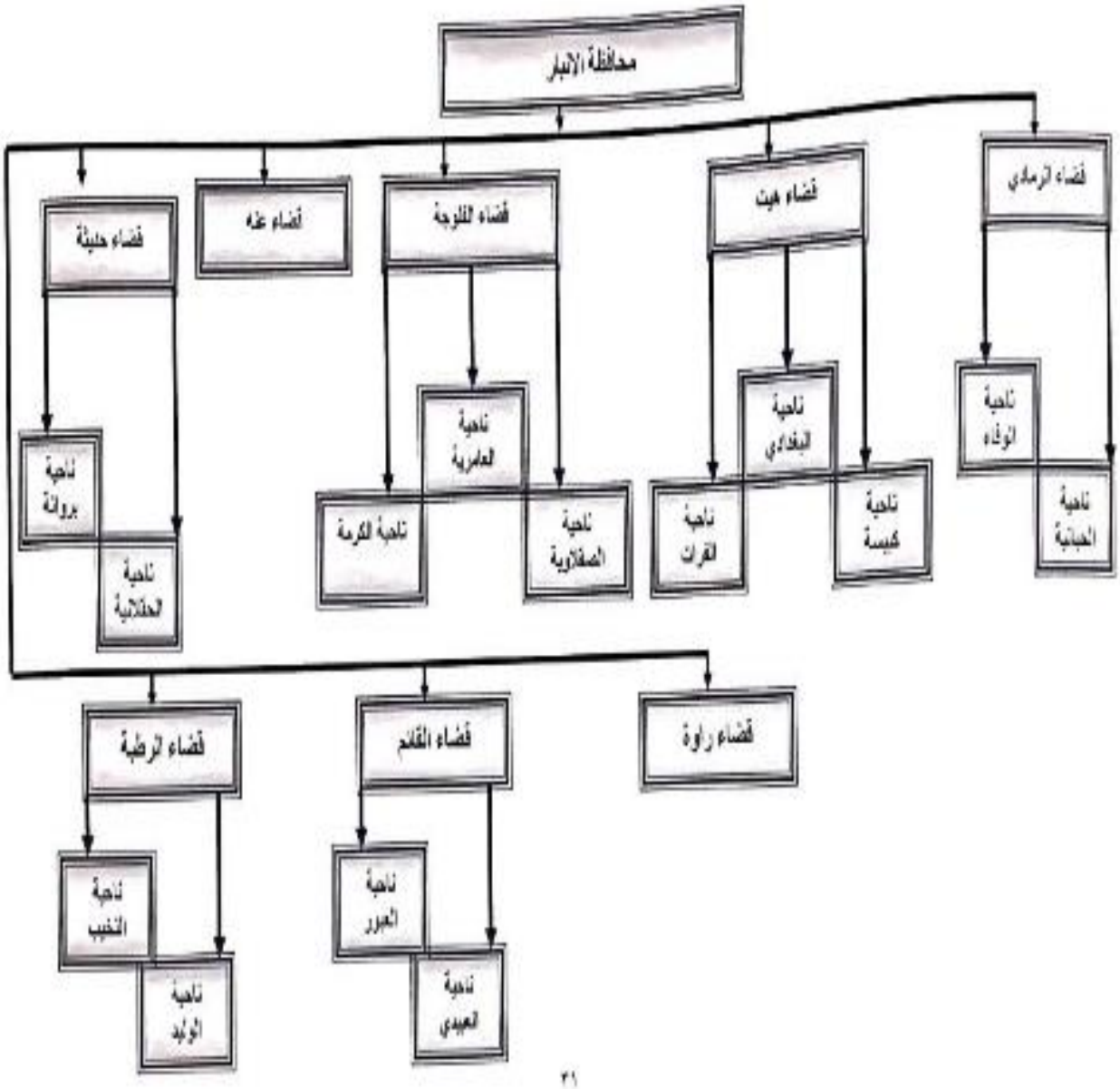

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية تخطيط الأنبار، الإحصائية السنوية لعام 2019م، ص31

المبحث الثاني

أهم المؤشرات الاقتصادية بالعراق

4-3-1 التضخم

غالباً ما يعرف التضخم بأنه ارتفاع معدل الاسعار، اي انخفاض قيمة الوحدة النقدية أو هو الارتفاع المستمر في الاسعار. قد اشار الكثيرين إلى ان (التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا تؤدي فيه أية زيادة اضافية في مجموع الطلب الى زيادة اضافية في الانتاج). وبشكل عام وعلى الرغم من اختلاف تعاريف التضخم وأشكاله وأسبابه، يبقى التضخم ظاهرة نقودية اكثر من أي وصف آخر. ويتطلب السيطرة عليه بالمقابل السيطرة على عرض النقود بحيث ينمو بمعدل يتسق مع نمو الطلب عليها وعند اسعار مستقرة.

ويشهد الاقتصاد العراقي تضخماً خطيراً غير مسبوق استناداً إلى مجمل التقارير الصحفية وخلاصة الندوات والدراسات الاقتصادية المتعلقة في هذا الجانب فضلاً عن الحقائق الملموسة على الأرض فقد انخفضت القيمة الحقيقية للنقود في السوق العراقية بشكل لافت للنظر، ولم تعد كميات كبيرة منها كافية لشراء سلعة أو خدمة بسيطة، لدرجة اصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والبضائع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في ارتفاع اسعارها.[1]

وتتضارب نسب التضخم المعلن عنها في العراق ما بين ما يعلنه الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وما يلمسه المواطن العادي على أرض الواقع. ويشير تقرير شهر آب 2006 للتضخم الذي انجزه

---

[1]() كمال البصري ضعف الاداء الاقتصادي، مقال منشور، 2009م، ص1.

أو هو الارتفاع المستمر في الاسعار. قد اشار الكثيرين إلى ان (التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا تؤدي فيه أية زيادة اضافية في مجموع الطلب الى زيادة اضافية في الانتاج). وبشكل عام وعلى الرغم من اختلاف تعاريف التضخم وأشكاله وأسبابه، يبقى التضخم ظاهرة نقودية اكثر من أي وصف آخر. ويتطلب السيطرة عليه بالمقابل السيطرة على عرض النقود بحيث ينمو بمعدل يتسق مع نمو الطلب عليها وعند اسعار مستقرة.

ويشهد الاقتصاد العراقي تضخماً خطيراً غير مسبوق استناداً إلى مجمل التقارير الصحفية وخلاصة الندوات والدراسات الاقتصادية المتعلقة في هذا الجانب فضلاً عن الحقائق الملموسة على الأرض فقد انخفضت القيمة الحقيقية للنقود في السوق العراقية بشكل لافت للنظر، ولم تعد كميات كبيرة منها كافية لشراء سلعة أو خدمة بسيطة، لدرجة اصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والبضائع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في ارتفاع اسعارها.[1]

وتتضارب نسب التضخم المعلن عنها في العراق ما بين ما يعلنه الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وما يلمسه المواطن العادي على أرض الواقع. ويشير تقرير شهر آب 2006 للتضخم الذي انجزه الانتاج). وبشكل عام وعلى الرغم من اختلاف تعاريف التضخم وأشكاله وأسبابه، يبقى التضخم ظاهرة نقودية اكثر من أي وصف آخر. ويتطلب السيطرة عليه بالمقابل السيطرة على عرض النقود بحيث ينمو بمعدل يتسق مع نمو الطلب عليها وعند اسعار مستقرة.

[1]() كمال البصري ضعف الاداء الاقتصادي، مقال منشور، 2009م، ص1.

ويشهد الاقتصاد العراقي تضخماً خطيراً غير مسبوق استناداً إلى مجمل التقارير الصحفية وخلاصة الندوات والدراسات الاقتصادية المتعلقة في هذا الجانب فضلاً عن الحقائق الملموسة على الأرض فقد انخفضت القيمة الحقيقية للنقود في السوق العراقية بشكل لافت للنظر، ولم تعد كميات كبيرة منها كافية لشراء سلعة أو خدمة بسيطة، لدرجة اصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والبضائع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في ارتفاع اسعارها.(1)

وتتضارب نسب التضخم المعلن عنها في العراق ما بين ما يعلنه الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وما يلمسه المواطن العادي على أرض الواقع. ويشير تقرير شهر آب 2006 للتضخم الذي انجزه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى ان مؤشر التضخم لهذا الشهر قد ارتفع مقارنة بشهر تموز للعام نفسه.(2)

---

[1]() كمال البصري ضعف الاداء الاقتصادي، مقال منشور، 2009م، ص1.

[2]() المرجع السابق، ص3.

جدول(2/4): تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

الصنف	2005	2006
المواد الغذائية	61%	39.7%
الدخان	0.1%	12.8%
والمشروبات	1.5%	26.7%
الاقمشة والملابس والاحذية	0.8%	14.2%
الاثاث	57.8%	321.8%
الوقود والاضاءة	20.8%	235.8%
النقل والمواصلات	7.0%	22.6%
الخدمات الطبية والادوية	3.3%	37.5%
سلع وخدمات متنوعة	0.7%	34.7%

المصدر: وزارة التخطيط

كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (51.1%) وقد كان ذلك حصيلة ارتفاع الرقم القياسي لجميع المجاميع السلفية. علما ان الانفاق على هذه المجموعة يشكل 100% من مجموع الانفاق الاستهلاكي العائلي، فضلا عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي خلال الفترة من اب/2005 ولغاية اب/ 2006 بنسبة 67.6% وذلك نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لجميع المجاميع السلعية الوارد ذكرها اعلاه بنسب ارتفاع يوضحها الجدول (1/3).(1)

[1]() كمال عبد حامد آل زارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، بحث منشور ، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 12، ص26.

4-3 -2أسباب التدهور الاقتصادي في العراق:

تعود ظاهرة التضخم في العراق إلى اسباب عديدة اغلبها تاريخي، فالتضخم ليس بظاهرة حديثة، وانما تعود أسبابه بمجملها إلى تدهور الاقتصاد العراقي بشكل عام في فترة ما قبل سقوط النظام السابق في العام 2003. وتتلخص عوامل التدهور بما يلي:

. اعتماد الاقتصاد العراقي كلياً على واردات بيع النفط في الانفاق العام، لاسيما بعد فشل اغلب المشاريع الصناعية الانتاجية بسبب سوء التخطيط والادارة وعدم وجود خطط مستقبلية للصناعة، وانزواء الانتاج الزراعي المحلي، واصبح العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية كالحبوب والفواكه بدلاً من تصديرها.

. الغى الاقتصاد الموجه من قبل الدولة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مماجعل منه قطاعاً هشاً ضعيفاً يفتقد الى الخبرة والممارسة قياساً بما تتصف به القطاعات الخاصة في الدول الأخرى. وهذا ما افقد الاقتصاد العراقي أحد ركائزه المهمة في انعاش العملية الاقتصادية في العراق، فضلاً عن ان القطاع العام كان بيئة صالحة لانتشار الفساد المالي والاداري وقلة الانتاج ورداءة النوعية بشكل عام. (1)

. الأزمات السياسية والعسكرية التي مرّ بها العراق بدءاً بالحرب العراقية الايرانية وانتهاء بحرب الخليج الثانية مروراً بكارثة غزو الكويت، وتعرضه للحصار الاقتصادي مما أصاب الميزانية العامة للبلاد بعجز كبير، وترافق هذا مع ازدياد حجم الديون الخارجية ومبالغ تعويضات الحرب.

. الدمار الذي لحق بالبنى التحتية العراقية نتيجة للحروب المتلاحقة، فقد تسببت تلك الحروب بتدمير الكثير من المصانع الانتاجية ومحطات الكهرباء والوقود ومخازن الحبوب والمياه والطرق والجسور والمؤسسات الصحية والتعليمية والخدمية، وهي بنى

[1]()كمال عبد حامد آل زارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، مرجع سابق، ص29.

مازالت تحتاج الكثير من الأموال الطائلة لإعادتها للخدمة في الوقت الحاضر، فضلاً عن أنها شكلت عائقاً امام مشاريع ومحاولات التنمية سابقاً.(1)

. انتشار البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بشكل متصاعد قبل سقوط النظام وبعده، فضلاً عن أن الشريحة الكبرى من العاطلين وحتى بعض العاملين، هي شريحة غير ماهرة تفتقد إلى العديد من الخبرات الفنية والتقنية التي تتطلبها المشاريع الانتاجية الحديثة، لاسيما بعد دخول الأجهزة التي تعتمد على تقنية البرمجة والمعلومات في الانتاج.(2)

4-3 -3أسباب التضخم في العراق:

هناك أسباب عديدة تجعل من ظاهرة التضخم في العراق، ظاهرة ملزمة ومواكبة وعصية على المعالجة في الاقتصاد العراقي، وابرز هذه الأسباب.

- تعطّلالعديدمنالمرافقالاقتصادية.
- شحةمصادرالطاقةوارتفاعأسعارها،إذشهدعاما 2005، 2006 ارتفاعاكبيرافيأسعارالمشتقاتالنفطية،الأمرالذيأسهمبتصاعدجوهريفيالمستوىالعاملللأسعار وبخاصة في عام 2006، إذ وصلت نسبة الزيادة في الأسعار حوالي (53%) وهي الأعلى خلال سنوات البحث.
- ارتفاعمستوياتالمرتباتوالأجورلمنتسبيالدولة،وكذلكالمدفوعاتالنقدية (شبكةالحمايةالاجتماعية)،وهذاماأسهمفيرفعمستوىالطلبالكليفيالاقتصاد. (3)

---

[1]() د. قيس النوري ، و عبد المنعم الحسني ، النظريات الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 2000 ، ص 30-31 .

[2]() نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجاً) دراسة تحليلية مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 2005، ص748.

[3]() المرجع السابق، ص 749.

4-3-4 الضرائب والاستيراد:

تشهد الأسواق العراقية تدفقاً لم يشهد له مثيل في السلع والبضائع والأجهزة والمكائن المختلفة، وتتصف جميعها برداءة النوعية وانخفاض المتانة والمقاومة، وهو مايثقل دخل المواطن العراقي، ويجعله دائم الشراء لهذه البضائع الشديدة الاندثار والعطل. فضلاً عن ان مثل هذا التدفق في السلع والبضائع المستوردة يجب ان يقابله اقتطاع ضريبي مقنن ودقيق، يمكن من خلاله السيطرة على سوق العملة وتداولها والحدّ من هبوط قدرتها الشرائية. لكننا بالمقابل نرى ان الحكومة قد سارعت الى فرض الضرائب على موظفيها وجبايتها بدقة تاركة كبار المستوردين والتجار الآخرين بعيداً عن التحاسب الضريبي. (1)

- المشاكلالأمنيةالتيعانىمنهاالعراقفيالسنواتالأخيرة،ومارافقهامنتصاعدفيالتكاليف،فبالإضافةإلىت كاليفالحماياتالأمنيةالباهظة،أسهمضعفالأمن،بالتضافرمعتصاعدأسعارالمشتقاتالنفطية، في زيادة أسعار النقل وتنامي في تكاليف الإنتاج. كما يثقل هذا الانفلات ميزانية الدولة بما يتطلبه من انفاق على عمليات تدريب وتسليح القوات العسكرية العراقية، ويحملها كذلك اعباء الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها المنشآت العراقية المختلفة كافة.
- تزايد درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، فبالإضافة إلى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الرئيسة على صادرات النفط الخام، يلاحظ أيضا تنامي الاستيراد ولمختلف أنواع السلع لتغطية متطلبات السوق، وهذا ما جعل العراق عرضة للتضخم النقدي المستورد.(2)

وجود خلل في بنية الهيكل الاقتصادي والذي تجسده نسبة عالية من البطالة المقنعة، إذ تشير إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود خلل في إنتاجية القوة العاملة،

---

[1]() عدنان حسين يونس، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة 1986-1996، المؤتمر العلمي الضريبي الأول، بغداد، 2001، ص37.

[2]() سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي، إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، 2003-2001.

فيشكل القطاع النفطي (10%) من قوة العمل ويسهم بإنتاج (64%) من الناتج المحلي، في حين تمثل القوة العاملة (66%) من قطاع الخدمات، تسهم فقط بنسبة (29%) من الناتج المحلي الإجمالي، وينطبق الأمر نفسه على قطاعي الزراعة والصناعة، إذ تنخفض الإنتاجية إلى مستويات متدنية، وهذا الخلل الهيكلي ينعكس جليا في عدم التوازن بين سوق السلع والخدمات من ناحية والسوق النقدي من ناحية ثانية. (1)

3-4 -5لأزمات المتشابكة:

يشهد العراق ازمات متلاحقة ومتشابكة ترهق اقتصاده وماليته وموارده العامة. كأزمة الوقود والكهرباء والماء وهي ازمات لم تحل حتى الآن بصورة موضوعية شاملة، اذ بقيت حلولها حتى الآن مؤقتة وشكلية، ولم تمس هذه الحلول الجذور الحقيقية لهذه الأزمات، على الرغم من انها كلفت ميزانية الدولة ارقاماً كبيرة. فضلاً عن تلاعبها بأمن المواطن واستقراره وتفاؤله بالمستقبل المنتظر.(2)

3-4 -6انتشار الفساد المالي والاداري:

في معظم أروقة الدولة. وعجز الأجهزة الرقابية عن ملاحقة المفسدين، واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم. وهذا ماجعل المال العام عرضة للسلب والنهب من قبل افراد وجماعات مختلفة لعدم وجود قوانين رادعة واجراءات صارمة تتخذ بحقهم. وهو ما انعكس بشكل واضح في فشل مشاريع التنمية الجديدة وهشاشتها مادياً وبشرياً.(3)

3-4 -7وجود الاقتصاد الخفي:

وهو مجمل العمليات الاقتصادية التي تدور في الخفاء بعيداً عن انظار الدولة وسجلاتها الرسمية، كعمليات تهريب العملة والآثار والوقود والمخدرات والاسلحة وغيرها، بالإضافة الى الأموال المستخدمة في دعم الحركات والأحزاب السياسية، وهو اقتصاد

---

[1]() فلاح خلف الربيعي، تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2008.

[2]() د. ابراهيم موسى الورد، التضخم في العراق اسبابا وآثارا ومعالجات، مقال منشور، 2006.

[3]() شمخي جبر، الفساد الإداري-المفهوم الآثار، جريدة الصباح، العدد 1090 لسنة 2007م.

غير خاضع لإجراءات السياسات النقدية والاقتصادية للدولة، بل تكون أطرافه بالضرورة أحد عوامل هدم الاقتصاد العراقي.(1)

4-3 -8انعدام الثقافة الاقتصادية

وهي سمة تتصف بها اغلب شرائح الشعب العراقي من خلال ابتعادها عن ترشيد استهلاكها اليومي للطاقة، والادخار، والتأمين على الحياة وما الى ذلك من عمليات تامين المستقبل، فاغلب هذه الشرائح سباقة لشراء ما تعرضه الاسواق من سلع وبضائع وخدمات، على الرغم من ارتفاع ثمن هذه السلع وقلة كفاءتها وهو ما جعل العملة تفقد قيمتها الشرائية يوما بعد آخر.(2)

مؤشرات تضخم الاسعار

لقد أوضحت الكثير من الدراسات ان معدلات التضخم في العراق قبل العام 1980 كانت معتدلة، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 5% للمدة من 1960- 1968. (3)

ونتيجة لارتفاع وتائر التنمية الاقتصادية في العراق وتأميم النفط وتصحيح اسعاره فقد شهدت المدة بعد عام 1968 زيادة في عرض النقد من 32.5 مليون دينار عام 1972 الى 139.8 مليون دينار عام 1974.وحتى انتهاء الحرب العراقية – الايرانية في عام 1988 فقد اتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الارتفاع طيلة المدة من (112.8%) عام 1971 الى (397.3%) عام 1988، مسجلا في ذلك معدلاً سنوياً بلغ 11.3% وهكذا ارتفع عرض النقد من (625.6) مليون دينار عام 1975 الى نحو (2650.2) مليون دينار وبمتوسط نحو بلغ (29%).(4)

---

[1]() المصدر نفسه.

[2]() زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990-2013، بحث منشور، جامعة البصرة، ص97.

[3]() التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي 2017

[4]() المصدر السابق.

لقد كانت هناك صورة من الارتباط التلقائي بين عمليات الانفاق الجاري والاستثماري، وخلق النقود الوطنية ذات الاصل النفطي، ما ترتب عليه اثر توسعي في المعروض النقدي بشكل عام والعملة في التداول بشكل خاص، واستمر عرض النقود بالارتفاع من 5و3645 مليون دينار عام 1981 الى 7و8316 مليون دينار عام 1987 بمتوسط نمو سنوي بلغ ((7و18%)).اما بعد العام 1990، ونتيجة للحصار الاقتصادي وما احاط به من ظروف. فان نسب فائض الطلب الى المعروض السلعي قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6و115%. وازداد عرض النقد من (24670) مليون دينار عام 1991 الى مايقارب ((298189)) مليون دينار عام 2003 اي بنسب نمو سنوي مركب بلغت نحو ((3و44%)) في حين لم ينمُ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الا بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 8و10%) ويعني ذلك ان الضغط التضخمي خلال المدة ((1991 – 2003)) كان بمعدل 5و33% وهي نسبة كبيرة بالتأكيد.(1)

3-4 -9البطالة

3-4 -10مشكلة البطالة في العراق:

إن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء البطالة في غالبية الدول العربية ومنها العراق من حيث نشأتها هي أنها كانت نتيجة مخاض لاقتصادات تعاني من اختلالات هيكلية أدت إلى أن يكون الاقتصاد العراقي ريعياً يعتمد على استخراج سلعة طبيعية استراتيجية واحدة وهي (النفط) وتصديرها التي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية ولسنوات متلاحقة, وقد تركت هذه الحالة آثارا سلبية على الاقتصاد المحلي, ولم يعد القطاع العام مؤهلاً وكافياً لاستيعاب قوة العمل الجديدة, خصوصاً من الخريجين الجدد, إضافة إلى ما رافق ذلك من تراجع في القوة الشرائية للنقود, وتضخم مفرط لم يشهده

[1]()تقرير البنك المركزي العراقي، 2017م.

الاقتصاد العراقي سابقا, لذلك بدأت تطفو على السطح مشكلة (البطالة) في العراق بمجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل والتحديات في مقدمتها التوجهات غير الصحيحة للسياسات الاقتصادية التي اعتمدها النظام السابق التي انصبت حول الآتي :(1)

- إهمالالقطاعاتالإنتاجية.
- تسخيرالإيراداتالنفطيةلتمويلالحروب.
- تبنيالسياساتالنقدية والمالية التوسعية وتمويل العجز في الميزانية عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور مستويات المعيشة.
- تخفيضالإنفاقعلىقطاعاتالتعليموالصحة,

مماترتبعلىذلكانخفاضفيكفاءةالتعليموازديادمعدلاتالتسربالمدرسيوتدهور إنتاجية رأس المال البشري وتعرض فرص التشغيل إلى أضرار فادحة.

- استفحالحالةالركودالاقتصاديوتراجعالأداءالاقتصادي,

مماأدىإلىانحسارالطلبعلىالأيديالعاملةالأمرالذيشكلبدورهخطراًهددالعمليةالاقتصاديةبمجملها.

- تعرضأغلبالمشاريعالإنتاجية العامة والخاصة إلى خسائر مما تسبب في تسريح العاملين في هذه القطاعات .
- فشلبرامجالتنميةفيالعنايةبالجانبالاجتماعيبالقدرالمناسب.
- تراجعقدرةالقوانينالمحفزةعلىالاستثمارفيتوليدفرصعملبالقدرالكافي .
- تراجعدورالدولةفيإيجادفرصعملفيمؤسسات الدولة ومرافقها العامة وانسجامها تدريجياً في ميدان الإنتاج.
- الحروبالتيخاضهاالعراقفيالعقودالمنصرمة, والحصارالاقتصاديالدوليالشاملعلىالعراق, أدتإلىتراجعالاستثماراتبشكلكبير, خصوصاًأنالاموالالمتكنتوجهنحوخلقطاقاتإنتاجيةالتشغيل.(1)

---

10 كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق، الواقع- الاثار - اليات التولد وسبل المعالجة، بحث منشور، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ، 2011، ص1.

- الفسادالماليوالاداريالذيانتشرفيغالبيةمؤسساتالدولة.
- غيابالتنسيقبينالتعليمومخرجاتهوسوقالعمل,

حيثإنالعلاقةبينالتعليموسوقالعملليستعدديةوبحسبالنوعية,

منناحيةالجودةونوعالمناهجالدراسية, وإنماهيعلاقةمتحركة (ديناميكية)؛ لأنه يفترض مستقبلاً أن حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم والازدهار, وليس التراجع والركود, والملاحظ في نظام التعليم العالي في العراق وجود نسبة عالية من الكليات الإنسانية على حساب الكليات العلمية التي تؤهل الخريجين لوظيفة علمية إنتاجيه, ففي كليات الآداب والتربية مثلا هناك أقسام تخرج سنوياً آلاف الطلبة يضافون إلى جيش البطالة (2), ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعض الأُمور, أدت إلى استفحال مشكلة البطالة في العراق حتى بعد عام 2003 منها: شيوع الأعمال الإرهابية والتخريبية التي عطلت الكثير من الأعمال والعاملين, وأدت في الوقت نفس إلى اضطراب المناخ الاستثماري في العراق ، حيث لم يعد مشجعا للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء بفعل غياب متطلبات الأمن والاستقرار, إضافة إلى ذلك لم تكن العملية الاستثمارية موجهة بشكل صحيح، ولا توجد مشاريع كافية لجذب العاطلين عن العمل. (3)

4-3 -11عوامل البطالة في العراق:

4-3 -12-1 الجوانب الاقتصادية: _

---

10 عبد الحسين العنبكي, أثر النقد الأجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية, 1997، ص157.

20 عبد الجبار عبود الحلفي , الاقتصاد العراقي :النفط ــ الاختلال الهيكلي ـ البطالة , سلسلة كتب مركز العراق للدراسات, العدد 30, مركز العراق للدراسات, جامعة البصرة, 2008, ص 85

30 كامل علاوي كاظم ، مرجع سابق ، ص13.

- تهميشجزءمهممنقوةالعملالعراقية،ووضعهاخارجالعمليةالاقتصاديةوهذاتبديدلأحدمصادرالثروة فيالعراق،ويمثلهذاالهدرضياعالإنتاجوالدخل الذي يمكن أن يتحقق فيما لو تم استغلال هذه الامكانيات فضلاً عن تراجع أو تآكل في قيمة رأس المال البشري ، نتيجة لفقدان المعارف أو المهارات التي اكتسبوها طيلة فترة دراستهم ، وأن إعادة التأهيل لهذه القوى التي حرمت من فرصتها في العمل يتطلب تكاليف إضافية .(1)
- ضعفمستوىالنشاطالاستثماري،والإنتاجيوتراجعالنموفيقطاعاتالصناعةوالزراعةوالتجارةوالخدما ت،وتخلفالبنيانالاقتصاديوهياكلالإنتاجمعتزايدهيمنةالقطاعالنفطيعلىمجملالنشاطالاقتصادي، وقدأدىذلكإلىانخفاضالانتاجالفعليعنالانتاجالمحتمل وزيادة فجوة الإنتاج .
- زيادةنسبةالفقرالمدقعإلى 70% منإجماليالسكانفيفترةالتسعيناتثمانخفضإلىالنصفبعدذلك،بسببتدهورمستوىالمعيشةمماأدىإلىتدني مستوىالرفاهيةالاقتصاديةلوجودعلاقةعكسيةبينمستوىالرفاهيةومعدلاتالبطالة . (2)
- تؤكدالمصادرالعلميةومنظمةالعملالعربيةإلىارتفاعمعدلاتالبطالةبنسبة 1% تنجمعنهاخسارةفيالناتجالإجماليالمحليبمعدل 2,5 % أينحو (23) مليارديناراعراقي،وهومايعنيأننسبةالبطالة 28,1 % سترفعمنالخسائرالتييتعرضلهاالاقتصادالعراقيبمقدار (254) مليار دينار عراقي وهذا المبلغ يمكن أن يوفر فرصة عمل لنحو (1,16) مليون عراقي . (3)

اعتمد الباحث على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية لعام 1997 والبالغ (904,573,6) مليون دينار عراقي .

4-3 -12-2 الجوانب الاجتماعية:

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001

[2] د. معن خليل عمر , نحو نظرية عربية في علم الاجتماع , الإمارات العربية المتحدة , سلسلة الدراسات الاجتماعية . مطابع البيان التجارية , ط1, 1989. ص165.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سابق، 2001

- زيادةنسبةالرسوب والتسرب من جميع المراحل الدراسية ، بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمستلزمات الدراسة، فضلاً عن صعوبة توفر الدخل اللازم لإبقائهم وأسرهم على قيد الحياة ، وقد بلغ عدد الطلبة الذي تركوا الدراسة في المدارس الابتدائية للعام (2007- 2008) نحو (53433) طالب أي بنسبة (12,8%) من إجمالي طلبة المرحلة الابتدائية، أما بالنسبة للطلبة الراسبين في المرحلة الابتدائية للعام الدراسي (2006_ 2007) ، فقد بلغ عددهم (598516/ طالب) أي بنسبة 74,3% من إجمالي الطلبة ، وأن نسبة الأمية في العراق تزايدت حتى وصلت إلى 25% ، بعد أن تمكن العراق من احتلال الموقع الأول في برنامج القضاء على الأُمية بحسب شهادة المنظمات الدولية . (1)
- تزايدالأوضاعالشاذةالمتمثلةبتعاطيالمخدراتوالسرقةوالاغتصابوجرائمالقتل،وقدأشارتنتائجإحدىدراساتإلىارتفاعنسبةالبطالةبمعدل 1% يؤديإلىزيادةجرائم القتل بنسبة 6,7% ، وجرائم العنف بنسبة 3,4% ، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2,4%. (2)
- تؤديالبطالةالىانخفاضأواصرالروابطالتييحملهاالانسانتجاهالمؤسساتالرسميةوالانظمةوالقيمالاجتماعيةالسائدةفيالمجتمع . كماانهاتحدمنفعاليةسلطة الاسرة، بحيث لا تستطيع ان تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.
- إناستمرارالبطالةومايرافقهامنحرمانومعاناةكثيراًمايصيبالفردبالاكتئابإذارتفعتمعدلاتالاكتئاب، فبلغتنسبتها 3% منحجمالقوىالعاملةلعام2006.(3) وأن الحالة النفسية المتردية للعاطلين ، تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض، وحالات الإعياء البدني .

---

1) المجموعة الاحصائية للأعوام 2008_ 2009 الصادرة من الجهاز المركز للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات

2) جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت ، http66 /.Htmi .7837t17vbfi26 k_com

3) د.عبد الجبار عبود الحلفي ،البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب ،مجلة البحوث الاقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 43، 44 السنة2 ,ص 6, 2008.

- تدهورالمستوىالصحي،ونقصالأدوية،وبقيةالمستلزمات،وعدممواكبةالتطوراتالعلميةالحاصلةفي المجالالطبي) ،هجرةالعديدمنالكفاءاتالطبيةوانتشاربعضالأمراضالمتوطنة في الوقت الذي يعد فيه العراق من الدول التي تمكنت من القضاء على هذه الأمراض.
- ساعدتالبطالةعلىجعلالهجرةوالسفرإلىالخارجحلماًيراودالكثيرمنالشباب،فضلاًعنأصحابالكفاءات والمواهبالممتازةبهدفتأمينالمستوىالأمنمنالعيشلهمولعوائلهم .

– تؤدي البطالة إلى عزوف الشباب عن الزواج ؛ بسبب عدم وجود مصدر رزق يمكن أن يغطي النفقات التي بتطلبها الزواج. (1)

4-3-12-3 الجوانب الأمنية:

- تؤديالبطالةإلىحالةمنعدمالاستقرارالسياسيللبلدانالتيتتفاقمفيها , لأنالاستقرارالسياسيمرهونبقدرةالدولةعلىخلق فرص عمل .
- انقطاعالدخليعنيصعوبةالحياة؛نتيجةلعجزالإنسانعنتلبيةحاجاتهوحاجاتأُسرتهالضرورية،ممايتر تبعليهالجنوحإلىالجرائم،والانخراطفيمنظماتالارهابالتيتقدملهالإغراءات،وتدفعهباتجاهالانتقامم نمجتمعه.
- عندمايكونالمتعطلغيرقادر على الإنفاق على نفسه أو من يعيله ، سوف يزداد شعوره بخيبة الأمل والاحباط وتسوء حالته النفسية ، وقد يدفعه ذلك إلى الاعتداء على نفسه أو على الغير من الأفراد أو على الممتلكات العامة والخاصة .

4-3 -13البطالة في الاقتصاد العراقي والمعالجات المقترحة :

4-3 -13-1 واقع البطالة في الاقتصاد العراقي :

مما تجدر الإشارة إليه أن غالبية الإحصائيات تشير إلى أن الأفراد العاطلين عن العمل في العراق هم من الفئة العمرية (15-29) ثم تقل هذه النسبة تدريجياً في الفئات

---

[10] جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت ، http66 ./ Htmi. 17837t26vbfi k_com..

العمرية اللاحقة, ويمكن استعراض معدلات البطالة بحسب الفئات العمرية في العراق (انظر جدول رقم (1) في الملاحق)

بصورة عامة يمكن القول إن نسبة العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان يعد مؤشراً على قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل جديدة ، وتشير الإحصائيات إلى نسبة العاملين من قوة العمل هي (25,8%) ، وهذه النسبة منخفضة في كل حضرٍ من المركز والأطراف مقارنة مع الريف ويعود السبب في انخفاض معدلات المشاركة للأُناث في المناطق الحضرية وارتفاعها النسبي في الريف (انظر جدول رقم (2) في الملاحق).

يمكن أن يتأثر معدل النشاط الاقتصادي للأُناث بالحالة الزوجية وعدد الأطفال لديها حيث يلاحظ أن نسب ربات البيوت تشكل (20,7%) من مجموع السكان الكلي ، في حين أن نسبة العاملين من السكان (25,8%)، ويلاحظ أن نسب ربات البيوت تكون عالية جداً عندما يكون حجم الأسرة صغيراً (1– 2) فرد و(3–4) فرد مع العلم أن نسبة (97,6%) من ربات البيوت يعتمدن في مورد عيشهن على الأهل ونسبة (1%) فقط منهن يعتمدن على الراتب التقاعدي .(1)

وتشير نتائج الاحصائيات أيضاً إلى أن ما نسبتهم (69,7%) من العاملين يعملون في القطاع الخاص وبالدرجة الاولى في فئة السكان الشباب عند الفئة العمرية (15–19)، وترتفع نسبة العاملين الشباب في الفئة العمرية نفسها لدى الأسرة من دون أجر التي أكثر ما يشكلها النساء العاملات (2). (انظر جدول رقم (3) و (4) في الملاحق)

ثانياً: أنواع البطالة في الاقتصاد العراقي :

إن البطالة التي انتشرت في جسد الاقتصاد العراقي أخذت في الواقع أنواعاً متعددةً لكن معظمها كانت (بطالة هيكلية)، وهي أشد حدة من الأنواع الأخرى، وقد امتدت لمدة

---

[10] وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,ص17.

[20] وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المصدر السابق، ص17.

زمنية أطول بحسب ما ذُكر سابقاً، فإن هذا النوع ينتج أساسا؛ بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي وهذه الاسباب شكلت بمجموعها واقع البطالة في الاقتصاد العراقي.

وهذه البطالة كانت ناتجة في أغلب الأحوال من فيض في الأيدي العاملة الفنية، ومما تجدر الإشارة إليه بأن البطالة الهيكلية لا يمكن استئصالها بصورة كاملة من سوق العمل, حيث أنه لابد من وجود حد أدنى للبطالة لأن تخفيض معدل البطالة الإجمالي إلى الصفر هو أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات وقد يكون غير مرغوب فيه؛ لأنه يعني عمليا تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل إلى آخر أو أن يقبلوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلاً من السعي إلى الحصول على أفضل الفرص تعرفها بأنها الفرص التي تحقق أعلى إنتاجية وأفضل أجر .(1)

ومن ناحية أخرى , يمكن القول إن البطالة الهيكلية في الاقتصاد العراقي كانت ناجمة عن الأسباب الآتية:

- تلكؤقطاعاتالإنتاجالرئيسة،وخصوصاًالزراعةوالصناعةالتحويليةومعظمالأنشطةالخدمية.
- التحولفيأنماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل.
- سيادةالعاملالموضوعيالمرتبطبطبيعةالعملالتيتتطورتلقائياًبسرعةأكبرمنالتطورفينظامالتعليموال تدريب,

وهذاالأمرترتبعليهاختلالالعلاقةبينالشروطالمطلوبةفيسوقالعملوالمؤهلاتالمعروضةمنمخرجاتال نظام التعليمي.

---

10 نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف ,الاقتصاد الكلي , مبادئ وتطبيقات , (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع , 2006)، ص 250 .

انتشر نوع آخر من البطالة الانكماشية وهي بطالة متجددة ناتجة عن الكساد والانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة, إن الظروف المستجدة والتغيرات الاقتصادية التي توالت على الاقتصاد العراقي قد ألقت بظلالها على أداء السياسات الاقتصادية، وأن طول مدة الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات من القرن العشرين قد أسهم في ظهور هذا النوع من البطالة حيث توقفت العديد من المشاريع المختلفة وفي السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين حيث كان وقوف هذه المشاريع بسبب المنافسة الشديدة بين منتجاتها والمنتجات المستوردة على مستوى الأسعار والجودة والنوعية بعد رفع القيود والضرائب على السلع والمنتجات المستوردة مما أسهم في تسريح العديد من العمال وأصبحوا في عداد العاطلين عن العمل .

هناك(البطالة الاحتكاكية) وهذا النوع ينشأ لعدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والأفراد العاطلين عن العمل فقد تكون فرص العمل شاغرة بحاجة إلى أفراد ذوي مؤهلات خاصة وليس من العاطلين, وفي العراق يوجد هذا النوع من البطالة منذ مدة طويلة والناتجة عن سوء توزيع قوة العمل الذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بأقرانه من دول أخرى أي إن إنتاج الفرد أدنى من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه . (1)

أما (البطالة المقنعة) فإن هذا النوع وجد في الاقتصاد العراقي بفعل الترهلات التي أصابت الجسد الإداري وسوء توزيع العمل على وفق الحاجات الأساسية المطلوبة, وهذا النوع وجد البيئة المناسبة في الاقتصاد العراقي بعد أن تم حل العديد من المؤسسات والمشاريع وتوقف عدد من المشاريع للقطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين إلى التوجه نحو مؤسسات القطاع العام التي تعاني أصلاً من فائض في قوة العمل للوصول إلى فرص عمل خاصة بعد ارتفاع مستوى الرواتب للعاملين في مؤسسات الدولة .(2)

---

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ،العدد 226 ، الكويت اكتوبر, ص 30, 1997.، ص20.

[2] منظمة العمل الدولية ، التعطل في دول الآسكوا ، عمان : منظمة العمل الدولية ، 1993، ص264.

أما (البطالة الموسمية), فإن هذا النوع غالبا ما يكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية, حيث تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها في فصل معين من السنة كما هي الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات الاستهلاكية بحيث يتعطل الكثير من العمال في جزء من السنة، وهذا النوع كان له وجود أيضاً في الاقتصاد العراقي شأنه في ذلك شأن الاقتصادات النامية.(1)

3-4 -13-3 الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا فهو يشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية.

[10] Samuelson, Paul (Economics), New York , Mc Graw – Atill Book Co, 1977, P. 243

جدول (3/4): الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2012-2017)م

مؤشرات الحسابات القومية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	254225.5	273587.5	266420.4	199715.7	203869.8	226.0
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (مليار دينار)	162587.5	174990.2	175335.4	182051.4	199476.6	201.5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (الف دينار)	7431.9	7795.5	7399.6	5671.7	5636.6	5.5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100)(الف دينار)	4753.0	4986.1	4869.8	5170.1	5515.1	6
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة (2007=100) (مليون دولار)	35033925.9	50285093.8	52447284.7	45528386.0	36593073.2	11323.0
صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	2910.9	4904	4540	7900	5887	104.3
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2007=100)	140.1	142.7	145.9	148.0	148.1	105.1

المصدر: مديرية الحسابات القومية- الجهاز المركزي للإحصاء/العراق.

شهد العراق تطوراً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% بالأسعار الثابتة وبنسبة قدرها 10.9% بالأسعار الجارية، ويعود ذلك لارتفاع اسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط (49.3) دولار مقابل (36) دولار عام 2016.

وتشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام 2017 إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة 1% قياساً بعام 2016، ليسجل (201.5) ترليون دينار مقابل (199.5) ترليون دينار لعام 2016، وذلك لارتفاع كميات انتاج النفط الخام بنسبة بلغت (2.5%) في حين انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة بلغت (1.7-%) لتبلغ ترليون دينار عام 2017 مقابل (78.4) ترليون دينار عام 2016 كما هو موضح في الجدول.(1)

ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية بنسبة (10.9%) قياساً بعام 2016 ليسجل (226) ترليون دينار مقابل (203.9) ترليون دينار لعام 2016، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (1.9-%) ليسجل (142.9) ترليون دينار مقابل (140.2) ترليون دينار عام 2017.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (6) مليون دينار لعام 2017 مقابل (5.6) مليون دينار لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت (7.1%).(2)

4-3 -13-4 ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات مصدرا غنيا بالمعلومات المتعلقة بأداء الاقتصادات على المستوى الدولي، ويتيح لصناع القرار إمكانية الوقوف على القدرة التنافسية لاقتصادات بلدانهم، وتقييم سياساتهم العمومية المؤثرة في المبادلات مع الخارج في عدة مجالات: السياسة التجارية، والسياسة الصناعية، والسياسةالنقدية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية... إلخ.

---

[1]() التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي 2017

[2]() التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي 2017

الجدول (4/4) ميزان المدفوعات العراقي للسنوات2013 -2017 (مليون دولار أمريكي)

Details	2017	2016	2015	2014	2013	الفقرات
Current Accout	29541	26126	6488	-1152	28280	الحساب الجاري
Good: Exports f.o.b	94207	79684	51760	39430	63728	الصادرات: (فوب)
Good: Imports f.o.b	50155	40633	37328	35285	29761	الاستيرادات : (فوب)
Trade Balance	44052	39051	14432	4145	33967	الميزان التجاري
Services :Credit	2833	2822	2834	2193	1496	الخدمات : دائن
Services :Debit	13291	11124	9864	8563	7572	الخدمات :مدين
Balance on Goods& Services	33594	30749	7402	-2225	27891	ميزان البضائع & الخدمات
Income: Credit	2080	1172	2080	3412	4039	الدخل : دائن
Income: Debit	1021	1409	487	317	554	الدخل :مدين
Balance on Gds, Serv,& Inc	34653	30512	8995	870	31376	الميزان للبضائع ، الخدمات & الدخل
Current Transfers : Credit	413	371	241	221	188	التحويلات الجارية : دائن
Current Transfers : Debit	5525	4757	2748	2243	3284	التحويلات الجارية :مدين

Capital Account,n.i.e	7	11	25	10	441	صافي الحساب الرأسمالي
Capital Account :Credit	7	11	25	12	441	الحساب الرأسمالي : دائن
Capital Account :Debit	–	–	–	2	–	الحساب الرأسمالي : مدين
Financial Account,n.i.e	16177	12474	-7703	-3084	986	صافي الحساب المالي
Direct Investment Abroad	490	366	125	72	34	الاستثمار المباشر (الخارج)
Dir.Invest.in Rep .Econ	3400	2082	1396	1598	1856	الاستثمار المباشر(في الاقتصاد القائم باعداد البيان)
Portfolio Investment Assets	5679	6573	-727	-3646	2807	استثمار الحافظة (الموجودات)
Equity Securities	–	–	–	–	–	السندات والاذونات
Dedt Securities	5679	6573	-727	-3646	2807	سندات الدين
Portfolio Investment Liab	7	43	57	3	9	استثمار الحافظة (المطلوبات)
Equity Securities	7	169	57	3	9	السندات والاذونات

Details	2017	2016	2015	2014	2013	الفقرات

Dedt Securities	–	−126	–	–	–	السندات الدين
Financial Derivatives,Net	–	–	–	–	–	صافي المشتقات المالية
Financial Derivatives Assets	–	–	–	–	–	المشتقات المالية (الموجودات)
Financial Derivatives Liabilities	–	–	–	–	–	المشتقات المالية (المطلوبات)
Other Investment Assets	4967	8226	−5310	5,362	−42	الاستثمار الاخر (الموجودات)
Monetary Authorities	–	–	–	–	–	السلطات النقدية
General Government	–	–	–	–	–	الحكومة العامة
Banks	–	–	–	–	–	البنوك
Other Sectors	–	–	–	–	–	قطاعات اخرى
Other Investment Liab.	−8448	566	338	3,271	−51	الاستثمار الاخر (المطلوبات)
Monetary Authorities	–	–	–	–	–	السلطات النقدية
General Government	–	–	–	–	–	الحكومة العامة
Banks	–	–	–	–	–	البنوك

Other Sectors	–	–	–	–	–	قطاعات اخرى
Net Errors and Omissions	−4116	−3739	−9150	−7,787	−9,244	صافي السهو والحذف
Overall Balance	−9255	−9924	−5066	5,845	−18,491	الميزان الكلي
Reserves and Related Items	9255	9924	5066	−5845	18,491	الاحتياطيات والفقرات المتعلقة
Reserve Assets	9255	10394	6266	−5,822	18,651	احتياطي الموجودات
Fund Credit and Loans	–	470	1200	–	–	ائتمانات وقروض الصندوق
Exceptional Financing	–	–	–	23	160	التمويل الاستثنائي
Source : Central bank of Iraq\General Dept. Statistics & Research\ BOP Statistics Division				المصدر : البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / قسم إحصاءات ميزان المدفوعات .		
The data of balance of payments prepared depending on the (IFS) issued by the international monetary fund.				*اعدت البيانات بالاعتماد على نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.		

المبحث الأول

منهج البحث وإجراءاته

يتناول هذا الفصل إجراءات البحث والتي تتضمن شرحاً لمنهج البحث وعينته وتحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة، وأداة البحث التي اعتمدت عليها الدراسة والإجراءات البيانية التي خصصت لها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الاستبانة للوصول إلى النتائج.

5-1 خطوات الدراسة الميدانية :

تم اتباع الخطوات التالية ،سعياً للإجابة عن أسئلة الدراسة وإثبات الفرضيات

5-1-1 الخطوة الأولى:

مراجعة الدراسات السابقة التي أجريت في استراتيجيات التنمية، الغرض من هذه الخطوة التعرف علي المنهجية التي يتم بها تحديد الدراسة وتصنيفها وتحليلها .

5-1-2 الخطوة الثانية:

توزيع الاستبانة على عينة من اساتذة الاقتصاد للتعرف على مدى وضوح عبارات الاستبانة وملائمتها لأهداف الدراسة ثم إعادتها للإدلاء بأهم الملاحظات والمقترحات المدونة.

5-1-3 الخطوة الثالثة :

توزيع الاستبانة على مجموعة من العاملين في مجال الاختصاص (مديرية هيئة الاستثمار في الانبار، مديرية التخطيط في الانبار),وكذلك مقابلة بعض الباحثين المهتمين بموضوع التنمية, الاساتذة في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار .

4-الخطوة الرابعة: تفريغ عينة الدراسة على شكل تكرارات، وتحويلها إلى نسب مئوية بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها وتقديم توصيات ومقترحات من شأنها تفيد الباحثين في ذات المجال.

5-1-4 منهجية الدراسة:

استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات وتحليل نتائج تطبيق أداة الدراسة ، وذلك لملائمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة العاملين في مجال الاختصاص (هيئة الاستثمار ومديرية التخطيط).

5-1-5 عينة الدراسة:

مجموعة من العاملين في الاختصاص من الهيئات الحكومية ذات الشأن (هيئة الاستثمار ومديرية التخطيط), وكذلك الباحثين وبعض الاساتذة في كلية الادارة والاقتصاد .

5-1-6 توزيع الاستبانة:

تم توزيع الاستبانات الخاصة بالمبحوثين على النحو التالي:

جدول رقم (5/4): الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها

البيان	العدد	النسبة %
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	75	100%
استبيانات غير صالحة للتحليل	0	0.0
إجمالي الاستبيانات الموزعة	75	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

من الجدول رقم (1/3) يتضح أن معدل الاستجابة بين افراد عينة الدراسة بلغ 100% من الاستبيانات وهي نسبة عالية، وبلغت نسبة الاستبانات التالفة 12.6%.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي: (النوع – العمر– المستوى التعليمي – المهنة).

5-1-7 أداة الدراسة:

التعرف على استراتيجية التنمية الاقتصادية بمحافظة الأنبار,اتبعت الدراسة عده خطوات في إعداد الاستبانة فيما يلي وصفا لها.

5-1-7-1 بناء الاستبانة:

تم الرجوع في إعداد هذه الاستبانة إلى المصادرالثانوية والاولية وتتمثل في الاتي:

- الدراساتوالبحوثالسابقةالتيتتناولاستراتيجية التنمية المستدامة.
- ماتوصلإليةالباحثمنخلالالملاحظة.

5-1-7-2 وضع الاستبانة : في صورتها الأولية

من خلال محاولة الربط بين ما جاء في هذه المصادر من جوانب ذات الصلة بموضوع الدراسة وكيفية توزيع الإبعاد والمجالات المقترحة تم بناء الاستبانة في صورتها الأولية من (21) فقرة موزعه على محوريينوهي:

- المحورالأول: (11) فقرة.
- المحورالثاني: (10) فقرات

وقد استخدم مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبانة الأولية وفي الإجابة علي الفقرات كما يلي (أوافق بشدة ، أوافق، محايد،لا أوافق ،لا أوافق بشدة)

5-1-7-3 دواعي استخدام مقياس ليكارت الخماسي:

-يشجعالمستجيبعلى الإجابات.

-يتيحفرصةاكبرللمستجيبلاختيارالإجابةالأنسب.

-ويمنحخياراًفضلفيالنتائج.

-بعض الإجابات تتطلب أداة مما يجعله مناسباً لها.

5-1-7-4 تحكيم الاستبانة:

بعد إعداد الاستبانة في صورتها الأولية قام الباحث بعرضها علي مجموعة من هيئة التحكيم ذوي الاختصاص والدراية والخبرة في هذا المجال.(أنظر ملحق رقم (1) قائمة المحكمين)وقد كان الغرض من تحكيم الاستبانة معرفة أراء وملاحظات ومقترحات المحكمين في أداة الدراسة, وبيان مدي وضوح عبارات الاستبانة , ومدي مطابقتها لأهداف الدراسة.

وقد رأي المحكمين أن تكون عدد فقرات المحاور مناسبة، وأشار بعضهم إلى وجوب تغيير الجمل المنفية، واستبدال صياغة بعض الفقرات واستبعاد بعض الفقرات لعدم مناسبتها. (أنظر الملحق رقم (2) الاستبانة في صورتها الأولية)الاستبانة في صورتها النهائية : (انظر المحلق رقم (3) الاستبانة في صورتها النهائية)

قام الباحث بإجراء التعديلات المناسبة بناء على ماورد من ملاحظات ومقترحات الأساتذة المحكمين, حيث تم صياغةالاستبانة في صورتها النهائية مشتملة على ما يلي:

- إرفاقدليلالاستبانة,استهلت الاستبانة بخطاب لشرح الغرض من أجراء الدراسة، وأهميتها كما تم توضح موضوع الدراسة والهدف منها، ثم توضح طريقة الإجابة عن فقرات الاستبانة
- أجزاء الاستبانة: تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين هما:
- الجزءالأول: هوالخاصبجمعمعلومات عامة عن المتغيرات الوصفية للمفحوصين، بغرض المقارنة التحليلية بينهما, وقد اشتمل على الاتي (النوع، العمر – المستوى التعليمي، المهنة).
- الجزءالثاني: واشتملهذاالجزءعليعدد (21) فقرة موزعة علي خمسة محاور حسب التسلسل التالي:
- المحورالأول: (11) فقرة.
- المحور الثاني: (10) فقرات

5-1-8 صدق وثبات والاستبانة:

تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج الدراسة وقدرتها على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في الدراسة ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات. ولتفصيل ذلك نوضح فيما يلي المقصود من تلك التعبيرات.[1]

5-1-9 الثبات الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة,ويعني الثبات أيضاً أنه اذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الافراد

[1]Carmines, E. G. & Zeller, R.A. 1991

ورصدت درجات كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون ثابتاً تماما , كما يعرف الثبات ايضآ بانه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي تم الحصول عليها.

5-1-10 معامل ثبات ألفا كرونباخ

يتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخباستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله يتم حساب معامل التمييز لكل سؤال ,حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب .

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية.

- لحساب الثبات استخدمتالدراسة اسلوب معامل (ألفا كرونباخCronbach's).alpha

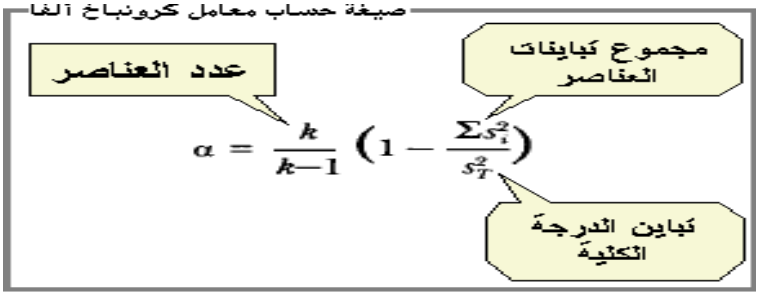

بلغت قيمة معامل الثبات الكلي حوالى 0.89 وهى نسبة عالية, وهذا يعنى ثبات الاختبار وصلاحيته

ولإيجاد الصدق = الثبات

الصدق= $\sqrt{0.89} = 0.94$

معامل الصدق يساوي (0.94) وهذ يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بدرجة عالية من الثبات والصدق بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

كما تم حساب ثبات الاستبانة من العينة الاستطلاعية وأتضح أن قيمة معامل الثبات AlphaCronbach لمحاور الاستبانة موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (6/4): يوضح معامل الصدق والثبات الذاتي للاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات **Cronbach'sAlpha**	معامل الصدق
المحور الأول	**11**	**.989**	**0.99**
المحور الثاني	**10**	**.982**	**0.99**
مجموع المحاور	21	**.995**	**0.99**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول رقم (1/5) يتضح أن نسبة الثبات للاستبانة بلغت 0.99 أما الصدق فقد بلغ 0.99, مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بدرجة عالية من الثبات والصدق.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-2 الترميز:

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

جدول رقم (7/4)

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان / عددها = (5+4+3 + 2+ 1) / 5 = 3

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة, حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة ,أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

5-3 الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج ألـ(SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ Statistical Package For Social Sciences والتي تعنى الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ,اما الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات فهو

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدمت الدراسة اختبار مربع كأي لجودة التطابق.أي لاختبار الفرض إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة), فإذا كان حجم العينة 50 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (10 لكل إجابة), فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (10 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها, هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي.

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي.

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (10 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

i : 1 . 2 .3 .4. 5

كما أن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة ,وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05), فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة. وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي ,فإن كان أقل من الوسط الفرضي فهذا دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة ,أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

تحليل البيانات الأساسية:

1/ النوع:

جدول (8/4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة%
ذكر	61	%0.82
أنثى	14	%0.18
المجموع	75	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

الشكل (1/5)

أفراد العينة حسب النوع

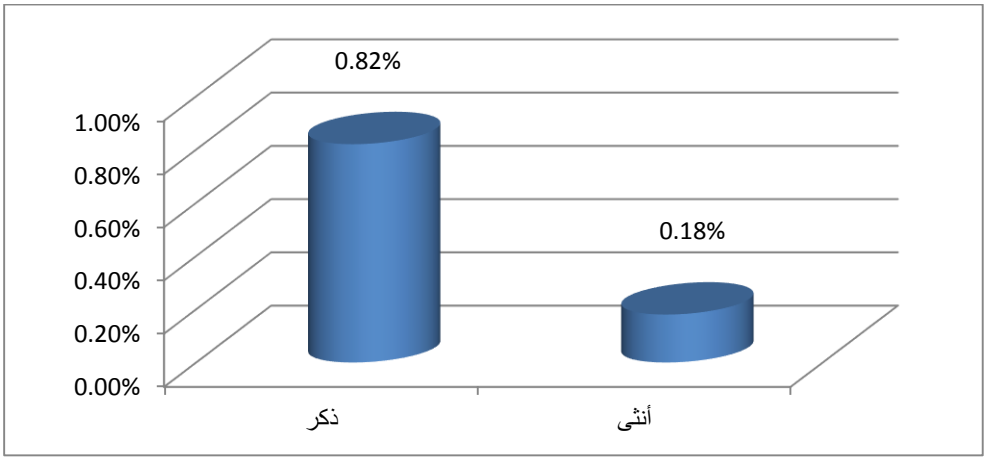

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (8/4) والشكل رقم (1/5) يتضح ان نسبة الذكور في العينة أكبر من الإناث حيث بلغت نسبتهم0.82% بينما بلغت نسبة الإناث 0.18%.

جدول (9/4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 20 سنة	**0**	**0.00**
من 21-40 سنة	70	%93.3
من 41-60 سنة	5	%6.7
أكثر من 60 سنة	**0**	**0.00**
المجموع	75	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (9/4) يتضح ان 93.3% من أفراد العينة ضمن الفئة العمرية 21-40 سنة وذلك نسبة لأن العينة تتكون من مجموعة من العاملين الفعليين

بمجال الاختصاص والباحثين, كذلك ان 6.7% ضمن الفئة العمرية 41-60 سنة.

جدول (10/4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي	**0**	**0.0**
ثانوي	20	%26.6
جامعي	50	%66.7
فوق الجامعي	9	%12
المجموع	75	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (10/4) يتضح ان 26.6%, من أفراد العينة تعليمهم ثانوي و 66.7% تعليمهم جامعي , اما 6.7% من العينة تعليمهم فوق الجامعة,مما يدل على ان معظم افراد العينة تعليمهم جامعي.

جدول (11/4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة%
عامل	**0**	**0.00**
موظف	66	%88
استاذ جامعي	9	%12
بدون عمل	0	0.00
المجموع	**75**	**%100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (11/4) يتضح أن 88% من أفراد العينة يعملون بوظيفة موظف. و 12% استاذ جامعي.

جدول (12/4): التكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول

عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات ادى الى اعاقة التنمية المستدامة فى محافظة الانبار.

العبارة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. عدم وجود تحكم واضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي.	التكرار	30	19	**9**	7	10	75
	النسبة%	40	25.3	12	9.33	13.3	100
2. عدم وجود وعي بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً.	التكرار	**29**	**31**	**7**	**8**	**0**	**75**
	النسبة%	38.6	41.3	9.333	10.66	0	100
3. لا يوجد توجيه من الجهات المسئولة بالمحافظة للاستثمار يشجع على إنتاج السلع المتطوره.	التكرار	**28**	**26**	**7**	**6**	**8**	**75**
	النسبة%	37.33	34.6	9.333	8	10.66	100
4. أثرت سياسة رفع انتاجية العمل باستخدام الماكينة على العمال مما أدى إلى تزايد أعداد البطالة.	التكرار	**22**	**31**	**4**	**13**	**5**	**75**
	النسبة%	29.333	41.3	5.333	17.33	6.6666	100
5. لا يتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي للثروات (عدم السيطرة على الموارد المتاحة).	التكرار	**28**	**29**	**4**	**6**	**8**	**75**
	النسبة%	37.33	38.6	5.3	8	10.66	100
6. تفتقر المحافظة إلى التنظيمات	التكرار	**26**	**30**	**8**	**5**	**6**	**75**

الاجتماعية التي يتمثل دورها في ترسيخ التوعية الإنمائية.	النسبة%	34.667	40	10.66	6.66	8	100
7. نظام التعليم القائم غير قادر على خلق عقلية علمية منشأنها مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية.	التكرار	**36**	**23**	**6**	**9**	**1**	75
	النسبة%	48	30.7	8	12	1.30	100
8. تفتقر المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار والاستفادة من الموارد البشرية.	التكرار	**22**	**25**	**10**	**10**	**8**	**75**
	النسبة%	29.3333	33.3	13.33	13.33	10.67	**100**
9. قلة الكفاءة بالأجهزة الإدارية وخاصة الإدارات المالية.	التكرار	**23**	**30**	**2**	**10**	**10**	**75**
	النسبة%	**30.66**	**40**	**2.66**	**13.33**	**13.33**	**100**
10. الحاجة إلى وجود تشريعات مالية بما يتلائم وحاجات التنمية المستدامة.	التكرار	**24**	**29**	**9**	**7**	**6**	**75**
	النسبة%	32	38.6	12	9.33	8	**100**
11. تقف القيود التنظيمية عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة في التفكير والسلوك مما يؤثر سلباً على عملية التنمية.	التكرار	**22**	**30**	**13**	**4**	**6**	**75**
	النسبة%	29.333	40	17.33	5.333	8	**100**
مجموع المحور	التكرار	**290**	**303**	**88**	**76**	**68**	**825**
	النسبة%	**35.1**	**36.7**	**10.66**	**9.212**	**8.2424**	**%100**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

الشكل رقم (2/5) اجابات المبحوثين للمحور الأول

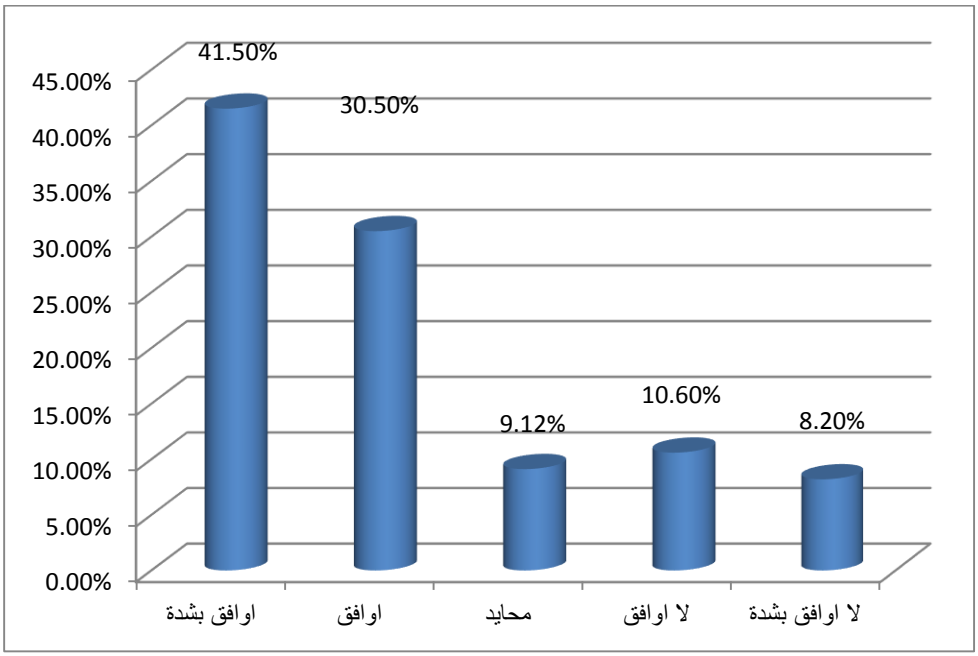

يتضح من الجدول (12/4) أن:

- 65.3% من أفراد العينة يوافقون على "عدم وجود تحكم واضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي"، و 18% محايدون، بينما 22% لا يوافقون.

- 79.9% من أفراد العينة يوافقون على "عدم وجود وعي بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً"، و 9.3% محايدون، بينما 10.6% لا يوافقون.

- 71.9% من أفراد العينة يوافقون على " لا يوجد توجيه من الجهات المسئولة بالمحافظة للاستثمار يشجع على إنتاج السلع المتطورة"، و 9.333% محايدون، بينما 18% لا يوافقون.

- 70.6% من أفراد العينة يوافقون على " أثرت سياسة رفع انتاجية العمل باستخدام الماكينة على العمال مما أدى إلى تزايد أعداد البطالة"، و 5.33% محايدون، بينما 23.9% لا يوافقون.

– 75.9% من أفراد العينة يوافقون على " لا يتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي للثروات (عدم السيطرة على الموارد المتاحة)"، و 5.3% محايدون، بينما 18% لا يوافقون.

– 74.6% من أفراد العينة يوافقون على " تفتقر المحافظة إلى التنظيمات الاجتماعية التي يتمثل دورها في ترسيخ التوعية الإنمائية"، و 10.66% محايدون، بينما 14.6% لا يوافقون.

– 78.7% من أفراد العينة يوافقون على " نظام التعليم القائم غير قادر على خلق عقلية علمية من شأنها مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية"، و 8% محايدون، بينما 13.33% لا يوافقون.

– 76% من أفراد العينة يوافقون على " تفتقر المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار والاستفادة من الموارد البشرية"، و 16% محايدون، بينما 20% لا يوافقون.

– 66% من أفراد العينة يوافقون على " قلة الكفاءة بالأجهزة الإدارة وخاصة الإدارات المالية"، و 20% محايدون، بينما 4% لا يوافقون.

– 70.6% من أفراد العينة يوافقون على " الحاجة إلى وجود تشريعات مالية بما يتلائم وحاجات التنمية"، و 9.33% محايدون، بينما 20% لا يوافقون.

– 69.3% من أفراد العينة يوافقون على " تقف القيود التنظيمية عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة في التفكير والسلوك مما يعثر عملية الإنماء"، و 5.7% محايدون، بينما 26% لا يوافقون.

كما يتبين من نتائج الجدول أن 71.2% من أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور، بينما 12.5% محايدون، أما 16.3% لا يوافقون.

جدول (13/4): التكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني

هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية المستدامة فى المحافظة

العبارة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	أوافق بشدة
1. توفير الكوادر المدربة وتوزيعهم على الإدارات المختلفة لضمان توفير الكفاءة في الأعمال والمهام الإدارية يحقق التنمية المستدامة.	التكرار	**22**	**25**	**10**	**10**	**8**	**75**	**75**
	النسبة%	29.3	33.3	13.33	13.33	10.67	**100**	
2. تزيد مستويات التدريب المرتفعة من الانتاجية بطرائق متعددة كزيادة عرض العلماء والمفكرين والمهندسين وغيرهم من أفراد القوى العاملة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.	التكرار	**24**	**29**	**7**	**9**	**6**	**75**	**75**
	النسبة%	32	38.6	9.33	12	8	**100**	
3. تتصل عملية التدريب برأس المال البشري الذي يفوق رأس المال المادي في قيمته وديمومته وفعاليته وبالتالي ترقية مهارات العمل وزيادة الدخل والانتاجية.	التكرار	**22**	**30**	**4**	**13**	**6**	**75**	**75**
	النسبة%	29.33	40	5.333	17.33	8	**100**	
4. يساعد التدريب على تحسين جودة المنتجات والرقي بمستوى الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل.	التكرار	**22**	**31**	**4**	**13**	**5**	75	
	النسبة%	37.3	34.6	9.333	8	10.6	100	
5. يحقق تدريب الموارد البشرية تطوير أداء الأفراد واكتساب القدرات مما يمثل رأس مال	التكرار	**26**	**30**	**8**	**5**	**6**	**75**	**75**
	النسبة%	37.33	38.6	5.3	8	10.66	100	

المؤسسات وبالتالي فائدة المجتمع.							
6. يساعد التدريب في النهوض بمستوى الفرد في الوقت الحاضر والمستقبل والنهوض بكفاءة العملية.	التكرار	**36**	**23**	**6**	**9**	**1**	100
	النسبة%	34.66	40	10.66	6.666	8	75
7. يزيد التدريب من الدخل الفردي وبالتالي زيادة الدخل القومي.	التكرار	**22**	**25**	**10**	**10**	**8**	**75**
	النسبة%	29.33	33.33	13.33	13.33	10.66	**100**
8. يساهم التدريب في زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية.	التكرار	**22**	**25**	**10**	**10**	**8**	**75**
	النسبة%	29.3	33.3	13.33	13.33	10.67	**100**
9. يحسن التدريب مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية.	التكرار	**24**	**29**	**7**	**9**	**6**	**75**
	النسبة%	32	38.6	9.33	12	8	**100**
10. للتدريب دور كبير في خلق فرص العمل للشباب والتقليل من حجم البطالة مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد بشكل عام.	التكرار	**22**	**30**	**4**	**13**	**6**	**75**
	النسبة%	29.33	40	5.333	17.33	8	**100**
مجموع المحور ككل	التكرار	**260**	**284**	**67**	**81**	**58**	**750**
	النسبة%	**%34.66**	**%37.87**	**%8.933**	**%10.8**	**%7.7333**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

الشكل رقم (3/5) اجابات المبحوثين للمحور الثاني

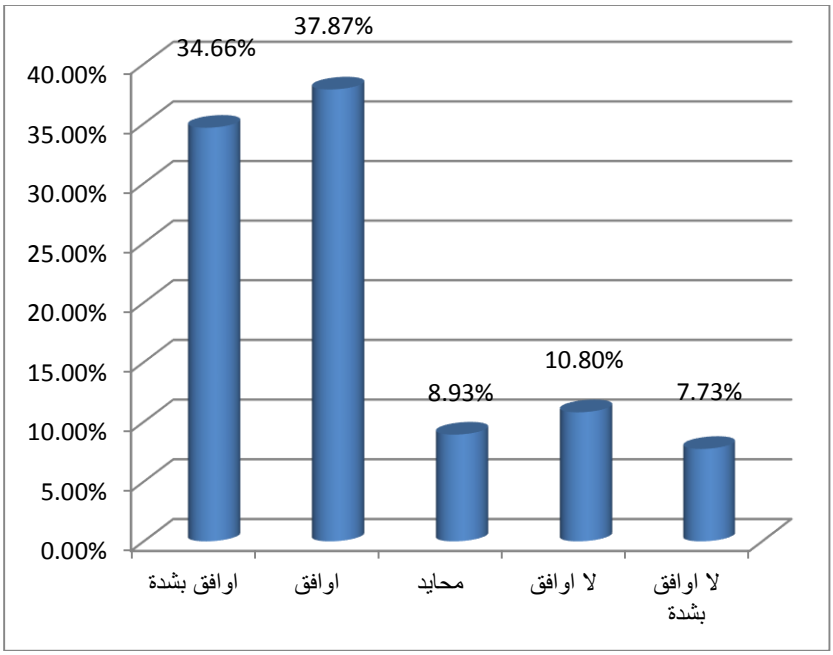

يتضح من الجدول (13/4) ان:

– 62.6% من أفراد العينة يوافقون على " توفير الكوادر المدربة وتوزيعهم على الإدارات المختلفة لضمان توفير الكفاءة في الأعمال والمهام الإدارية يحقق التنمية الاقتصادية"، و13.33 % محايدون، بينما24 % لا يوافقون.

–70.6% من أفراد العينة يوافقون على " تزيد مستويات التدريب المرتفعة من الانتاجية بطرائق متعددة كزيادة عرض العلماء والمفكرين والمهندسين وغيرهم من أفراد القوة العاملة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية"، و 9.33% محايدون، بينما 20% لا يوافقون.

– 69.3% من أفراد العينة يوافقون على " تتصل عملية التدريب برأس المال البشري الذي يفوق رأس المال المادي في قيمته وديمومته وفعاليته وبالتالي ترقية مهارات العمل وزيادة الدخل والانتاجية"، و5.33 % محايدون، بينما % لا 25.3يوافقون.

- 71.9% من أفراد العينة يوافقون على "يساعد التدريب على تحسين جودة المنتجات والرقي بمستوى الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل"، و 9.33% محايدون، بينما 18.6% لا يوافقون.

- 75.9% من أفراد العينة يوافقون على "يحقق تدريب الموارد البشرية تطوير أداء الأفراد واكتساب القدرات مما يمثل رأس مال المؤسسات وبالتالي فائدة المجتمع"، و5.3 % محايدون، بينما 18% لا يوافقون.

- 74.6% من أفراد العينة يوافقون على "يساعد التدريب في النهوض بمستوى الفرد في الوقت الحاضر والمستقبل والنهوض بكفاءة العملية"، و 10.66% محايدون، بينما 14.6% لا يوافقون.

- 72.3% من أفراد العينة يوافقون على "يزيد التدريب من الدخل الفردي وبالتالي زيادة الدخل القومي"، و 13% محايدون، بينما23 % لا يوافقون.

- 62.6% من أفراد العينة يوافقون على " يساهم التدريب في زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية"، و13 % محايدون، بينما 13% لا يوافقون.

- 70.6% من أفراد العينة يوافقون على " يحسن التدريب مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية"، و9 % محايدون، بينما 20% لا يوافقون.

- 69.3% من أفراد العينة يوافقون على " للتدريب دور كبير في خلق فرص العمل للشباب والتقليل من حجم البطالة مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد بشكل عام"، و 5.4% محايدون، بينما 25.6% لا يوافقون.

كما يتضح من خلال نتائج الجدول ان **69**% من أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور، و**5**% محايدون، بينما **26**% لا يوافقون.

جدول (14/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتمالية لعبارات المحور الأول.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
1. عدم وجود تحكم واضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي.	**4.1400**	**.85738**	**17.680 a**	**.001**	دالة
2. عدم وجود وعي بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً.	**3.9200**	**1.08496**	**8.400a**	**.038**	دالة
3. لا يوجد توجيه من الجهات المسئولة بالمحافظة للاستثمار يشجع على إنتاج السلع الاكثر تقدماً.	**4.0000**	**1.06904**	**32.400 b**	**0.00**	دالة
4. أثرت سياسة رفع انتاجية العمل باستخدام الماكينة على العمال مما أدى إلى تزايد أعداد البطالة.	**3.5800**	**1.17959**	**23.000 b**	**0.00**	دالة
5. لا يتحقق الاستغلال السياسي والاقتصاي للثروات (عدم السيطرة على الموارد المتاحة).	**3.8000**	**1.32480**	**24.600 b**	**0.00**	دالة
6. تفتقر المحافظة إلى التنظيمات الاجتماعية التي يتمثل دورها في ترسيخ التوعية الإنمائية.	**3.8600**	**1.19540**	**32.600 b**	**0.00**	دالة
7. نظام التعليم القائم غير قادر على خلق عقلية علمية من شأنها مواجهة	**3.8800**	**1.20611**	**22.800**	**0.00**	دالة

احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية.			b		
8. تفتقر المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار والاستفادة من الموارد البشرية.	**3.6000**	**1.16058**	**18.400 b**	**.001**	دالة
9. قلة الكفاءة بالأجهزة الإدارة وخاصة الإدارات المالية.	**3.9800**	**.79514**	**21.840 a**	**0.00**	دالة
10. الحاجة إلى وجود تشريعات مالية بما يتلائم وحاجات التنمية.	**3.7200**	**1.12558**	**18.800 b**	**.001**	دالة
11. تقف القيود التنظيمية عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة في التفكير والسلوك مما يعثر عملية الإنماء.	**3.6400**	**1.12050**	**11.600 a**	**.009**	دالة

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (14/4) اعلاه يتضح أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ,مما يشير إلى موافقة المبحوثين على عبارات المحور، أما الانحراف المعياري فيتراوح بين (0.9-1.5) مما يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين، بينما القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أكبر من من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود دلالة احصائية.

وعليه نستنتج صحة الفرض القائل (عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات أدى إلى إعاقة التنمية المستدامة في محافظة الأنبار),وتتمثل معيقات التنمية المستدامة فى الاتي: عدم وجود تحكم واضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي، عدم وجود وعي بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً، لا يوجد توجيه من الجهات المسئولة بالمحافظة للاستثمار

يشجع على إنتاج السلع الاكثر تقدماً، أثرت سياسة رفع انتاجية العمل باستخدام الماكينة على العمال مما أدى إلى تزايد أعداد البطالة، لا يتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي للثروات ,عدم السيطرة على الموارد المتاحة، تفتقر المحافظة إلى التنظيمات الاجتماعية التي يتمثل دورها في ترسيخ التوعية الإنمائية، نظام التعليم القائم غير قادر على خلق عقلية علمية من شأنها مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، تفتقر المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار والاستفادة من الموارد البشرية، قلة الكفاءة بالأجهزة الإدارية وخاصة الإدارات المالية، الحاجة إلى وجود تشريعات مالية بما يتلائم وحاجات التنمية، تقف القيود التنظيمية عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة في التفكير والسلوك مما يؤثر سلباً على عملية التنمية.

جدول (15/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتمالية لعبارات المحور الثاني.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
1. توفير الكوادر المدربة وتوزيعهم على الإدارات المختلفة لضمان توفير الكفاءة في الأعمال والمهام الإدارية يحقق التنمية الاقتصادية.	**3.4800**	**1.56805**	**13.200b**	**.010**	دالة
2. تزيد مستويات التدريب المرتفعة من الانتاجية بطرائق متعددة كزيادة عرض العلماء والمفكرين والمهندسين وغيرهم من أفراد القو العاملة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.	**3.9200**	**1.19249**	**26.400b**	**0.00**	دالة
3. تتصل عملية التدريب برأس المال البشري الذي يفوق رأس المال المادي في قيمته وديمومته وفعاليته وبالتالي ترقية مهارات العمل وزيادة الدخل والانتاجية.	**3.5600**	**1.18080**	**9.040a**	**.029**	دالة
4. يساعد التدريب على تحسين جودة المنتجات والرقي بمستوى الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل.	**3.2800**	**1.42914**	**6.000a**	**.112**	دالة
5. يحقق تدريب الموارد البشرية تطوير	**3.6800**	**1.23619**			دالة

أداء الأفراد واكتساب القدرات مما يمثل رأس مال المؤسسات وبالتالي فائدة المجتمع.			**12.400b**	**.015**	
6. يساعد التدريب في النهوض بمستوى الفرد في الوقت الحاضر والمستقبل والنهوض بكفاءة العملية.	**3.7200**	**1.41479**	**17.600b**	**.001**	دالة
7. يزيد التدريب من الدخل الفردي وبالتالي زيادة الدخل القومي.	**3.7200**	**.96975**	**6.000a**	**.112**	دالة
8. يساهم التدريب في زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية.	**3.6200**	**1.17612**	**11.600b**	**.021**	دالة
9. يحسن التدريب مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية.	**4.0400**	**.94675**	**31.000b**	**0.00**	دالة
10. للتدريب دور كبير في خلق فرص العمل للشباب والتقليل من حجم البطالة مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد بشكل عام.	**3.5000**	**1.19949**	**1.680a**	**.641**	دالة

المصدر: الدراسة الميدانية (2019)م

من الجدول (15/4) اعلاه يتضح أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) مما يشير إلى موافقة المبحوثين على عبارات المحور، أما

الانحراف المعياري فيتراوح بين (0.9-1.5) مما يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين، بينما القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أكبر من من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود دلالة احصائية.

وعليه نستنتج صحة الفرض القائل (هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار) أي أنه كلما توفرت الكوادر المدربة كلما كان هناك تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالآتي: توفير الكوادر المدربة وتوزيعهم على الإدارات المختلفة لضمان توفير الكفاءة في الأعمال والمهام الإدارية يحقق التنمية الاقتصادية، تزيد مستويات التدريب المرتفعة من الانتاجية بطرائق متعددة كزيادة عرض العلماء والمفكرين والمهندسين وغيرهم من أفراد القوة العاملة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، تتصل عملية التدريب برأس المال البشري الذي يفوق رأس المال المادي في قيمته وديمومته وفعاليته وبالتالي ترقية مهارات العمل وزيادة الدخل والانتاجية، يساعد التدريب على تحسين جودة المنتجات والرقي بمستوى الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل، يحقق تدريب الموارد البشرية تطوير أداء الأفراد واكتساب القدرات مما يمثل رأس مال المؤسسات وبالتالي فائدة المجتمع، يساعد التدريب في النهوض بمستوى الفرد في الوقت الحاضر والمستقبل والنهوض بكفاءة العملية، يزيد التدريب من الدخل الفردي وبالتالي زيادة الدخل القومي، يساهم التدريب في زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية، يحسن التدريب مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية، للتدريب دور كبير في خلق فرص العمل للشباب والتقليل من حجم البطالة مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد بشكل عام.

5-6 الفرضية الثالثة:

النموذج المقترح لتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة يشمل ثلاث محاور, التوزيع العادل في التشغيل وتوزيع الثروات , شمولية التنمية لكافة مدن المحافظة , توفير عوامل الانتاج والابتكار سيتم استخدام تحليل سوات لاثبات هذه الفرضية.

شكل رقم (5-3) استخدم الباحث التحليل الرباعى (تحليل سوات) المتمثل فى الشكل التالي :

Weaknesses افتقار للبنية التحتية	Strengths موارد المحافظة الطبيعية
Threats قلة سقوط الأمطار	Opportunities حفر ابار البترول

شكل رقم(5-3) ويبين تحليل سوات لعناصر الفرضية الثالثة

الفائدة من هذا التحليل انه يعطى صورة واضحة والتى تساعد فى القرارات الاستراتيجية المناسبة, يتم استخدامه كما فى الجدول اعلاه , نقاط القوة ونقاط الضعف هى عوامل داخلية اى داخل المحافظة فى هذا التحليل ويمكن التحكم فيها, اما الفرص والتهديدات هى خارج المحافظة ولا يمكن التحكم فيها, نقاط القوة نحاول ان نحافظ عليها , ومحاولة حل نقاط الضعف بعد معرفة المسببات ,ومحاولة استغلال الفرص , ومحاولة تجنب التهديدات.

نقاط القوة فى محافظة الانبار: وهي العوامل الداخلية الموجودة فعلا والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على تحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة، على سبيل المثال، موارد المحافظة الطبيعية متمثلة فى الموارد المعدنية, تضم الأنبار نحو 53 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية العديدة كالذهب والفوسفات والحديد واليورانيوم والكبريت والفضة.

مواطن الضعف : وهي العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على أهداف التنمية أو أن تكون عائقا لتحقيقها. هذا هو القسم الذي تحدد فيه المحافظة نقاط الضعف الداخلية التي تواجهها. على سبيل المثال، تفتقر محافظة الأنبار إلى بنى تحتية فالبني التحتية بالمحافظة تكاد تكون شبه معدومة أو أنها مهترئة "وخصوصا ما يتعلق بالمواصلات والكهرباء وما يتعلق بالخدمات الأساسية، المتعلقة بالمواطن الفرد أو بأي مشروع زراعي أو صناعي كبير" فسنوات الحرب والحصار الطويلة أنهكت العراق وبنيته التحتية، إن لم تكن قد دمرته، وذلك لأن الملف الأمني يستحوذ على جزء كبير من ميزانية الحكومة المركزية والمحافظات، والذي لا يسمح لحكومة المحافظة ببناء بنية تحتية تؤهلها للانتقال إلى مشاريع استراتيجية سواء كانت صناعية أو زراعية أو أي مشاريع أخرى .

الفرص: وهي العوامل الخارجية التي يحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على تحقيق أو إنجاز أهداف التنمية ، أو الأهداف التي لم يتم النظر فيها سابقًا. هذا هو القسم الذي تحدد فيه المحافظة فرص النمو أو التحسين. على سبيل المثال في الثمانينات تم اكتشاف احتياطي ضخم من النفط الخام والغاز في حقل عكاش في الصحراء الغربية جنوب مدينة القائم، وفي عام 2001م اكتشفت منطقة نفطية جديدة في صحراء الأنبار وكانت الحكومة قد وضعت خططا لحفر آبار استكشافية فيها لكن غزو العراق حال

دون ذلك. ويتوقع خبراء النفط إمكانية وجود ما قد يصل إلى 300 مليار برميل من النفط الخام في صحراء الأنبار.

التهديدات : وهي العوامل الخارجية والظروف التي يحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية ، أو جعل الهدف موضوعًا غير قابل للتحقيق. هذا وتتضمن التهديدات العوامل الخارجية التي يمكن أن تسبب ضمور أو تراجع أو ضرر في المحافظة . وهذا هو القسم الذي تحدد فيه المحافظة تلك التهديدات التي من شأنها الإضرار بالنمو الحالي أو الوضع الراهن لمحافظة الانبار. على سبيل المثال، تستشهد بعض المدن بالمحافظة بغياب المناخ الاستثماري، يعتبر الفساد المستشري في المحافظة، كما في باقي أنحاء البلاد، معوقا أساسيا لقدوم الشركات والاستثمارات وخاصة الأجنبية منها. وتشكل مكافحة الفساد تحديا كبيرا للحكومة المركزية في المحافظة، والتي تسعى جاهدة لتحسين صورتها لتشجيع المستثمرين وإقناعهم بالمشاركة والاستثمار في المشاريع وخاصة الضخمة منها.

ايضاً تتميز الأنبار، التي تقع في غرب العراق، بمناخها شبه الصحراوي وقلة سقوط الأمطار فيها والتباين الكبير بين حرارتي الليل والنهار وانخفاض الرطوبة. ومن أهم المحاصيل الزراعية فيها القمح والبطاطا الربيعية والخريفية والحنطة والشعير والذرة الصفراء ومجموعة من الخضراوات. والأبصال والأعلاف. فيها عدد كبير من البساتين وتحوي 2.5 مليون شجرة نخيل. تعتمد الزراعة فيها على الإرواء السيحي أو على الآبار والعيون والأمطار.[1]

[1]()http://www.livefxfeed.com/anbar/ar/?page_id=1585

5-7 القرارات والنتائج

1. استثمار موارد المحافظة الطبيعية والمتمثلة فى الموارد المعدنية فى وضع نموذج يتم اقتراحة من الخبراء فى مجال التنمية لتحقيق اهدافها.
2. النهوض بالبني التحتية لمحافظة الأنبار لانها تكاد تكون شبه معدومة أو أنها مهترئة "وخصوصا ما يتعلق بالمواصلات والكهرباء وما يتعلق بالخدمات الأساسية.
3. اقتنام فرص التنقيب عن البترول فى المحافظة ومحاولة استثمارها كفرصة لاهميتها او لانها تركز عليها التنمية.
4. التنوع فى طرق استخدام الرى , استخدام الرى الصناعي بدلاً عن الرى المطرى وذلك لقلة سقوط الامطار ولاهمية الزراعة فى التنمية بالمحافظة.

المبحث الثالث

نموذج مقترح لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار

وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة في محافظة الأنبار في ثلاثة محاور المحور الاول وهو التوزيع العادل في التشغيل وتوزيع الثروات وذلك لتسريع معدل النمو الاقتصادي.

المحور الثاني منظومة التخطيط، ويجب ان تشمل التنمية كافة مدن المحافظة. المحور الثالث تحقيق المنافسة على مستوى محافظات الدولة وذلك بتوفير عوامل الإنتاج والابتكار والتطوير وكفاءة الاستثمار.

ويقضي هذا التوجه الاستراتيجي التركيز على تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير نظم التعليم والتعلم والتدريب، وتحفيز البحث العلمي والابتكار، بتخصيص الموارد المالية المناسبة للاتفاق على البحث والتطوير وتعزيز القدرات البحثية الوطنية والاستفادة من العقول المهاجرة، وكذا تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير الإطار المؤسسي والتنظيمي المحفز لقطاع الأعمال، وما يتطلبه ذلك من خلال مراجعة للتشريعات القائمة وتبسيط لإجراءات الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص وتفعيل المشاركة الفاعلة في خطط التنمية الاقتصادية.

لتحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بمحافظة الأنبار تم تقديم مقترحات لعدة جوانب:

3-5 الجانبالاجتماعي

- اقامةالبرامجالاجتماعيةالتيمنشأنهاتقويةالروابطالاجتماعيةلقدأفرزتالسياساتالسابقةفيال نظامالسابقممارساتعندالافرادبعيدةكلالبعدعنالشعوربالمواطنة.

فتحولتمنحمايةحقوقالفردإلىالتسببفيهدر تلك الحقوق وعدم العدل في توزيع الثروات،

كما عززت الممارسات السياسية التي كانت نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق الولاء لأبناء العشيرة والطائفة والاقليم (على حساب الوطن الام)، واصبحت الأهداف والتطلعات للمواطن ذات طابع فردي ومحلي غير منسجمة مع الصالح العام الشيء الذي قضى على الشعور بالمواطنة لدى المواطن.

- ضمجميعالأطرافالمعنيةبعمليةالتنميةوبشكلفيحواردائموشاملوصولاًإلىاتخاذقرارمشتركلجملةالقضاياوالمشاكلالتيتواجهالقطاعالخاص.
- تدعيم مبدأ المسؤولية الاجتماعية المشتركة وذلك بتطوير الرياديين ودعم مبدأ المبادرة والمشاركة الاجتماعية وفق منظور استراتيجي بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني وذلك من خلال الدورات التدريبية لتدعيم مبدأ الريادة والإبداع وتحقيق التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويتحقق ذلك بالآتي:
- نشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدولة.
- إيجاد حاضنات أعمال ترعى المشروعات الخاصة في جميع مراحلها.
- أهمية التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والقطاع الحكومي لتدعيم مبدأ المسؤولية الاجتماعية المشتركة، وخاصة في مجال المنافسة ومنع الاحتكار وحالات الغش التجاري والصناعي والتأكيد على الجودة.
- تحفيز القطاع الخاص من الجهات المعنية وبخاصة في مجال الضرائب والدعم والإعانة والحماية التجارية والبحث والتطوير للنهوض بواقع المشروعات الخاصة.

5-4الجانب التعليمي

1. اعطاء التعليم اهمية قصوى في تخصيصات الموازنة لما له من مردودات كبيرة في تحقيق سيادة القانون وسد الفجوة العلمية والتقنية بين ابناء المحافظة والمحافظات

الأخرى. والعمل على وضع الحوافز المادية لانخراط المواطنين بالتعليم ابتداءاً من التعليم الابتدائي.

5-5 الجانبالصناعي .

- وضعاستراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف تعتمد على الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوافرة في المحافظة أو المنتجة محلياً.
- توفير مراكز تدريبية لتأهيل الكفاءات الفنية والعلمية وتوفير مكاتب لتقديم الاستشارات وتسهيل عملية إنشاء المشروع الصناعي من خلال تقديم المشورة الإدارية والعلمية.
- إجراء المسوحات الجيولوجية الواسعة لكشف حجم ثروة المحافظة المعدنية والعمل على استغلالها في العمليات الصناعية التي من شأنها تعمل على تطوير المحافظة ومن ثم العراق.
- اتباع سياسة التصنيع المحلي للمنتجات الزراعية وذلك بإقامة مصانع التعبئة والتعليب بالقرب من المشاريع الزراعية مما يحقق فائدة عظيمة من استيعاب للموارد البشرية وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي من الفواكه والخضر المعلبة وتحقيق التنمية المحلية.
- تزخر المحافظة بالموارد المعدنية الكثيرة ويمكن استغلال هذه الموارد بتصنيعها محلياً وذلك لتعظيم الفائدة منها بصورة كبيرة, وفي الوقت نفسه تؤدي إلى إقامة المستوطنات البشرية، وتوسيع شبكات النقل والبنى الارتكازية الأخرى وبالتالي تؤدي إلى تنمية الهضبة الغربية في محافظة الانبار, الأمر الذي يسهم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية بالمحافظة.

5-6 التخطيط:

- إنشاءقاعدةبيانات دقيقة وإحصاءات عن مختلف الأنشطة (الصناعية- الزراعية- السكان- أعداد العاطلين ومستوياتهم العلمية – مستويات الدخول – خارطة الاستثمار الصناعي ...الخ) وذلك لتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة بدقة.
- تحليلاتجاهاتالطلبالحاليوالمستقبليمعالأخذبنظرالاعتبارالحاجة إلى الاستيراد نتيجة نقص المعروض السلعي وذلك بالاعتماد على بيانات سابقة.
- دعمالتخطيطالعلميوالتكنولوجيلغرضإيجادصناعاتتحويليةتعتمدأساساًعلىالخاماتالمحلية المتوافرةفيمحافظةالانبار ،فهذهالصناعاتتؤديالىتعظيمالفائدةمنالموادالخام،وإقامةالمستوطنات البشرية، وتوسيع شبكات النقل والبنى الارتكازية الأخرى وبالتالي تؤدي إلى تنمية الهضبة الغربية في محافظة الانبار, التي تتطور وتنمو من خلاله المحافظة بشكل خاص والعراق بشكل عام.

5-7 الجانبالاستثماري:

- عقدالمؤتمراتلجذبالمستثمرينالأجانب.
- رفعمستوياتالاستثمار وتحفيز أنشطته وذلك بتوفير البيئة الاستثمارية من البنية التحتية والجوانب التنظيمية والإدارية و القانونية،
- وضعخارطةللاستثمارتعكسأولوياتتنفيذالمشاريعوالمفاضلةفيمابينهامستندةإلىقواعدبياناتموثقةوموثوقةعن (تطورالقطاع) تعكسالاحتياجاتالفعلية وحجم الطاقات المطلوبة والموارد المادية التي تمتاز بها المحافظة. وما إلى ذلك.

5-8 الإنتاج:

- دعممستلزماتالإنتاجالأساسيةوالاستفادةمنالموادالأوليةوالخاماتالمنتجةمحليا.

- توفير فرص التمويل بجميع القطاعات زراعية وصناعية وغيرها من المصارف والمؤسسات المالية وتذليل الصعوبات والتعقيدات الإدارية في تسليم القروض بحث تغطي تكلفة التعويض في حالة حدوث الضرر.
- تعديل الأنظمة والقوانين واللوائح لتصبح ملائمة لممارسة وتحفيز قطاع رجال الأعمال الخاص للنهوض بالواقع الصناعي سواء من حيث التسهيلات الجمركية وتشجيع المنتج المحلي أو القروض والمنح والإعانات أو من حيث البنى التحتية التي يمكن أن تقدمها الدولة مثل (الطرق- الجسور- الخدمات الصحية-التعليم- الاتصالات-الكهرباء) الخ.

5-9 حلمشكلةالبطالةوذلكباتباعالمقترحاتالآتية:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالعاطلين عن العمل بالمحافظة وذلك لسهولة الوصول إليهم وتقديم فرص العمل وفق الأسبقية.
- تدريب وتطوير الخريجين ومنحهم القروض المصرفية لإقامة مشاريعهم الخاصة.
- جذب المستثمرين وتشجيع رجال الاعمال على إقامة مشاريع تهدف إلى الاستفادة من الأيدي العاملة المحلية.
- الحد من سياسة الاستيراد من خارج المحافظة والاعتماد على المنتجات والصناعات المحلية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة وتقديم الدعم لها وتحفيزها.

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات ادى الى اعاقة التنمية المستدامة فى محافظة الانبار.
2. توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية المستدامة فى المحافظة.
3. افتقار المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار والاستفادة من الموارد البشرية والذي أثر بدوره في زيادة معدلات البطالة.
4. تعاني القطاعات الرئيسية في المحافظة من سياسة الإغراق السلعي للسلع المستوردة مستغلة النقص الحاد في المنتج المحلي وانخفاض قدرته التنافسية لها، وكذلك ضعف السياسات الاقتصادية الحكومية التي تمنع حدوث هذه الحالات التي تعمل على تدمير كل من التاجر والصناعي والزراعي بشكل عام.
5. افتقار القوى العاملة بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات بمختلف التخصصات.

التوصيات:

استنتج الباحث عدد من التوصيات متمثلة فى الاتي:

1. وضع وتنفيذ القوانين والتشريعات التى تساعد على عملية التنمية المستدامة فى محافظة الانبار.
2. ضرورة وضع سياسات إقتصادية حكومية تشجع المنتج المحلي وحمايته من المنافسة مع السلع المستوردة وهذا من شأنة أن يدعم التاجر والصناعي والزراعي والمستهلك بشكل عام.
3. وضع خطط ودورات مهنية وتدريب بصورة مستمرة للقوى العاملة وذلك لاكتساب الخبرات والمهارات التى تمكنهم من تحقيق اهداف التنمية فى مختلف المجالات.
4. الاهتمام بالكوادر المدربة وذلك لتاثيرها على تحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة.
5. التشجيع على الاستثمار الداخلى والخارجي عن طريق دعم المؤسسات المالية وذلك لزيادة معدل الاستثمار والذي بدوره يقلل نسبة البطالة.

المصادر والمراجع:

اولاَ : القرأن الكريم

ثانياَ: المراجع العربية

1. ابراهيم مشروب (1997م)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان.
2. ابراهيم موسى الورد،2006 التضخم في العراق اسبابا وآثارا ومعالجات، مقال منشور،.
3. أحمد عبد الفتاح ناجي (2013م)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة المكتب الجامعي الحديث، مصر.
4. أحمد عويضة2005 "ستراتيجيات تنمية المدن معايير تحالف المدن والتجارب العالمية" ،البنك الدولي ، واشنطن،
5. احمد فاروق غنيم،2005 الديموقراطي واقتصاد السوق، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الأولى، واشنطن.
6. اسامة عبد الرحمن _تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العبري والنظام العالمي الجديد 1997مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة السقافة القومية (22) بيروت\ يونيو.
7. بشرى رمضان ياسين و الاء شاكر عمران الشمرتي(2019):مشكلات التنمية المستدامة في اقليم اهوار جنوب العراق وافاقها المستقبلية –بحث منشور– مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية العدد(1) المجلد (44).
8. بول جريجورى، روبرت ستيوارت، النظم الإقتصادية المقارنة، مترجم تعريب طه عبدالله منصور،1994م مراجعة نعمت الله بخيت ابراهيم، تقديم سلطان محمد السلطان، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ،.

9.تجارب بعض الدول الناجحة في مجال التنمية المستدامة (2018م)، إدارة البحوث والدراسات – قسم الدراسات الاستراتيجية، رئاسة مجلس الوزراء المركز الوطني لدعم القرار، ليبيا، العدد (14).

10. التخطيط الاستراتيجي للدول، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الاصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية.

ثانياً: الدوريات

11. ثروت عاصم 2007، مباديء وأساسيات التخطيط الاستراتيجي بحوث واوراق عمل الملتقى العربي الأول، التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز، شرم الشيخ ، مصر يناير.

12. جاك او ستري،1960 الإسلام والتنمية الاقتصادية، ترجمة تبيل الطويل – دار الفكر دمشق،.

13. حسين العلمي (2013/2012)، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

14. حسين عبد الستار سلمان،1999 تقرير عن السياسة المائية في العراق، وزارة الري،.

15. حمدية محمد زهران1970م – التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية – القاهرة – طبعية.

16. خالد مصطفى قاسم (2012م)، إدارة البيئة والتنميةالمستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

17. خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 04/03ديسمبر 2012.
18. خولة حسين حمدان (2018) :برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة– بحث منشور– مجلة جامعة بابل ،للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية ، المجلد(26)،العدد (2).
19. ربيع محمد عبد العزيز (2015م)، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
20. رعد سامي التميمي (2012م)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون.
21. رمزي زكي،1997، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت اكتوبر,.
22. زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990–2013، بحث منشور، جامعة البصرة.
23. زياد طارق عبد الحبيب،2020، ماليزيا رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني:
24. سارة بوسعيود (2013م)، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
25. سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

26. سعد حسين فتح الله _ التنمية المستقبلية والمطتلباتوالاستراتيجات والنتائج دراسة مقارنة في اقطار مختلفة_ بيروت لبنان
27. سعد حسين فتح الله،1999م، التنمية المستغلة والمتطلبات الإستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، ، ص22-35.
28. سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي، إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، 2003-2001.
29. سونيا آرزروني وارتان، تحليل وتقييم ستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للمدة 2007-2005.
30. سيد نميري ،1988م، د/ محمد كامل ريحان ، د/ خالد الحامضي – المدخل إلى علم الاقتصاد – بدون ناشر.
31. شمخي جبر،2007م، الفساد الإداري-المفهوم الآثار، جريدة الصباح، العدد 1090.
32. صبحي تادرس،1984م، قريضة محمود يونس، مقدمة في االقتصاد، دار النهضة العربية ، بيروت ،.
33. صبحي محمد قنوص،1992م، أزمة التنمية ، الدار الجماهيرية بنغازي ، طبعة أولى،
34. صبحي نسادروسقريضة، د/ عبد الرحمن يسرى احمد د/ نعمة الله بخيت ابراهيم – 1999م، مقدمة في علم الاقتصاد دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980م، طبعة ثانية.
35. عارف جابو، الأنبار حوافز ومشاريع ضخمة.

36. عبد الجبار عبود الحلفي ،2008، البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة البحوث الاقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 43، 44,.

37. عبد الجبار عبود الحلفي,2008، الاقتصاد العراقي: النفط – الاختلال الهيكلي –البطالة, سلسلة كتب، مركز العراق للدراسات, العدد 30, مركز العراق للدراسات, جامعة البصرة,

38. عبد الحسين العنبكي,1997، أثر النقد الأجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.

39. عبد الخالق عبد الله (1998م)، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، دراسة بعنوان التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، بيروت.

40. عبد العزيز قاسم مجذوب (2011م)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية.

41. عبد القادر دندان (2008م)، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991–2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر.

42. عبد لله بن علي المرواني،2005، التخطيط التنموي– الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الرياض، مركز البحوث.

43. عبد مولاه وليد ، برنامج تدريبي حول التخطيط الاستراتيجي للتنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 8–12 يناير.

44. عبدالحميد هميمى،1997م، العدالة الإجتماعية والتنمية فى الإقتصادالإسلامى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

45. عدنان حسين يونس،2001، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة 1986–1996، المؤتمر العلمي الضريبي الأول، بغداد.

46. عصام نور (2005م)، العولمة واثارها في المجتمع الاسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة.

47. علي أحمد درج،2015 التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63.

48. علي حاتم القريشي (2017م)،مدخل الاقتصاد البيئي، مطبعة حوض الفرات للنشر،النجف، العراق.

49. علي عبد محمد الراوي،2005، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، بحث مقدم إلى الندوة العلمية (الاقتصاد العراقي الواقع والطموح) جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد.

50. عمار عبد الهادي شلال عبد ،(2018):دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار .

51. فاضل محمد علي ابراهيم العبيدي (2010)، البيئة والفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي مع اشاره الى محافظة الانبار –رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الانبار /كلية الادارة والاقتصاد .

52. فائز ابراهيم الحبيب،1985م، لتنمية بين النظرية وواقع الدول النامية جامعة الملك سعود ، الرياض.

53. فعالية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية،2002، مكتبة الجامعة، تحت رقم 242/.

54. فلاح خلف الربيعي،2008، تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد.
55. قادري محمد الطاهر (2013م)، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية ، لبنان.
56. قوباد صباح حسيب (2017):استراتيجية تطوير مدينة كركوك وفق مبادئ التنمية المستدامة –بحث منشور – مجلة جامعة كركوك العلمية، المجلد (12) ،العدد(3).
57. قيس النوري،2000م، وعبد المنعم الحسني، النظريات الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،.
58. كاشف جمال،1986م، الهند في مسار التنمية المستدامة العالمية، صحيفة الكترونية تصدر عن المجلس الدولي للغة العربية .. Https://tinyurl.com/ycvqc3e9
59. كامل البكرى، التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت طبعة.
60. كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق، الواقع– الاثار – اليات التولد وسبل المعالجة، بحث منشور، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.
61. كامل علاوي كاظم،2011، البطالة في العراق، الواقع، الاثار، اليات التولد وسبل المعالجة، بحث منشور، جامعة الكوفة، كلية الادارة والأقتصاد.
62. كمال البصري، 2009م، ضعف الاداء الاقتصادي، مقال منشور، ص1.
63. كمال زريق (2005م)، مقال بعنوان (التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية) مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثه، العدد 25، نوفمبر.

64. كمال عبد حامد آل زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، بحث منشور ، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 12.
65. ماجد بن عبدالله بن مشاري آل سعود (1427هـ)، مؤتمر تقنية المعلومات والتنمية المستدامة، الرياض ، السعودية .
66. ماجدة ابو زنط (2005): التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى– ورقة بحثية منشورة، جامعة البلقاء – عمان.
67. مالكوم جليز، داوت بليز، مايكل روجر، رونلدسندروجراس ، تعريب – د/ طة عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، تقديم د/ سلطان محمد – اقتصاديات التنمية – دار المريخ – المملكة العربية السعودية – الرياض – طبعة 1415هـ – 995م .
68. محمد الحسن علي (1998م)، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بخت الرضا، الخرطوم.
69. محمد توهيل عبد اسعيد (2002م)، هذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والاثار، مكتبة الفلاح ، ط1، الكويت.
70. محمد زاهي المغيري، 2003،العولمة وسيادة الدولة الوطنية، ندوة العولمة – التعامل والتفاعل، جامعة الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي.
71. محمد زكى شافعى، 1980،– التنمية الإقتصادية الكتاب الأول– دار النهضة العربية القاهرة.
72. محمد صالح جسام، 2016 ،اقتصاديات الاستدامة البيئية ومصادر الطاقة)) ، دار النور للنشر.
73. محمد عبد العزيز عجمية، د/ مدحت محمد العقاد، 1983م، – مقدمة في التنمية والتخطيط – دار التنمية للطباعة والنشر – بيروت.

74. محمد عبدالله الشيباني، 1989م، التنمية والتغيير الحضاري، عالم الكتب، الرياض، طبعة أولى.
75. محمد عبدالمنعم عتر، 1983، تقدم الفن الإنتاجى وتنمية الموارد الطبيعية بمجلة الإقتصادالإسلامى– المجلد الثانى.
76. محمد علي موسى المعموري وآخرون ،2005، " العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية"، مجلة الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
77. محمد يوسف محمد الفضل ،(2010م)، تحليل لآثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين على اقتصادات دول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، العراق.
78. محمد يوسف محمد الفضل,2019م، عدوى الازمات المالية وقنوات انتقالها الى الاسواق المالية دراسة تحليلية ادول عربية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة من 2004_2019، اطروحة دكتوراه –كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الانبار, العراق.
79. مدحت القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ط1،.
80. مروان سليم عويد حمد الهيتي (2019م)،بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية المستدامة من وجهة نظر نخب محلية في مدينة الرمادي دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الانبار ، العراق.
81. مصطفى عزت طوقان (2000م)، التطوير، التعليم والمجتمع في الدول العربية، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان.
82. معن خليل عمر,1989، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع, الإمارات العربية المتحدة, سلسلة الدراسات الاجتماعية . مطابع البيان التجارية, ط1.

83. مناف قومان (2017)، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع اكبر اقتصاد في العالم، "نون بوست" .Https://tinyurl.com/ya89kx4x.

84. منظمة العمل الدولية،1993، التعطل في دول الآسكوا، عمان: منظمة العمل الدولية.

85. موسشيت دوجلاس (2000م)، مباديء التنمية المستدامة، ترجمة: بهاءشاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

86. مؤيد حامد عبدالله خيوكه (2011م)،البيئة والاقتصاد والاتفاقيات البيئية، دار الكتاب الجامعي ، العين – الامارات.

87. ناصر يوسف،2010، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

88. ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبدالله احمد نصيف المحمدي (2013):تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005–2012)–بحث منشور –مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

89. نزار ذياب عساف و مهى خالد شهاب (2016):واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق –بحث منشور– جامعة الفلوجة ،كلية الادارة والاقتصاد .

90. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف,2006، الاقتصاد الكلي, مبادئ وتطبيقات, عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

91. نطرنيوس كرم، 1980م، – اقتصاديات التخلف والتنمية – منشورات مركز الإنماء القومي – بيروت.

92. نعيم حسين كزار البديري،2005، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية/ مجلة جامعة بابل/ العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2.

93. نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2005م)، مقال بعنوان: التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة ، العدد25.
94. وداد غزلاني حنان حكار(2017م)، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتفوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديموقراطي العربي.
95. ياسمينة زرنوح (2006م)، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة تقييمية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
96. يوسف ابراهيم يوسف، 1401هـ،- استراتيجية تكيف التميمة الإقتصادية فى الإسلام/ وطابع الإتحادالدولى لبنوك الإسلام القاهرة/.
97. يوسف سابغ، 1992م، _ اتنميةاللعصبية من التنمية إلى الأعتماد على الذات في الوطن العربي _مركز دراسات الوحدة العربية _يونيو.

التقارير:

98. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي 2017
99. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001
100. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.
101. تقرير التنمية البشرية للعام (2003م)، اهداف التنمية للالفية ،(تعاهد بين الامم لانهاء الفاقة البشرية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
102. تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ،مصدر سبق ذكره.
103. المجموعة الاحصائية للأعوام 2008_ 2009 الصادرة من الجهاز المركز للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات.
104. وحدة التنمية الاقتصادية المحلية "الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي" ، البنك الدولي، واشنطن ، 2001.

105. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

106. وزارة التخطيط، مديرية تخطيط الأنبار، الإحصائية السنوية لعام 2019م.

107. وزارة الزراعة، دراسة عن الاستثمار الزراعي في اعالي الفرات والصحراء الغربية، دراسة غير منشورة، 1997م.

المراجع الأجنبية:

108. Adriano Buzo;2008, The making of Modern Korea; Asia Transformation's.

109. AlbrtoHirshman :1968, the stregy of Econmc zch2 (Growth models and development processesyalouniverst y paess (paper found).

110. Alexandra polido,(2019), sara Moreno Pires carlos Rodrigues, Filipe Teles .(Sustainable development discourse in Smart Specialization Strategies).2019.ELSEVIER 240,118224.

111. AnupamaPrashar(2019)،Towards sustainable development in industrial small and Medium-sized Enterprises: An energy sustainability approach), .ELSEVIER 240(2019)118224.

112. C. 1974, meir leading lssues in E conomic development oxford university press 3d . Edition.

113. Carmines, E. G. & Zeller,1991 R.A.

114. Charles Kind Le BCrger and B. HerrIicrECOnOmcDeVeloPment k

115. ChristianoNogueira(2019), Contradictions in the concept of sustainable development: An analysis in social, economic, and political contexts. Article, Environmental Development., frado, 548, p:46-55.

116. c-1963kinleberger economic development mdurawhll.

117. Cumings, B. (2010). The Korean War: A History. New York: Modern Library.

118. EEHagen1968, the Economics of Derloyment Home Wood win.

119. Hicschman, A,(1986)of the strategy of economic development yale University Press. Po.

120. Kownkai sun, 2001Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui; Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea; World Scientific Publishing;.

121. Liberalism; developmental state from dirigisme to neo Lain Pirie; Korean studies in the growth economics of Asia Routledg.

122. M- GLLS 1983) , (ETAL) Economcs of development (new yort. w.w .nortonm . .

123. Mary . H. (1957), Rosentation(Notes on the theory of Gig push .

124. MasturaHashim, Azharmohamad(2019), imtiazmohammedsifatThe sustainable development consequences of IMF debt vs. capital control: Comparing progress in GPI and GDP terms for Korea and Malaysia), ELSEVIER 234 725-742.

125. mauice Bye : 1908, the Role of caucal n EconomcDevelomc of lltia American. Ch. S .E uis and H.c. wallied)

126. Pingdan Zhang, Haoming Yuan, XinTian(2018) ‹Sustainable development in China: Trends, patterns, and determinants of the "Five Modernizations" in Chinese cities. Journal of Cleaner Production.

127. RosenationRodan(1943). Problem of Industrialization of Eastern and South Europe

128. Rosentation(1957). (Notes on the theory of Gig push Center for International Studies M.I.T.March

129. Samuelson ,1977 Paul (Economics) , New York , McGraw – Atill Book Co, .

130. SC hUMeter . J. Theory of Econ0mc Development.

131. ViktoriaAust ,Ana Isabel Morais ,Ines pinto2019‹How does foreign direct investment contribute to sustainable

Development Goals? Evidence from African countries) ,Joumal of cleaner production.

132. WCED (1987), world commission on environ ment ,our common future , oxford university press.

133. Young Iob Chung; South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation; Oxfrod university press. 2007.

المواقع الالكترونية:

134. haknohkim ; 2007, regional innovation policy of south korea,compared with, and learning from, the european union

http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

http://hdrstats.undp.org/en/indicators/103106.htm

http://www.eai.or.kr/type/panelView.asp?bytag=p&catcode=&code=eng_report&idx=11865&page=1

http://www.europeanstudiesalliance.org/calendar/sp07events/Kim_Paper.pdf .

http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/development/industrial-policy-and-territorial-development_9789264173897-en

http://www.koreafocus.or.kr/design3/essays/view.asp?volume_id=126&content_id=104209&category=G .

http://www.koreafocus.or.kr/design3/essays/view.asp?volume_id=127&content_id=104251&category=g .

Industrial policy and territorial Industrial Policy and Territorial Development Lessons from Korea

Jong-in Kim, The Presidency and Economic Democracy, December 2012

135. kim dong-yul ;2012, the middle class islosing confidence, october

Park Bun soon ;Northasia Integration into China, April.

136. Park Sei-won & Lee Seung-won;2012 Effects of Population Aging on Economy and Car Market; September

Htmik_com vbfi26t17837.. / http

http://www.korea.net/AboutKorea/Korea-at-a-Glance/History

136. امحند برقوق، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية، على الموقع: www.ahewar.org.

137. برنامج الأمم المتحدة للتنمية:
138. تسري داتوء، الاقتصاد الماليزي: التحديات والمكانة المتوقعة 2020، على الموقع الالكتروني: .comwww.arabdmalaysia
139. جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت
140. د.م، ماليزيا الطريق قدما – تطلعات 2020 الجزء الثاني–، على الموقع الالكتروني: www.startimes.com
141. زياد طارق عبد الحبيب، ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني: ad.comwww.ziadahm
142. عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها، على الموقع الالكتروني
143. المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاثالاقتصادية
144. معهد شرق آسيا الكوري
145. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
146. موقع البنك الدولي

ملحق رقم (1)
قائمة محكمي الإستبانة

الاسم	العنوان	الكلية
د. سمية كمال محمد	جامعة أمدرمان الإسلامية	كلية العلوم الإدارية
د. بلال محمد أسعد	جامعة الأنبار	كلية الإدارة والاقتصاد
د. عبدالرحمن علي الطيب	جامعة كرري العسكرية	كلية العلوم الإدارية
د. سهير محمد السر	جامعة السودان العالمية	كلية الإدارة

محلق رقم (2 +3) استبابة الدراسات

الفرضية الأولى:

عدم الإهتمام بوضع وتنفيذ القوانين والتشريعات أدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية في محافظة الأنبار

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	لا يوجد تحكم واضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي					
2	عدم وجود وعي بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً					
3	لايوجد توجيه من الجهات المسؤلة بالمحافظة للاستثمار يشجع على إنتاج السلع الأكثر استهلاكاً					
4	أثرت سياسة رفع انتاجية العمل باستخدام الماكينة على العمال مما أدى إلى تزايد أعداد البطالة.					
5	لا يتحقق الاسغلال السياسي والاقتصادي للثروات (عدم السيطرة على المواد المتاحة).					
6	تفتقر المحافظة إلى التنظيمات الاجتماعية التى يتمثل دورها في ترسيخ النوعية الإنمائية.					
7	نظام التعليم القائم غير قادر على خلق عقلية علمية من شأنها مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية.					
8	تفتقر المحافظة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لرفع معدل الاستثمار وذلك الموارد الاستثمارية.					
9	قلة الكفاءة بالأجهزة الإدارية وخاصة الإدارات المالية.					
10	الحاجة إلى وجود تشريعات مالية بما يتلائم وحاجات التنمية.					
11	القيود التنظيمية التى تقف عائقاً اما الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة في التفكير والسلوك مما يعثر عملية الإنماء					

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية الاقتصادية بمحافظة الأنبار

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توفير الكوادر المدربة وتوزيعهم على الإدارات المختلفة لضمان توفير الكفاءة في الأعمال المكتبية والمهام الإدارية يحقق التنمية الإقتصادية					
2	تزيد مستويات التدريب المرتفعة من الإنتاجية بطرائق متعددة كزيادة عرض العلماء والمفكرين والمهندسين وغيرهم من أفراد القوة العاملة وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية					
3	تتصل عملية التدريب برأس المال البشري الذي يفوق رأس المال المادي في قيمته وديمومته وفعاليته وبالتالى ترقية مهارت العمل وزيادة الدخل الإنتاجية					
4	يساعد التدريب على تحسين جودة المنتجات والرقي بمستوى الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل					
5	يحقق تدريب الموارد البشرية تطوير أداء الأفراد واكتساب القدرات مما يمثل رأس مال المؤسسات وبالتالى فائدة المجتمع					
6	يساعد التدريب في النهوض بمستوى الفرد في الوقت الحاضر والمستقبل والنهوض بكفاءته العلمية.					
7	يزيد التدريب من الدخل الفردي وبالتالى زيادة الدخل القومي.					
8	يساهم التدريب في زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل القومي وذلك بتقيل النفقات وزيادة الإنتاجية.					
9	يحسن التدريب مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالى زيادة القوة الشرائية وتوسيع السوق المحلية.					
10	للتدريب دور كبير في خلق فرص العمل للشباب والتقليل من حجم البطالة مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد بشكل عام.					

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

استبيان

الاخ الكريم/ الاخت الكريمة:

تحية طيبة.....

أنا طالب دراسات عليا بجامعة ..... كلية الدراسات ...، أقوم بدراسة حول نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة بمحافظة الأنبار. وذلك لنيل درجة الدكتوراه في ....

أمل تعاونكم معي بالإجابة الصريحة الواضحة عن أسئلة هذه الاستمارة بما يحقق أهداف البحث العلمي.

والمطلوب منك وضع علامة أمام الإجابة التى ترى أنها مناسبة لك.

ملحوظة: أن المعلومات التى سوف تدلى بها ستكون في غاية السرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكراً لتعاونكم

أولاً: البيانات الأولية:

النوع:

ذكر ( ) أنثى( )

العمر:

أقل من 20 سنة ( )من 21-40 سنة( )

من 41-60 سنة( )أكثر من 60 سنة( )

المستوى التعليمي:

إبتدائي ( ) ثانوي ( )

جامعي ( )فوق الجامعي( )

المهنة:

عامل ( ) موظف( ) استاذ جامعي ( )بدون عمل( )

نوع القطاع:

حكومي ( ) خاص ( )